

الإهداء

قال تعالى: "الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله".

إلى التي قال في حقها صلوات الله وسلامه عليه:

"الجنة تحت أقدام الأمهات".

إلى حضن الحنان وراحة الأمان وتحت قدميها جنان الرحمن، إلى التي حملت همي وخففت

حزني وشاركت فرحتي... نبع الحنان وبلسم قلبي: أمي الغالية أطال الله في عمرها.

إلى من أنار شمعتي وأضاء بصيرتي، ووجهني بآرائه السديد ومنحني الثقة والاعتماد على النفس،

إلى سندي في الحياة: أبي العزيز.

إلى من هم منبع حياتي ومن قاسموني أفراحي، إخوتي: محمد، علي، الصادق.

أخواتي: عائشة، لطيفة.

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء.

إلى من نسيهم قلبي ولم ينسهم قلبي.

"اللهم لك الحمد حتى ترضى، و لك الحمد إذا رضيت، و لك الحمد بعد الرضا".

تمهيد:

إن للتكامل الإقتصادي عدة مراحل يمر بموجبها للوصول إلى مرحلة الإتحاد النقدي حيث تعتبر هذه المرحلة الفاصلة نحو تحقيق إتحاد نقدي تام، حيث تعتبر مرحلة منطقة التجارة الحرة من أول المراحل نحو تحقيق الإتحاد النقدي حيث يتم فيها تحرير السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء، ومن ثم تليها مرحلة الإتحاد الجمركي حيث يتم من خلالها توحيد كل التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء، لتأتي من بعد مرحلة السوق المشتركة والتي تشمل حرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة، وبعد هذه المرحلة يكون من السهل التنسيق بين السياسات التجارية و الإقتصادية بين الدول الأعضاء للوصول إلى مرحلة الإتحاد الإقتصادي. ولبلوغ المرحلة الفاصلة وهي الوحدة النقدية بحيث تصبح للدول الأعضاء سياسة نقدية موحدة تحل محل العملات المحلية الأخرى. حيث أن الوصول إلى مرحلة الإتحاد النقدي و الإقتصادي الأوروبي يعتبر النموذج الأنجح من بين التجارب الأخرى.

إن الإتحاد النقدي الأوروبي لا يمثل منطقة عملة مثلى لأنه يفتقد جانبا كبيرا من شروطها، إلا أن الأوروبيين كانوا عازمين على تحقيق النجاح في مشروع العملة الموحدة وعلى أن أي جانب من شروط منطقة العملة المثلى سيتم تداركه بمرور الوقت باعتبار النجاح المتوقع الذي سيحققه اليورو على المستوى الدولي، ومن هنا يعتبر الإطار النظري لمنطقة العملة المثلى المقياس على مدى ملائمة الإتحاد الأوروبي ليكون منطقة عملة موحدة.

المبحث الأول: الإتحاد النقدي مفاهيم ومرتكزات

شكل دائما القطاع النقدي مجال جد حساس بحيث أنه يعتبر من بين المسائل الجوهرية التي تمس السيادة الوطنية في الصميم ، ومن خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى مفهوم وأهداف ومستويات الإتحاد النقدي وستتطرق أيضا إلى ما يسمى بمنطقة العملة المثلى ونظرياتها.

المطلب الأول: مفهوم الإتحاد النقدي (تعريف، أهداف ،مستويات)

يمكن تحديد مفهوم الإتحاد النقدي كمرحلة من مراحل التكامل النقدي من خلال النقاط التالية :

أولا: تعريف الإتحاد النقدي

هناك تعريفات مختلفة للإتحاد النقدي في الفكر الإقتصادي، ولكن أغلب هذه التعريفات اتفقت على أنها مجموعة من الترتيبات التي تهدف إلى ضمان تسهيل المدفوعات الدولية من خلال تحقيق توحيد العملات المختلفة للدول الأعضاء بعملة واحدة . ويشترط تحقيق الإتحاد النقدي أن يعد في مراحل تؤدي في النهاية إلى إنشاء عملة موحدة بين الدول الأعضاء وعليه فالوحدة النقدية تمثل أعلى مراحل التكامل النقدي بين بلدين أو أكثر، دون الحاجة إلى وجود تميز واضح بين كل منهما.

كما يعرف الإتحاد النقدي على أنه إحلال عملة واحدة محل العملات الوطنية المتعددة المستخدمة فيها من قبل، ويتم التعامل بها بين هذه الأقطار وداخل كل منها ويتطلب بالضرورة أن يكون هناك بنك مركزي واحد لكل المنطقة التي يتكون منها الأقطار والأطراف، وأن تكون هناك سلطة نقدية واحدة تحدد السياسة النقدية الواجبة التطبيق في كل هذه المنطقة.¹

ويعرف الإتحاد النقدي على هو امتلاك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفولة لها حرية التحويل مترابطة معا بواسطة أسعار صرف ثابتة ، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة و التداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها.

¹ رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية، رسالة ماجستير، إقتصاد دولي، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص3

يعرفونه كذلك على أنه " قابلية العملات للتحويل بصورة كاملة لا رجعة فيها، و الحرية التامة لانتقال رؤوس الأموال داخل أسواق مالية موحدة تماما ، ووجود أسعار صرف محددة بصورة لا رجعة فيها بدون وجود هوامش لتذبذب أسعار عملات الدول الأعضاء.¹

يعرف أيضا على أنه امتلاك المنطقة المتكاملة عملة واحدة أو مجموعة عملات مكفول لها حرية التحويل، مترابطة معا بواسطة أسعار صرف مثبتة، في حين أنها تتمتع بحرية الحركة و التداول دون قيد أو شرط على صعيد المنطقة بأسرها، ويلزم كذلك تثبيت المعروض من هذه العملة أو العملات على أساس قاعدة اتحادية أو بواسطة سلطة أو هيئة تابعة للإتحاد، كما ينبغي أن تدخل قدرة المصارف التجارية على طرح النقود ضمن سلطة هيئة اتحادية ما، ولتكن مجلسا للعملة موكل إليه ممارسة السيطرة أو الرقابة الكاملة في هذا المجال.²

ثانيا: مستويات الإتحاد النقدي

هناك نوعين من الإتحاد النقدي: وهما الإتحاد النقدي الجزئي والإتحاد النقدي التام وسيتم شرحهم فيما يلي:

1- الإتحاد النقدي الجزئي:

يقوم الإتحاد النقدي الجزئي على مبدأ التعاون بين الدول الأعضاء بدون أن يهدف إلى تأسيس عملة موحدة، ويتمثل هذا التعاون النقدي فيما يلي:

- تأسيس إتحاد للمدفوعات:

ويقوم مبدأ إتحاد للمدفوعات على أساس حل مشكلة العملات الغير قابلة للتحويل، حيث تقوم الدول المعنية بإنشاء نظام للمقاصة في إطار التبادل التجاري من خلال التسوية. ويضمن هذا الترتيب توحيد إجراءات تسوية للمدفوعات بغض النظر عن ماهية الشريك التجاري، الأمر الذي يستبعد الميل إلى التمييز في التبادل التجاري بين دول أعضاء إتحاد المدفوعات.

¹ ياسين بوناب وآخرون، مداخلة بعنوان أهمية التكامل الاقتصادي في نجاح الإتحاد النقدي،الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية،يومي 7-8 ماي 2013،جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة،ص7

² نظيرة فلادي وآخرون، مداخلة بعنوان الإتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013،جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة،ص10

- إستقرار أسعار الصرف:

تتفق الدول الأعضاء على تحديد هوامش تقلب أسعار الصرف المركزية من خلال تحديد الإجراءات التي تضمن إستقرار أسعار الصرف في حدود الهوامش، وقام الإتحاد الأوروبي بهذه التجربة من خلال نظام الثعبان النقدي ويعتبر إستقرار صرف عملات الدول الراغبة في دمج وتوحيد أسواقها شرطا ضروريا ولازما لاستكمال هذا الدمج.¹

- التنسيق النقدي:

من أجل تحقيق التقارب الإقتصادي تلتزم الدول الأعضاء في الإتحاد باعتماد السياسة النقدية المتفق عليها من خلال أسعار الفائدة أو عرض النقود طبقا لسياسة أسعار الصرف المتبعة في دول الإتحاد. ولو تحقق مثل هذا التنسيق النقدي.

على النطاق الكلي، فإنه سيشكل قفزة واسعة نحو تحقيق إتحاد نقدي فعال ليس على المستوى الجزئي فقط، وإنما على المستوى الكلي.²

- تحقيق التكامل بين الأسواق المالية:

تلتزم الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات التي تحقق زيادة تحركات رؤوس الأموال، كإلغاء قيود الصرف المفروضة على تدفقات رؤوس الأموال بين هذه الدول. كما يشترط توحيد المعايير الإدارية وتحسين شروط الإستثمار. ويمكن أن يتعزز تكامل السوق المالية أكثر وأكثر من خلال التنسيق بين الشروط الإدارية المطلوب توفرها في المسائل المالية.

- تأسيس عملة موازية:

يمكن كمرحلة متقدمة من مراحل الإتحاد النقد بإنشاء عملة موازية، يشترط أن تكون هذه العملة عملة مكملة للعملات الوطنية ولا يتم إحلالها بها، وتلعب دور وحدة حسابية كالإيكو والتي من الممكن أن تصبح العملة الموازية بعد فترة عملة موحدة لهذه الدول الأعضاء في إطار الإتحاد النقدي التام.³

2- الإتحاد النقدي التام:

يتمثل هذا النوع من الإتحاد في وصول الدول الأعضاء إلى مرحلة متقدمة من التكامل حيث يتم فيه خلق عملة موحدة، تقوم بحل محل العملات الوطنية، ويتم استخدامها في كل العمليات حيث تلعب دور جميع وظائف النقود.

¹ قحاييرة أمال، الوحدة النقدية الأوروبية- الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006، ص 201-202

² لواج منير وآخرون، مرجع سابق، ص 7

³ رواق خالد، مرجع سابق، ص 5

ويشترط تأسيس بنك مركزي كسلطة فوق قومية يصدر ويشرف على العملة الموحدة بتنسيق السياسة النقدية الموحدة حيث يصبح لهذا البنك طابع السلطة النقدية.¹

وذلك من خلال توحيد كامل للسياسات المالية و الإقتصادية والنقدية، وهناك من يرى أن العملة المشتركة هي رمز مظهري وليس شرطا مسبقا للتكامل النقدي و الإقتصادي ولكن إذا أمكن تبنيها وإصدارها وإشاعة استخدامها فسيديم ذلك التكامل النقدي و الإقتصادي فعلا.

ثالثا: أهداف الإتحاد النقدي

يمكن تحديد أهداف الإتحادات النقدية بنوعيتها الجزئي والتام فيما يلي:

1- أهداف الإتحاد النقدي الجزئي: تتمثل أهداف الإتحاد النقدي الجزئي فيما يلي:

- في مجال استقرار أسعار الصرف:

يهدف الإتحاد النقدي الجزئي إلى الحد من مخاطر أسعار الصرف التي قد تؤثر على حركة رؤوس الأموال والسلع.

- في مجال تأسيس اتحاد للمدفوعات:

يهدف الإتحاد النقدي الجزئي إلى إرساء دفع لتشجيع التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، من خلال تقديم مساعدة للدول التي تواجه عجز في احتياطياتها وفي ميزان المدفوعات.²

- في مجال التكامل بين الأسواق المالية:

يهدف إلى تجنب المستثمرين من المخاطر بمساعدتهم على تنويع محافظاتهم المالية من خلال توزيع هذه الأخطار، مما يؤدي إلى زيادة الادخار والاستثمارات.

- في مجال التنسيق النقدي:

يهدف إلى إستقرار نقدي، من خلال إعتماد الدول الأعضاء سياسات مشتركة لأسعار الصرف بغية تجنب انتقال الصدمات الإقتصادية من دولة إلى أخرى من الدول الأعضاء في هذا الإتحاد.³

2- أهداف الإتحاد النقدي التام:

تتمثل أهداف الإتحاد النقدي التام فيما يلي:

¹ بوشول السعيد، مرجع سابق، ص78

² لواج منير وآخرون، مداخلة بعنوان قراءة نظرية في الإتحادات النقدية، الملتقى الدولي للامان حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص7-8

³ بوشول السعيد، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، رسالة ماجستير، تجارة دولية، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، ورقة، 2008-2009، ص79

- إزالة مخاطر أسعار الصرف وقيود تكاليفها ؛
- خفض التكلفة الإجتماعية في مجال توفير النقود من خلال تخفيض حجم السيولة النقدية المحتفظ به في الدول الأعضاء ؛
- تحقيق ركيزة إقتصادية وسياسية تسمح بمشاركة الدول الأعضاء في الأمور الإقتصادية على المستوى العالمي؛
- تحقيق عملة دولية تؤثر على الاقتصاد العالمي، من خلال تكثيف التبادلات التجارية مع الدول الأخرى¹.

المطلب الثاني: منطقة العملة المثلى

تعتبر نظريات منطقة العملة المثلى أول من أسس لمفهوم الوحدة النقدية ووضع لها جميع الأطر النظرية اللازمة بما يمكن من تحديد الخيرات بناء على إيرادات وتكاليف التي يجنيها كل طرف من الإنضمام لمنطقة العملة المثلى.

أولاً: تعريف منطقة العملة المثلى

عرفها فرنكل على أنها من الأمثل أن تكون لها عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فإن الشرط الأساسي لمنطقة نقدية مثلى هو حركية عوامل الإنتاج، مع نظام صرف ثابت في الداخل ونظام صرف عائم مع باقي الدول غير الأعضاء، وهذا ما يسمح بتعديل سريع للإختلالات، فالصدمات الدورية داخل المنطقة ستترجم بحركية رؤوس الأموال و اليد العاملة لإنشاء التوازن بين العرض والطلب.²

حسب تعريف ميندل بأنها فضاء اقتصادي (مجموعة من الدول) من صالحها أن تحوز على عملة وحيدة عوض تعدد العملات ذات أسعار صرف متغيرة. كما جاءت تعاريف أخرى للمناطق النقدية العظمى من خلال تعريف المنطقة النقدية و التي تعتبر "منطقة اقتصادية تضم عدد من الدول الأعضاء تستخدم عملة واحدة أو عملتين أو أكثر ترتبط أسعار صرفها أو قيمتها ببعضها ارتباطاً قوياً يجعلها تشكل في الواقع عملة واحدة"، أي أن هذه المنطقة تجعل أداء عملتين أو أكثر يماثل أداء عملة واحدة إذا كان سعر الصرف بين هذه العملات محدد و غير قابل للتعديل.³

أي أن منطقة العملة المثلى عبارة عن مجال تتميز أسعار الصرف داخله بالثبات.

¹ علوان ضاوي وآخرون، مداخلة بعنوان دور الإتحاد النقدي في تفعيل التكامل الإقتصادي، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص13

² قحام وهيبه وآخرون، مداخلة بعنوان محددات اختيار أنظمة سعر الصرف في ظل المتغيرات الدولية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص6

³ شرقوق سمير وآخرون، مداخلة بعنوان هل منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجي منطقة نقدية مثلى، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص3-2

على العموم، تذكر النظرية أربعة خصائص تنبأ بنجاح الإتحاد النقدي وهي:

- **حركة العمالة في جميع أنحاء المنطقة:** وهذا يشمل القدرة المادية على السفر (التأشيرات، حقوق العمال، وغيرها)، وإزالة الحواجز الثقافية التي تعيق حرية التنقل (مثل وجود لغات مختلفة)، بالإضافة إلى الترتيبات المؤسسية (مثل القدرة على تحويل معاشات التقاعد في جميع أنحاء المنطقة).

- **الانفتاح مع حركة رأس المال ومرونة الأسعار والأجور في جميع أنحاء المنطقة:** هكذا حتى تتمكن قوى السوق من عرض وطلب تلقائياً من توزيع رؤوس الأموال والمنتجات إلى حيث تكون هناك حاجة إليها.

- **نظام تقاسم المخاطر:** الذي يلعب دور آلية مالية تلقائية تقوم بإعادة توزيع السيولة نحو المناطق أو القطاعات التي تأثرت سلباً من الخاصيتين المذكورتين أعلاه؛

- **دول الإتحاد لديها دورات أعمال متماثلة:** عندما يواجه بلد واحد رواجاً أو ركوداً، فإن بلدانا أخرى في الإتحاد من المرجح أن تتبعه.¹

وتبقى غالبية هذه الشروط مفقودة في دول الإتحاد النقدي الأوروبي نظراً للاختلافات الهيكلية والدورية في اقتصاديات دول الأعضاء، وحركة العمالة، الأجور غير مرنة، الأسعار ونظم الحماية الاجتماعية بالإضافة إلى العوامل الجغرافية والسياسية الاقتصادية والدينية.²

ثانياً: مزايا منطقة العملة المثلى

هناك مجموعة من المزايا يمكن توفرها عند تحقق المنطقة وهي:

- عدم تعرض الدول الأعضاء إلى مشكلة الاحتفاظ باحتياطيات أجنبية، لأن ارتفاع درجة التجارة البينية للدول الأعضاء تخفف من حاجة هذه الدول إلى هذه الاحتياطيات؛

- عدم تدخل السلطات النقدية للدول في مراقبة النقد نظراً لانعدام التأثيرات المضاربة على حركة رؤوس الأموال؛

- نظراً لاستقرار قيمة العملات، يكون لدى العملاء ثقة كبيرة فيها لاستخدامها كوسيط للتبادل، كمقياس للقيم وكمخزون للقيم؛

¹ بن معزو محمد زكريا، مداخلة بعنوان أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الإتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باجي

مختار، غنابة، ص 3-4

² ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الاغواط، 2008، ص 3

- تسمح منطقة نقدية بإلغاء خطر أسعار الصرف، فيؤدي ذلك إلى زيادة المبادلات بين الدول الأعضاء دون قيود، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج و التنمية في الدول الأعضاء؛
- يسمح قيام منطقة نقدية بين الدول الأعضاء بدعم مركزها الاقتصادي و التفاوضي على الساحة الدولية و جلب الاستثمارات لصالحها.¹

ثالثا: شروط قيام منطقة عملة مثلى

تتمثل أهم شروط قيام منطقة عملة مثلى فيما يلي:

- توسيع منطقة العملة لتشمل عدد أكبر من البلدان من أجل زيادة نسبة المعاملات الدولية الخارجية التي ضمن حدود منطقة العملة والحد بالتالي من تأثير التقلبات في أسعار صرف المناطق والدول الأخرى على مستويات الأسعار المحلية في بلدان المنطقة.
- قدر كاف من تطور العلاقات الاقتصادية، وخاصة التجارة البينية بين بلدان المنطقة فعدم وجود ما يمكن التآجر به من سلع وخدمات ما يعني بقاء منطقة العملة شكلا دون مضمون حقيقي، الأمر الذي يعرضها للفشل والانهيار.²
- تماثل الدورات الاقتصادية للدول الأعضاء، أي عندما تتعرض المنطقة لضغوط انكماشية، فإن جميع الدول في المنطقة ستعاني من هذه الضغوط، وحينما تتعرض المنطقة لضغوط تضخمية فإن جميع الدول الأعضاء ستواجه الضغوط نفسها، حتى لا تكون هناك دولة تواجه كسادا.
- أن تكون لدى الدول الأعضاء القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية من خلال مرونة عملية تحديد الأجور والأسعار، وذلك لتمكين الدول من تعديل الأسعار، بصفة خاصة الأجور في حالات الكساد أو الراج بما يساعد على امتصاص أثر الصدمات الاقتصادية التي يمكن أن يتعرض لها الأعضاء بسهولة، ولقد أثبتت أزمة اليونان أن جمود عملية تحديد الأجور أسهم في إضعاف قدرة اليونان على مواجهة ضغوط الكساد الذي تواجهه.³
- قابلية كاملة ودائمة ومتبادلة للتحويل بين عملات الدول الأعضاء أو تبني عملة مشتركة واحدة في حالة الوحدة النقدية الكاملة.

¹ شرقوق سمير وآخرون، ص 3-4

² رواق خالد، مرجع سابق، ص 12

³ شرقوق سمير وآخرون، نفس المرجع، ص 4-5

- إتباع نظم أو آلية صرف تقوم على تثبيت عملات الدول الأعضاء (قبل اعتماد العملة الموحدة) إزاء بعضها البعض أو إزاء عملة البلد الرئيسي فيها أو اعتماد عملة حسابية مشتركة فيما بينها يمكن أن تتحول هي ذاتها إلى عملة موحدة فيما بعد، كما تحولت الوحدة النقدية الأوروبية السابقة إلى اليورو.

- اعتماد صندوق مشترك للتدخل لدعم أسعار صرف العملات التي تتعرض إلى ضغوط، وتقديم العون المالي لبلدان العجز وفق شروط معينة، وخصوصاً في المراحل المبكرة.¹

المطلب الثالث: نظريات منطقة العملة المثلى

لقد تم وضع معايير يتم الاعتماد عليها لقياس اقتصاد دولة ومدى قدرتها على الانضمام إلى منطقة العملة المثلى حيث تتمثل هذه المعايير في مجموعة من النظريات والمتمثلة فيما يلي:

أولاً: نظرية ميندل (*)

يرى ميندل أن العامل الأساسي لقيام منطقة للعملة المثلى هو قدرة عناصر الإنتاج على التنقل بين الإقليم داخل المنطقة الواحدة أو بين دول مختلفة، فإذا كانت القدرة على التنقل محدودة يكون الإتحاد النقدي أمراً غير مرغوب فيه ويمكن أن يعني ذلك انهيار نظام نقدي قائم فعلاً. فكلما زادت درجة تنقل عوامل الإنتاج بما في ذلك عنصر العمل ارتفع عامل تكامل الأسواق وهو ما يمكن مجموعة من البلدان الشريكة من تقليل الحاجة إلى تغيير أسعار عناصر الإنتاج الحقيقية وأسعار الصرف بين الدول رداً على الاضطرابات، وبالتالي يمكن لدول أن تتكامل ضمن منطقة للعملة المثلى.²

ويقصد بها القابلية الكبيرة لعوامل الإنتاج على الانتقال داخلياً مع قابلية محدودة لهذه العوامل على الانتقال خارجياً، أي انسياب هذه العوامل من مناطق المردود المنخفض إلى مناطق ذات المردود المرتفع مثل انتقال العمالة من منطقة البطالة العالية إلى المنطقة التي تواجه توسعاً في العمالة والإنتاج، وتدفق رأس المال من منطقة الفائض إلى منطقة العجز، فحركة عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر تضمن استعادة التوازن في الإنتاجية والعوائد على مستوى الإقليم، ما يغني عن الحاجة إلى تغيير أسعار الصرف للتعامل مع الصدمات غير المتماثلة التي تتعرض لها الدول الأعضاء في الإتحاد، الذي سيكون ضرورياً في حال عدم اتصاف حركة عوامل الإنتاج بالمرونة الكاملة على مستوى الإقليم.³

¹ رواق خالد، مرجع سابق، ص 12-13

* روبرت ميندل من مواليد 24 تشرين الأول 1932 كان أستاذاً للاقتصاد في جامعة كولومبيا في نيويورك منذ عام 1974، ويعتبر أب نظرية العملة المثلى، فعلمه في هذا المجال بشكل خاص وفي اقتصاديات أسعار الصرف، جعله ينال عام 1999 جائزة نوبل في الاقتصاد كأحد المتحمسين لليورو

² رواق خالد، نفس المرجع، ص 8

³ لواج منير وآخرون، مرجع سابق، ص 10

وهو معيار هام داخل دول إقليم متكامل، لأن هذه الحركة تتضمن استعادة التوازن في الإنتاجية والعوائد مستقبلا، دون الحاجة إلى استخدام السياستين النقدية والمالية، أي دون تعديل أسعار الصرف، وبالتالي فالمنطقة النقدية المثلى تظهر قابلية كبيرة على انتقال عوامل الإنتاج داخليا ومحدودية انتقالها خارجيا، وذلك من المنطقة الأقل تكلفة أو الأقل مردود إلى نظيرتها، وهكذا يعد هذا الانتقال بديلا عن تعديل أسعار الصرف التي تعبر في حد ذاتها عن التغيير في مستويات الأجور الحقيقية.¹

وللإشارة فإن ميندل يركز في منطقة العملة الموحدة على معيار سهولة حركة عنصر العمل وتم اعتبار هذا العنصر من أهم المعايير.²

ثانيا: نظرية ماكينون

حسب نظرية ماكينون، تقوم منطقة العملة المثلى على أساس شرط درجة انفتاح الاقتصاد القومي والذي يتم قياسه من خلال قياس العلاقة النسبية بين السلع التجارية والسلع غير التجارية، حيث إذا فاقت الأولى عن الثانية يدل على أن الاقتصاد أكثر انفتاحا والعكس صحيح. انطلاقا من هذا الشرط اعتبر ماكينون أنه تقوم منطقة العملة المثلى على أساس تنسيق السياسات المالية والنقدية بين الدول الأعضاء.³

يرى هذا المعيار أن الاقتصاديات المفتوحة التي تعرف معدلات مرتفعة من التبادل التجاري فيما بينها يمكن أن تشكل معا منطقة نقدية مثلى، حيث لن تستفيد من مرونة أسعار الصرف، هذه الأخيرة ستنعكس بشكل تلقائي على أسعار السلع التي يتم تبادلها تجاريا، ما يحد من جدوى مرونتها كوسيلة يمكن اللجوء إليها لتعزيز القدرة التنافسية، كما يحد من جدوى إتباع سياسة نقدية مستقلة باعتبار أن دول الإقليم تواجه صدمات ودورات اقتصادية متماثلة.⁴ ومن ثم فإن الدول التي تمتاز بارتفاع معدلات التبادل التجاري فيما بينها تفقد أي فائدة كان يمكن أن تجنيها من مرونة أسعار الصرف، وبالتالي فهي تمثل منطقة عملة مثلى ومن الأفضل والأسهل الانضمام إلى اتحاد نقدي.⁵

¹ سوسن زيرق، مداخلة بعنوان أي أفق للعملة الخليجية الموحدة، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت

1955، سكيكدة، ص 4-5

² علوان ضاوي وآخرون، مرجع سابق، ص 16

³ رواق خالد، مرجع سابق، ص 9

⁴ سوسن زيرق، نفس المرجع، ص 5

⁵ لواج منير وآخرون، مرجع سابق، ص 11

هذا عكس الاقتصاديات المغلقة التي ينبغي أن تعتمد على نظام سعر الصرف المرن، بمعنى أن أهمية أداة سعر الصرف في إعادة التوازن وتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات تتراجع مع زيادة الانفتاح الإقتصادي، وبالتالي تقل تكلفة الإنضمام إلى منطقة العملة المثلى.¹

ثالثاً: كينن

يقول كينن إن الدول ذات الهياكل الصناعية والتصديرية المتنوعة يجب أن تحاول جني منافع سعر الصرف الثابت، لأن تقلبات الطلب وصددمات العرض على المستوى الإقتصادي الجزئي تلغي بعضها البعض، لذلك نجد أن التغييرات في أسعار الصرف الحقيقية عن طريق موازنة أسعار الصرف الاسمية نادراً ما تكون مطلوبة، إذ فهو يربط بين منطقة العملة المثلى وبين مدى تنوع الميزج أو الهيكل الإنتاجي لمجموعة من البلدان، فكلما زاد هذا التنوع زادت إمكانات تحقيق منطقة عملة مثلى فيما بينها وتحققت الفائدة من تثبيت أسعار الصرف بين عملات البلدان المكونة لها، فحين يتنوع إنتاج بلد ما وصادراته يزيد استقلاله عن التقلبات الأجنبية.

ويرى هذا المعيار أنه كلما كان هناك تنوع في الإنتاج والصادرات زادت استقلالية الإتحاد عن الدول الأجنبية والتقلبات التي قد تحدث لها، وكانت الصدمات غير المتماثلة التي تواجهها أقل أهمية، ما يجد من أهمية أسعار الصرف المرنة التي يتم اللجوء إليها لمعالجتها.²

فكلما زادت درجة التنوع الإقتصادي كلما انخفضت احتمالات حدوث الصدمات غير المتماثلة، وبالتالي يقل أثرها السلبي، وعليه فإن نظم أسعار الصرف الثابتة تناسب الاقتصاديات ذات الهيكل الإنتاجي المتنوع، في حين تزداد أهمية أداة سعر الصرف المرن في الاقتصاديات ذات الهيكل الإنتاجي غير المرنة.³ ولتأكيد فكرته قدم كينن ثلاث حجج هي:

- الاقتصاد المتنوع لن يتعرض لتغيرات في شروط ومعدلات تبادله مقارنة بالاقتصاد أحادي الإنتاج، فتنوع الاقتصاد سيسمح بامتصاص الصدمات غير المتماثلة على عكس الاقتصاد المركز؛
- إن العلاقة بين الطلب الداخلي والخارجي، أو بين الصادرات و الإستثمار ضعيفة جداً في اقتصاد متنوع، وهذا لأن الإستثمار المحلي في الاقتصاد المتنوع يعتمد أساساً على الطلب المحلي؛

¹ علوان ضاوي وآخرون، مرجع سابق، ص16

² سوسن زيرق، مرجع سابق، ص5

³ علوان ضاوي وآخرون، نفس المرجع، ص16

- إن تعرض البلد ذو الاقتصاد المتنوع للانخفاض في الطلب على صادراته الأساسية لن يؤدي إلى حدوث بطالة حادة كما في حالة البلد ذو الاقتصاد أحادي الإنتاج.¹

رابعاً: نظرية فليمنج

يمكن للإختلالات الخارجية أن تنشأ عن الاختلافات المستمرة في معدلات التضخم الوطنية الناتجة عن الاختلافات في التطورات الهيكلية وسوق العمل، والسياسات الاقتصادية، والتفضيلات الاجتماعية، كما يلاحظ أنه عند معدلات التضخم المنخفضة والمماثلة في البلدان بمرور الوقت سوف تكون معدلات التبادل التجاري أيضاً مستقرة إلى حد ما. وهذا يعزز أكثر معاييرها المعاملات في الحساب الجاري والتجارة، وتقليل الحاجة إلى تعديلات سعر الصرف الاسمي.² ويرى الاقتصادي فليمنج أنه عندما يكون معدل التضخم منخفضاً ومتقارباً بين مجموعة الدول، سينجم عنه استقراراً نسبياً في معدلات التبادل الاقتصادي. أي أن معدلات التضخم المنخفضة والمستقرة تعد شرطاً حاسماً لنجاح الإتحاد النقدي.³

خامساً: نظرية التكاليف والمنافع

تم تطوير أسلوب جديد يضع إطار عام لتحديد منطقة العملة المثلى. يأخذ في اعتباره جميع العوامل المحددة لها، وتبعاً لهذا الأسلوب يجري تعريف منطقة العملة المثلى بالموازات بين التكاليف والمنافع المختلفة للمساهمة في منطقة العملة، وهذا ما فعله الاقتصادي الإنجليزي وود الذي تعامل مع منطقة العملة، لا على أساس الأمثلية وإنما على تحليل التكاليف والمنافع، فيجب تبني منطقة العملة فقط عندما تفوق منافعها تكاليفها.⁴

سادساً: نظرية الأهداف

هذه النظرية تذهب إلى أن الدول التي ترغب في تكوين منطقة للعملة فيما بينها يجب أن يكون لديها أهداف اقتصادية متماثلة وخاصة فيما يتعلق بأهداف التوازن والاستقرار الداخلي في مجال التسعير والتوظيف، وذلك لأن الاختلاف في الأهداف سوف يؤدي إلى مزيد من الخلل في حالة قيام منطقة عملة بين الدول الأعضاء.⁵

¹ لواج منير وآخرون، مرجع سابق، ص 11

² رواق خالد، مرجع سابق، ص 11

³ لواج منير وآخرون، مرجع سابق، ص 11

⁴ رواق خالد، نفس المرجع، ص 11-12

⁵ رواق خالد، نفس المرجع، ص 11

المبحث الثاني: الإتحاد النقدي الأوروبي

إن النظام النقدي الأوروبي فكرة تعود جذورها الأولى إلى الخمسينيات من القرن العشرين، وتجسدت هذه الفكرة لتصبح حقيقة ملموسة في عملة موحدة لدول هذا النظام بعد جهد وفير وعمل جاد، ليمسي فيما بعد معضلة القرن الواحد والعشرين.

المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي

للإتحاد الأوروبي تاريخ طويل يرجع إلى ظهور مجموعة من التنظيمات الممثلة المستهدفة للتضامن والتعاون الإقتصادي الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية وتمثل في :

أولا: المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي

ظهرت الحاجة لتفعيل الاقتصاديات الأوروبية بشكل ملموس بعد نهاية الحرب العالمية الثانية على الرغم من أن هذه المحاولات باءت بالفشل¹، حيث أنشئت سنة 1948 لتسيير مخطط مارشال والمتضمن مساعدات الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا ما بين سنة 1948-1953 وبالباغة حينها 12.6 مليار دولار.

في سنة 1961 تحولت هذه المنظمة إلى منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية جامعة بذلك 16 دولة تعتبر اليوم الأكثر نمو في العالم.

ثانيا: المجموعة الإقتصادية للفحم والفولاذ

أنشئت في 8 أبريل 1961 إثر توقيع اتفاقية باريس بين كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول بينولكس الثلاث بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وذلك تبعا لمخطط شومان روبرت وزير الخارجية الفرنسي لتوحيد إنتاج الفحم والفولاذ في فرنسا وألمانيا الاتحادية، وقد دخلت هذه الإتفاقية حيز التنفيذ عام 1953.²

¹ موساوي أحمد، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتأهيل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة المؤسسة الإقتصادية، رسالة ماجستير، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص9

² مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد

الأوروبي، رسالة ماجستير، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص103

ثالثا: المجموعة الاقتصادية الأوروبية

بالتوقيع على معاهدة روما بين الدول الست بتاريخ 25 مارس 1957 أنشئت المجموعة الاقتصادية الأوروبية والمجموعة الأوروبية للطاقة الذرية.¹ حيث كانت تهدف هذه المعاهدة إلى تكوين كتلة اقتصادية أوروبية أولية، وقد أعطت هذه المعاهدة الدعم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة الأوروبية لتحقيق المزيد من التحسن في مستويات المعيشة معتمدة على الوسائل التالية:

- إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء ورفع القيود الكمية على الصادرات والواردات من السلع.
 - تأسيس تعريف جمركية مشتركة تجاه الدول غير الأعضاء.
 - رسم سياسة مشتركة للزراعة والمواصلات.
 - وضع إجراءات موحدة هدفها التنسيق بين السياسات الداخلية ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات.
 - إزالة الاختلالات والتباينات بين القوانين الداخلية في الدول الأعضاء.
 - تأسيس بنك استثماري أوروبي لدعم النمو الاقتصادي.
 - إنشاء صندوق أوروبي للخدمة الاجتماعية هدفه رفع المستوى المعيشي في الدول الأعضاء.
- تبعا لذلك تقدمت كل من بريطانيا و الدنمارك وإيرلندا سنة 1961 بطلب للانضمام إلى هذا التكتل وكللت المفاوضات بتحقيق الإنضمام سنة 1973 وتبعته كل من اليونان في 1981 وإسبانيا والبرتغال في 1986.
- لقد حددت معاهدة المجموعة الاقتصادية الأوروبية فترة انتقالية لقيام السوق المشتركة مدتها اثنا عشر عاما يمكن أن تصل إلى خمسة عشر عاما لتنتهي 31 ديسمبر 1972 على أقصى حد وهو ما لم يتم لظروف متعددة لم تستوفى حتى منتصف الثمانينات.²
- يمتاز النظام النقدي الدولي، الذي أنشأ في اتفاقية بروتون وودز باللجوء إلى الصرف الثابت مع احترام مجال تتذبذب فيه العملات في حدود 1% سواء صعودا أو نزولا، وهو أشبه بالأنبوب شرط أن لا تتعداه العملات. عملت دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية على دعم مسار التوجه نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية، فكانت أول خطوة هي توقيع اتفاقية تأسيس إتحاد الدفع الأوروبي، والذي كان دوره تنظيم التجارة والمعاملات متعددة الأطراف.

¹ مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص103

² موساوي أحمد، مرجع سابق، ص10

رابعاً: مخطط وارنر

يعتبر عدم الاستقرار الذي حدث لل عملات الأوروبية، والتخوف من المستقبل النقدي لأوروبا الدافع لنائب رئيس اللجنة الأوروبية ريموند بار Raymond Barre على تقديم مذكرة في 12 فيفري 1969، يشير فيها إلى ضرورة تنسيق السياسات الإقتصادية، ووضع احتياطات موجهة لاستقرار أسعار الصرف، وفي اجتماع المجلس الأوروبي بلاهاي في نوفمبر 1969 قرر تشكيل بعنة تكون مهمتها وضع خطة تهدف إلى تحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية، بحيث يكون بيير وارنر Pierre Werner على رأس هذه اللجنة.¹

ولتحضير إنشاء الإتحاد الأوروبي النقدي في ثلاثة مراحل ممتدة على فترة عشر سنوات حيث تم توقع الشروع فيها سنة 1980، من خلال الخطوات التالية:

المرحلة الأولى: تخفيض هوامش التقلبات بين العملات للدول الأعضاء.

المرحلة الثانية: التحرير الكلي لحركات رؤوس الأموال مع إندماج الأسواق المالية ولا سيما الأنظمة المصرفية.

المرحلة الثالثة: تثبيت أسعار الصرف بين مختلف العملات الأوروبية للمجموعة.²

خامساً: نظام الثعبان داخل النفق

وقد جاء هذا النظام كرد فعل في مواجهة تدهور الأوضاع النقدية الأوروبية، وارتفاع العجز التجاري لدى الإتحاد الأوروبي وكان هذا نتيجة :

- اتفاق واشنطن عام 1971 الذي نص على أن أسعار صرف عملات مختلف الدول يمكن أن تتغير ضمن حدود +2.25% من حيث تكافؤها بالدولار، أي بحد أقصى قدره 4.5% و 9% من الناحية الفعلية.
- إن انخفاض قيمة الدولار بنسبة 10% في فيفري من عام 1973 إثر الصدمة النفطية الأولى، حيث ارتفعت أسعار المحروقات مما تسبب في وقوع الاقصاديات الغربية في أزمة حادة.³

ولكبح جناح التدهور أنشئ هذا النظام بتعميم عملات الدول الجماعة لمواجهة الدولار الأمريكي وتثبيت أسعار الصرف بين عملات دول الجماعة بنفس الوقت.

¹ مخلوف ساقه، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي 1999-2010، رسالة ماجستير، اقتصاد ومالية دولية، الجزائر: جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، 2012، ص 67

² مصطفى كامل، العملة الأوروبية وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد الإقتصادية الجامعة، العدد 24، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 48

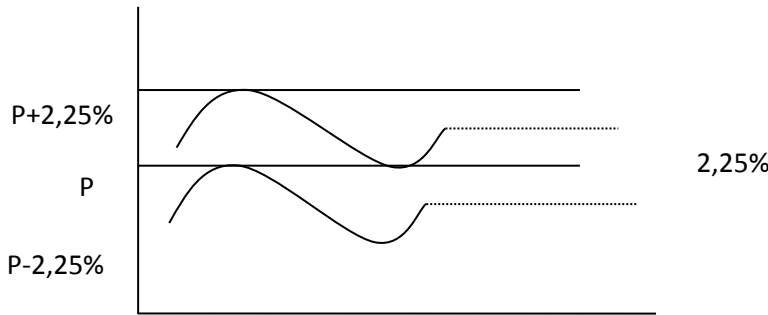
³ براهمي فوزية، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001-2002، ص 10

وقبلها 21 مارس 1972 أسست الرابطة الأوروبية للعملة، ثم قامت دول الإتحاد بالخطوة الأولى عن طريق العملة الموحدة حيث رسمت سلة العملات الأوروبية على شكل ثعبان عند رأسه العملات القوية وعند ذيله العملات الأقل قوة لمواجهة الدولار الأمريكي.

بجول 1978 انهار نظام الثعبان مع بقاء المارك الألماني، الفرنك البلجيكي، الجولدر الهولندي، والكرون الدانماركي متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة.

فأصبح نظام الثعبان النقدي الأوروبي دون جدوى وعملت الجماعة الأوروبية على استحداث نظام نقدي أوروبي، بعد أن خرجت النرويج والسويد من هذا النظام عام 1977 و1978 على التوالي وتلتها فرنسا عام 1979. أدى هذا الوضع لمواصلة المحاولات حول موضوع الاندماج النقدي، أي بدء جهد جديد لتحقيق التعاون النقدي.¹

الشكل (1-1): مخطط الثعبان الأوروبي داخل النفق



P: يمثل تكافؤ العملات الأوروبية بالنسبة للدولار.

المصدر: مصطفى كامل، العملة الأوروبية وإنعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد الاقتصادية الجامعة، العدد 24، الجامعة المستنصرية، 2010، ص 48

يمثل الرسم البياني التنظيم النقدي الأوروبي: الثعبان داخل النفق، فإذا ما وضعت أسعار صرف عملات الدول المشاركة في التنظيم كنقط تكون في أعلى هامش التقلب المسموح به (العملات القوية) وفي أدنى الهامش (العملات الضعيفة) وتحركات أسعار صرف هذه العملات يومياً صعوداً وهبوطاً بنسب متقاربة تبدو كأنها تتلوى مثل الثعبان حيث تقع العملات القوية عند ظهره والعملات الضعيفة عند بطنه. أما الثعبان داخل النفق يرجع إلى وجود حدود عليا وحدود دنيا لحركته وهو يتلوى، كأنه يتلوى داخل النفق.²

¹ إنصاف قسوري، اليورو واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، رسالة ماجستير، نقود وتمويل، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006، ص 13-14

² إنصاف قسوري، نفس المرجع، ص 14

سادسا: وحدة النقد الإيكو

في عام 1979 تم استحداث وحدة نقدية حسابية أوروبية الإيكو، حيث تعتبر العنصر المحوري في النظام النقدي الأوروبي، يقوم بإصدارها الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي لتكون قاسما مشتركا تقاس عليه أسعار صرف عملات دول المجموعة الأوروبية، تتكون وحدة النقد الأوروبية من نفس مكونات وقيمة وحدة الحساب الأوروبية مع إمكانية تغيير النسب المكونة للإيكو في سلة العملات، وذلك بتغيير مكونات السلة من كل عملة أو بإضافة عملات دول أوروبية جديدة إلى السلة.¹

وتقابل إصدار الوحدة النقدية الأوروبية قيام البنوك المركزية الأوروبية للدول الأعضاء بإيداع نسبة 20% من احتياطياتها من الذهب 20% أرصدها من الدولار، لدى صندوق النقد الدولي، ومن عام 1981 أصبح الإيكو مستخدما في جميع مجالات النشاط الإقتصادي داخل الجماعة الأوروبية، ووسيلة بين البنوك المركزية الأوروبية، لذلك فإن وحدة النقد الأوروبية تستخدم كما يلي:

- مقياسا للانحرافات في السعر الفعلي لوحدة النقد الأوروبي والسعر المركزي للعملات الأوروبية، بهدف التحقق من مدى وقوع هذه الانحرافات ضمن الهامش المقرر لها.
- لتقييم الديون والالتزامات بين البنوك المركزية الأوروبية، وأيضا لحساب القروض المقدمة من طرف صندوق النقد الأوروبي للدول التي تعاني من صعوبات في إبقاء تقلبات قيمة عملتها ضمن الهامش المحدد لها.
- لوضع ميزانية المجموعة الإقتصادية الأوروبية.²

وفيما يلي الجدول الذي يبين تطور تركيب سلة الإيكو من العملات الأوروبية:

الجدول رقم(1-1): تطور تركيب سلة الإيكو (%)

السنوات	1979	1984	1989	1993	1994	1995	1997
العملة المشاركة							
المارك الألماني	32,98	32	30,10	32,63	32,32	33.3	31.9
الفرنك الفرنسي	19,83	19	19,00	19,89	20,27	20.49	20.2
الجنيه الإسترليني	13,35	15	13,00	11,45	11,45	10.44	12.4
الجيلدر الهولندي	10,51	10.1	9,40	10,23	10,13	10.47	10

¹ عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص ص 102-103

² طيني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص ص 70-71

8.5	8.57	8,30	8,28	7,90	8.5	9,62	الفرنك البلجيكي
2.6	2.72	2,62	2,56	2,45	2.7	3,06	الكرون الدانماركي
1.2	1.04	1,07	1,06	1,10	1.2	1,15	الجنيه الايرلندي
4.2	4.24	4,34	4,5	5,3	0	0	البيزيتا الاسبانية
0.7	0.71	0,70	0,71	0,80	0	0	الإسكودو البرتغالي
0.5	0.47	0,51	0,53	0,80	1.3	0	الدراخمة اليونانية
0	0.34	8,30	8,28	7,90	0	9,62	الفرنك اللوكسمبورجي
7.9	7.17	0	0	10.15	10.2	9.5	الليرة الإيطالية

المصدر: مصطفى كامل، العملة الأوروبية وإنعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مرجع سابق، ص4

بالرغم من أن وحدة النقد الأوروبية الإيكونو لم تكن في شكل نقود ورقية ولا في شكل قطع معدنية منذ إنشائها، إلا أنها من الناحية العملية كانت تتمتع بخصائص النقود، حيث تعتبر وحدة حسابية تستخدم للحساب والتبادل والاحتياطي بين البنوك المركزية كما أنها تستخدم في إصدار السندات ومنح القروض، فالهدف من إصدار الإيكونو هو استخدامها كأصل احتياطي داخل النظام النقدي الأوروبي، و اتخاذها وسيلة للتسويات المالية بين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية.¹

وفقا للنظام النقدي الأوروبي يكون لكل عملة من العملات الداخلة في النظام سعرين أحدهما مركزي وهو الذي يحدد علاقة كل عملة بوحدة النقد الأوروبية، فيسمح لأسعار العملات التذبذب في حدود 2.25% صعودا وهبوطا من السعر المركزي، باستثناء الليرة الإيطالية التي يسمح لها بالتذبذب في حدود 6% صعودا وهبوطا إلى غاية جانفي 1990، والسعر الثاني هو سعر محوري والذي يحدد العلاقة بين كل عملة والعملات الأخرى الداخلة في النظام النقدي الأوروبي.²

¹ قويدر آمال، التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة تكامل أم تناقض، رسالة ماجستير، التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2001، صص 78-79

² مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014، صص 121

الجدول رقم (1-2): الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية

الدولة	ألمانيا	فرنسا	بريطانيا	إيطاليا	هولندا	بلجيكا	إسبانيا	الدنمارك	أيرلندا	اليونان	البرتغال
العملة	المارك	الفرنك	الجنيه	الليرة	الجلدر	الفرنك	بيزيتا	الكورن	الجنيه	الدراخم	الأسكود
الوزن%	33.3	20.49	10.47	7.17	10.47	8.75	4.24	2.72	1.04	0.47	0.71

المصدر: يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربية و آثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص41

سابعا: تقرير دايلور

تؤدي الأزمات في الكثير من الحالات إلى البحث الجدي لإيجاد السبل البديلة. وفي هذا السياق ومع المتاعب التي تعرض لها نظام النقد الأوروبي،¹ حيث تم إرساء الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي من خلال مخطط قامت به لجنة يترأسها "جاك دايلور"، والتي جمعت مسؤولي البنوك المركزية الأوروبية، وبعض الخبراء منذ عام 1988 إلى 1989، كما أن أفكار هذه اللجنة دونت بوثيقة سميت مخطط دايلور وقدمت إلى القمة الأوروبية التي انعقدت بمديرد.

حيث رسم هذا المخطط برنامج مرحليا للاندماج ينفذ على ثلاث مراحل:²

- المرحلة الأولى: التي انطلقت في 1 جويلية 1990 كانت تهدف بالخصوص التنسيق النقدي وإدخال كافة الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي و إتمام السوق الداخلية و تحضير كافة التعديلات الواجب إدخالها على المعاهدة، وعلى تحقيق المزيد من التقارب بين الدول الأعضاء من أجل التكامل النقدي، مع ضرورة إدخال جميع الدول الأعضاء ضمن آلية سعر الصرف الخاصة بالنظام النقدي الأوروبي.

- المرحلة الثانية: للإتحاد الإقتصادي والنقدي حددت بدايتها في 1 جانفي 1994 من طرف الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية وكانت ترمي إلى تأسيس نظام أوروبي للبنوك المركزية، يتمتع خلال فترة أولى بصلاحيات محدودة، لتصبح مهمتها الرئيسية البدء في الانتقال من التنسيق بين السياسات النقدية المستقلة للدول الأعضاء إلى تطبيق سياسة نقدية مشتركة وموحدة، وكذا التضييق المستمر لهوامش التقلب داخل آلية سعر الصرف.

¹ سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007، ص12

² كبور نعيمة، الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل العولمة، رسالة ماجستير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2000-2001، ص17

- المرحلة الثالثة: حيث انتقل الإتحاد الأوروبي إلى تأسيس الإتحاد الإقتصادي و النقدي في 1 جانفي 1999 و إقامة معدلات صرف ثابتة وعملة موحدة لتدعيم وزن الإتحاد الإقتصادي في الخارج، وبناء على ذلك يستطيع النظام الأوروبي للبنوك المركزية القيام باختصاصاته الكاملة كبنك أوروبا المركزي، ويصبح مسؤولا عن إدارة السياسة النقدية للدول الأعضاء.¹

المطلب الثاني: معاهدة ماستريخت والتدرج إلى الوحدة النقدية

لقد تطور التعاون النقدي الأوروبي من مجرد كونه ترتيبات لمواجهة الأزمات التي تعرضت لها دول المجموعة الأوروبية ليرقى إلى تكامل إقتصادي ثم إندماج ووحدة نقدية وإقتصادية رسمت معالمها في مدينة ماستريخت عام 1991.

أولا: معاهدة ماستريخت

من أجل تفعيل مخطط وارنر ومواصلة مسيرة الوحدة النقدية الأوروبية قامت الدول أعضاء الإتحاد بإدخال بعض التعديلات على معاهدة روما، وذلك من خلال التوقيع على معاهدة جديدة من قبل وزراء الخارجية والمالية للدول الأعضاء في المجلس الإقتصادي الأوروبي الذي تأسس في عام 1957، وفي شهر ديسمبر 1991 عقد في المدينة الهولندية ماستريخت مؤتمر قمة لوضع التعديلات النهائية لمعاهدة روما، وقد ركزت هذه التعديلات على موضوعين هامين وهما البنك المركزي الأوروبي، ووحدة النقد الأوروبية.²

حيث أن هذه الإتفاقية حددت مسيرة الإتحاد منذ عام 1992 لما تضمنته من معايير وخطط واضحة ومحددة ومراحل منطقية توجت بالتكامل النقدي الذي يمثل في إصدار العملة الموحدة اليورو، ولعل ما يميز هذه القمة عن غيرها أنها جاءت بمعايير صارمة من أجل إيجاد منطقة أكثر إستقرارا، ليكون الإتحاد قوة إقتصادية لها وزنها في العالم، حيث وافق قادة الدول خلال هذه القمة على ترقية التعاون والتنسيق فيما بينهم في مجال السياسة الإقتصادية.³

ولقد كان لهذه المعاهدة مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:⁴

- سياسة خارجية مشتركة، والتحرك صوب إقامة نظام دفاعي مشترك في إطار إتحاد أوروبا الغربية؛
- التحرير الكامل لحركة السلع والخدمات، وإلغاء جميع الحواجز والقيود فيما بين الدول الأعضاء؛

¹ نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي مآله على ضوء التحديات التي يواجهها، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص53

² نادية بلوغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأوروبية متوسطة، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص55

³ عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، الجزائر: جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006، ص58

⁴ عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الإقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، دراسة حالة الإتحاد الأوروبي، رسالة ماجستير، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، الجزائر: جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012، ص105

- إقامة الوحدة النقدية الكاملة على عدة مراحل تنتهي بإقامة بنك مركزي موحد، في موعد غايته أول جانفي 1999، ليتحكم في إصدار العملة الأوروبية الموحدة، غير أن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة التي من دول الجماعة التي يسمح لها بجرية عدم الانضمام إلى النظام النقدي الموحد عند تنفيذه، إذا رفض البرلمان البريطاني ذلك؛

- السعي لإقامة إتحاد فيدرالي يشمل 340 مليون نسمة هم عدد سكان دول الجماعة.¹

هناك بعض المعايير أو الشروط الاقتصادية التي يجب على دول المجموعة أن تحققها حتى تستطيع المشاركة في الوحدة النقدية و اعتماد اليورو كعملة نقدية موحدة، ونظرا للاختلاف في مستويات الأداء الاقتصادي، فإن المؤشرات الاقتصادية الكلية سوف تختلف حتما بين الدول الأعضاء في الإتحاد، ومن ثم فإنه من غير المنطقي أن تنظم كل الدول إلى هذه المعايير دفعة واحدة، ولكنها ستبدأ بتلك التي تحقق المعايير والشروط ثم تنظم إليها باقي الدول التي سوف تحقق هذه الشروط فيما بعد. وتمثل هذه المعايير في:

- **معدل التضخم:** بداية تم الاتفاق على أنه يتعين على الدول الراغبة في الانضمام إلى الوحدة النقدية تحقيق درجة عالية من الاستقرار في الأسعار، بحيث يجب ألا يزيد معدل التضخم في الدولة على 1.5% فوق متوسط معدلات التضخم في أكثر ثلاث دول ذات مستويات الأسعار المستقرة وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار، إلا أن الانتقاد الذي وجه لهذا المعيار هو قيمته المعيارية تعتبر متغيرة، لذلك استقر القرار على نسبة تضخم لا تتجاوز 2.7%؛
- **سعر الفائدة:** يتعين على الدول الراغبة في الانضمام أن تحقق إستقرار نسبيا في أسعار صرف عملاتها، بحيث تبقى في حدود التقلبات التي حققها خلال السنتين السابقتين لفترة الاختبار²، بحيث لا يزيد متوسط أسعار الفائدة الاسمية طويلة الأجل فيها عن أسعار الفائدة المقابلة لأقل ثلاث دول بالإتحاد في معدل سعر الفائدة بأكثر من 2% وذلك في السنة السابقة لفترة الاختبار، أي 7.8%؛
- **سعر الصرف:** يجب على الدول الراغبة في الانضمام إلى أن تحقق استقرارا نسبيا في أسعار صرف عملاتها، بحيث تبقى في حدود التقلبات التي حققتها خلال السنتين السابقتين لفترة الاختبار³؛

¹ طيني مريم، مرجع سابق، ص72

² يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربية و آثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة، رسالة ماجستير ، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص42

³ سليمان ناصر، اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، مجلة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التنسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، ص3

● **عجز الموازنة:** حددت الإتفاقية أن الدول التي ترغب في الإنضمام إلى الإتحاد النقدي الأوروبي عدم تجاوز نسبة العجز السنوي في موازنتها العامة 3% من إجمالي ناتجها المحلي، إلا إذا انخفضت نسبة هذا العجز انخفاضا جوهريا ومتواصلا لتقترب من هذه القيمة المعيارية بصفة استثنائية ومؤقتة، وبقيت نسبة العجز قريبة من هذه القيمة؛

● **المديونية الحكومية:** نصت الإتفاقية على أن لا يزيد إجمالي الديون الحكومية المستحقة على الدول المنظمة لإتحاد النقدي الأوروبي عن 60% من إجمالي ناتجها المحلي الإجمالي، إلا إذا كانت هذه النسبة تتجه نحو الإنخفاض وتقترب من هذه القيمة المعيارية بسرعة مرضية.¹

ثانيا: مراحل الوحدة النقدية الأوروبية:

حيث أنه تم من خلال عقد اتفاقية ماستريخت تحديد كيفية تحقيق والوصول إلى وحدة نقدية من خلال إصدار عملة موحدة لدول المجموعة الأوروبية الإقتصادية و لتحقيق هذا توجب المرور عبر ثلاث مراحل وهي كما يلي:

المرحلة الأولى: من 1 جويلية 1990 إلى 31 ديسمبر 1993 :

وترتكز فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الإقتصادية النقدية، وأن تتجنب الدول الأعضاء حدوث عجز مفرط في موازنتها العامة وأن تتخذ مجموعة من الإجراءات تمنع بموجبها البنوك المركزية من نهايا من تمويل عجز الموازنات الحكومية، واتفق على أن تقوم اللجنة الأوروبية في هذه المرحلة بمتابعة التطور في مؤشري عجز الموازنة والدين الحكومي للدول الأعضاء على أن تنتهي هذه المرحلة في نهاية عام 1993.²

المرحلة الثانية: من 1 جويلية 1994 إلى 31 ديسمبر 1998 :

يتم من خلال هذه المرحلة تهيئة الدول الأعضاء للدخول في الوحدة النقدية عن طريق تطبيق مجموعة من السياسات والبرامج الإقتصادية بهدف تحقيق بعض المعايير والشروط الواردة في معاهدة ماستريخت، والتي تشمل بصفة رئيسية معدل التضخم وسعر الفائدة وعجز الميزانية والدين العام، مع الإنضمام إلى عضوية آلية ضبط أسعار صرف العملات الأوروبية لمدة عامين تتحرك خلالها أسعار صرف العملة في النطاق المحددة للآلية.

وحتى تتخذ هذه الإجراءات بصورة فعالة أنشئت مؤسسة النقد الأوروبية، والتي تحولت فيما بعد إلى بنك أوروبي مركزي مع نهاية 1998. ويمثل هذا البنك السلطة النقدية فوق الوطنية ويقوم بمهام منها:³

¹ سليمان ناصر، مرجع سابق، ص4

² نادية بلوغي، مرجع سابق، ص56

³ عادل بلجبل، مرجع سابق، ص61

- الإشراف على الاحتياطات الرسمية من النقد الأجنبي، وتحديد كيفية إدارتها وتوظيفها.
- وضع الضوابط التي تحافظ على الاستقرار المالي في دول الإتحاد الأوروبي.
- وضع وتنفيذ معايير الرقابة على المؤسسات الائتمانية في الإتحاد الأوروبي.

المرحلة الثالثة: من 1 جانفي 1999 إلى 30 جويلية 2002 :

وفيها يقوم الإتحاد النقدي بقبول عضوية الدول المستوفية لشروط اتفاقية ماستريخت، ويتم الإعلان عن مولد وحدة النقد الأوروبية وتثبت عندها عملات الدول الأعضاء بصورة نهائية، وينشأ مع بداية هذه المرحلة كل من النظام الأوروبي للبنوك المركزية والبنك المركزي الأوروبي¹، ويتم من خلالها طرح اليورو كعملة موحدة بين جميع الدول الأعضاء، وبالتالي يحل محل العملات المحلية ويتم استخدام هذه العملات المحلية إلى جانب اليورو لمدة 6 أشهر فقط ثم تفقد قيمتها كعملة رسمية ويصبح اليورو هو عملة أوروبا الرسمية²، ويتم طرح الأوراق النقدية والقطع المعدنية اليورو وتداولها في الحياة اليومية للدول الأعضاء، ويتم سحب القطع المعدنية والأوراق النقدية الوطنية لهذه الدول، وكان من المقرر أن يصبح اليورو هو العملة الوحيدة المعمول بها في التداول والتي لها صفة قانونية في نهاية جويلية كحد أقصى.

وانطلاقاً من التزام دول الإتحاد الأوروبي بهذه المراحل استطاعت أن تطرح للساحة الدولية عملة نقدية قوية منافسة للدولار الأمريكي، تستخدم كعملة تسوية لحوالي نصف تدفقات التجارة الخارجية لمنطقة اليورو، وتقوم بدور دولي في القطاع الخاص باعتباره عملة تحدد بها الأصول المالية، فمثلاً ارتفعت المديونية المسماة باليورو بشكل ملفت منذ عام 1999، وتمثل الآن حوالي ثلث الرصيد القائم من صكوك الديون الدولية.³

المطلب الثالث: ميلاد العملة الأوروبية الموحدة

في أول جانفي 1999 دخلت أوروبا عهداً جديداً، وذلك بتبني إحدى عشر دولة من أصل خمسة عشر من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي لعملة واحدة، أطلق عليها اسم دول الموجة الأولى.

أولاً: ميلاد اليورو:

أصبحت العملة الموحدة للإتحاد الأوروبي، الآن من العوامل المهمة على ساحة التجارة الدولية، إذ تستفيد منطقة اليورو التي تضم 25 دولة من ظروف إقتصادية أقل تعرضاً للتقلبات كما كانت عليه في الماضي، وقد اكتملت صورة

¹ محمد زيدان وآخرون، مداخلة بعنوان اليورو والنظام الإقتصادي العالمي رهانات وتحديات، اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط 18-20 أبريل 2005، ص44

² سهام عاشور وآخرون، مداخلة بعنوان اليورو وآثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط 18-20 أبريل 2005، ص235

³ عائشة خلوي، مرجع سابق، ص111

هذا الحلم من خلال اكتسابه مكانة في السوق الدولية، والدور الذي يلعبه بصفته عملة دولية إلى جانب الدولار الأمريكي وغيره¹.

ثانيا: إيجابيات وسلبيات العملة الموحدة اليورو:

• الإيجابيات:

- إزالة مخاطر أسعار صرف العملات: حيث تم استبدال 11 عملة أوروبية بعملة واحدة ومنه يلغى مخاطر الصرف بين الدول الأعضاء وبالتالي يسهل تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بينهم؛
- تنشيط الأسواق المالية: سيكون لتوحيد العملة انعكاسات مباشرة على الأسواق المالية ضمن دول الإتحاد الأوروبي، إذ يساعد على الزيادة من السيولة وتوسيع نطاق الاستثمارات وبالتالي سينشط المنافسة بين هذه الأسواق وكذلك بين المصارف وشركات التأمين؛
- خفض التكاليف: من جهة أخرى يؤمن إزالة مخاطر أسعار صرف العملات ضمان أكبر للاستثمارات طويلة الأجل ويخفف عن الشركات أعباء التحول، وبالتالي يساعد على انخفاض التكلفة على تخفيض أسعار السلع والخدمات ضمن السوق الأوروبية، وتقدر الإحصائيات أن قيمة الإنخفاض المتوقع عن كلفة العمليات وأعباء التحول الناتج عن الوحدة النقدية لتشكّل سنويا نسبة 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي في دول الإتحاد²؛
- منافع إستراتيجية: إن إلغاء مخاطر القطع الأجنبية سوف يساعد الشركات على التخطيط للعمليات والاستثمارات بشكل أكبر وبالتالي يفتح المجال للتركيز على التحديات الإستراتيجية التي ستواجهها المؤسسات داخ الإتحاد من جراء انفتاح الأسواق وكذلك اليورو تسهل المقارنة بين وحدات العمل المختلفة؛
- الدمج وتفعيل أنظمة الدفع: إن عملية فتح الأسواق الأوروبية على بعضها البعض سوف يفتح المجال أمام الشركات للاندماج فيما بينها وهذا ما يمكنها من التهيؤ لمنافسة الشركات الكبيرة عالميا وداخل منطقة اليورو، ومن ناحية أخرى إن أنظمة الدفع الجديدة التي يتم من خلالها تنفيذ عمليات اليورو، ستساهم في تسريع إجراءات التحويل عبر المصارف وزيادة كفاءتها³؛

¹ خبايا عبد الله وآخرون، مداخلة بعنوان العرب و اليورو واقع وآفاق، اليورو اقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط 18-20 أبريل 2005، ص536

² تشام فاروق، مداخلة النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، اليورو اقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط 18-20 أبريل 2005، ص474

³ وافي ميلود وآخرون، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الجزائر، اليورو اقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، جامعة الاغواط 18-20 أبريل 2005، ص453

- زيادة فرص نمو المصارف الكبيرة: إن المصارف الكبرى خصوصا تلك التي تتمتع بانتشار واسع في دول اليورو ستمتكن من زيادة نشاطها وتوسيع نطاق عملياتها، كما يتوقع أن تستفيد المصارف الأوروبية الصغيرة وذلك نظرا لما يتوفر لديها من تجهيزات وإمكانيات لتأمين خدمة أفضل لعملائها في مختلف دول الإتحاد.

• السلبات:

- غياب التكافؤ بين رؤوس الأموال: إن انفتاح الأسواق الأوروبية على بعضها البعض وتوحيد سياستها التجارية والنقدية، يفتح الباب أمام انتقال رؤوس الأموال وبالتالي توجه الأقصى منها إلى فرص إنتاجية أقل تكلفة إلا أن ذلك سيكون على حساب رؤوس الأموال المحلية التي ترغب بالنمو داخل سوقها الوطنية؛¹

- افتقار المرونة الاقتصادية: إن من أبرز سلبيات الوحدة النقدية الأوروبية بإطارها الحالي يكمن في افتقار الدول للمرونة الاقتصادية اللازمة لمواجهة الأزمات الاقتصادية، بسبب التزامها بميثاق إقتصادي صارم يفرض سياسة نقدية ومالية محددة؛

- غياب التجانس من الناحية التنظيمية للأسواق: رغم الانفتاح الكامل للأسواق الأوروبية للدول الأعضاء في الوحدة النقدية لا تزال هناك اختلافات من الناحية التنظيمية للأسواق، ما يجد من سهولة بيع الخدمات وخاصة المالية منها عبر حدود هذه الدول، فإن العملاء الراغبين بالاستفادة من قروض بنكية أو تأمين على الحياة أو صناديق الضمان من خارج سوقهم الوطنية قد يصطدمون باختلافات قانونية وتنظيمية بين بلد وآخر؛²

- زوال إيرادات القطع من العملات الأوروبية المشاركة في الإتحاد: من أبرز سلبيات الوحدة النقدية بالنسبة للمصارف تتمثل في خسارة جزء من إيراداتها المتمثلة بأرباح القطع الناتجة عن صرف العملات المشاركة باليورو، من جهة أخرى إن المصارف التي تعتمد في أعمالها بشكل كبير على عملائها الوطنية ستواجه صعوبة في منافسة المصارف الدولية الكبيرة في نطاق التبادل بالعملتين الرئيسيتين؛

- تأثير الانفتاح على المصارف الصغيرة: تواجه المصارف أيضا تحديات على صعيد انفتاح سوق السندات، خصوصا تلك التي تقتصر خبراتها على التعامل ضمن أسواق السندات الوطنية، كذلك الحال بالنسبة لمحدودية أنظمة الدفع ناشطة تغطي المنطقة الأوروبية بشكل واسع.³

¹ خبايا عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص 538

² تشام فاروق، مرجع سابق، ص 475

³ ميلود وآخرون، مرجع سابق، ص 454

خلاصة:

من خلال هذا الفصل لاحظنا أن التشابه بين الإطار النظري والتطبيقي في تجربة الوحدة النقدية الأوروبية كانت قريبة جدا إلى النموذج الأمثل من حيث التدرج والشروط والمعايير المطبقة، فأكثر من خمسين سنة توجت التجربة الأوروبية بإطلاق العملة الموحدة اليورو عام 2002 بأحد عشر دولة لتصل إلى خمسة وعشرين دولة، والتي تمثل ثاني اقتصاد عالمي من حيث التكتل بعد الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أصبح يتدارس الآن على أن اليورو سيحتل المرتبة الأولى في التبادل الدولي مكان الدولار، وبعد عشر سنوات جاء الامتحان الحقيقي ليثبت مدى صحة هذه المقولة وذلك من خلال مواجهة الديون السيادية الأوروبية فما هو حجم وحقيقة وأسباب هذه الأزمة وتأثيرها على العملة الأوروبية وهو ما يتناوله الفصل الثاني.

تمهيد:

لم يكد ينتهي العقد الأول من عمر اليورو حتى وجد نفسه في أزمة تعتبر الأسوأ في تاريخه ألا وهي أزمة الديون السيادية الأوروبية، فقد كان التركيز طوال عام 2010 على أزمة الديون السيادية لليونان وهي بمثابة تحدى صمود اقتصاديات منطقة اليورو الستة عشر أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية وكذا مدى قدرة الحكومات على مواصلة دعم الاقتصاد الضعيف. وفي الواقع ظهرت بوادر الأزمة بالتحديد في نوفمبر 2009 عندما أعلنت اليونان عن خطة الموازنة العام للعام المالي الحالي وذلك كي تتجنب الوقوع في الإفلاس وعدم قدرتها على الوفاء بالديون المستحقة عليها الأمر الذي وضع تركيز العالم كله على اليونان على اعتبار أن ذلك يهدد استقرار وحدة منطقة اليورو النقدية ومن ثم انهيارها.

ويمكن القول أن أزمة الديون اليونانية الحالية تعد من أكبر تحديات الإتحاد الأوروبي، وتحديدًا منه النظام النقدي الموحد اليورو لما يمكن أن تؤدي إليه ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة تهدد بانتقال العدوى إلى بعض بلدان الإتحاد الأوروبي لا سيما منها البرتغال و إيرلندا وإسبانيا وبدرجة أقل إيطاليا، ووضعت احتمالية تفهقره إلى مراحل أدنى من تلك التي وصل إليها بدءًا من تفكك النظام النقدي الموحد اليورو.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمات المالية (تعريف، أسبابها و أنواعها)

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض مفاهيم الأزمات المالية والأسباب التي أدت إلى حدوث هذه الأزمات وأيضاً إلى أنواع هذه الأزمات المالية.

المطلب الأول: تعريف الأزمة المالية

أولاً: مفهوم الأزمة

يستخدم مفهوم الأزمة *crise* من الكلمة اللاتينية *crisis* التي تنحدر بدورها من اليونانية، وتكتب عادة *crisis* وفقاً للحروف اللاتينية، وقد ظهرت كلمة *crisis* باليونانية بداية في الاصطلاح التشريعي بمعنى لحظة الحكم، ثم استخدمت في الطب. إضافة إلى ذلك يمكن ربط كلمة *crisis* بالفعل اليوناني *krineim* الذي يترجم بالحكم بأنه حاسم.¹

للاوصول على التعريف الدقيق للأزمة لابد من التفريق لغويًا بين المصطلحات التالية:

- **الواقعة:** مؤنث واقع، تعني المصادمة في الحرب أو المنازلة في ظروف الدهر، كما أنها تعني القيامة، لأنها تقع بالخلق فتغشاهم.

- **الحادثة:** مؤنث الحادث، وجمعها حوادث، وهو السيئ أول ما يبدو عليه أو نقيض القديم.

- **الكارثة:** جمع كوارث وهي الشيء المسبب للغم الشديد.

- **الأزمة:** ونقول الأزمة، وهي جمع أزمات، وتعني الشدة و الضيقة، نقول أزمة إقتصادية و أزمة سياسية، ونقول أزم العام أي اشتد قحطه.²

يقصد بالأزمة من الناحية الاجتماعية، توقف الأحداث المنظمة و المتوقعة و اضطراب في العادات و العرف لما يستلزم التغيير السريع لإعادة التوازن و لتكوين عادات جديدة أكثر ملائمة.

أما من الناحية السياسية تعني حالة أو مشكلة تأخذ بأبعاد النظام السياسي تستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي تمثله (إداري، سياسي، نظامي، اجتماعي، إقتصادي، ثقافي) لمن الاستجابة الروتينية المؤسسية لهذه التحديات تكون غير كافية فتحول المشكلة إلى أزمة تتطلب تجديدات حكومية و مؤسسية إذا كانت النخبة لا تريد التضحية بمركزها و إذا كان المجتمع يريد البقاء.

¹ مجموعة من الباحثين مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، ط، 2009، ص5-6

² دياز حمزة، إنعكاسات الأزمة المالية العلمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT، رسالة ماجستير، اقتصاد دولي، الجزائر: جامعة محمد

خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص3

أما إقتصاديا فيقصد بالأزمة أنها ظاهرة تعبر عن خلل عميق قد وقع في واحدة على الأقل من مؤشرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي.¹

- يعرف محمد صالح سالم : الأزمة هي نقطة مرجحة تواجه المنظومة المجتمعة ينتج عنها خلل أو توقف بعض أو كل الوظائف الحيوية للمجتمع وتشتمل على تدمير مادي أو معنوي أو كليهما معا يصاحبه تداع سريع في الأحداث مما ينشط عناصر عدم الاستقرار في النظام و يدفع سلطته اتخاذ القرار لضرورة التدخل السريع لمواجهة الموقف و لإعادة التوازن لهذا النظام وهذه الحالة تتسم بعناصر ثلاث هي :

__ تهديد الأبعاد المنظومة المجتمعة (الاقتصادية __ سياسية __ اجتماعية ...)؛

__ اختلافات مفاجئة في الحياة العادية؛

__ ضغط الوقت و تسارع الأحداث .²

- يعرف محمد رشاد الحملاوي : هي عبارة عن خلل يؤثر تأثيرا مادي على النظام كله كما أنه يهدد الافتراضات الرئيسية التي يقوم عليها هذا النظام وعليه يتطلب وجوب شرطين على الأقل :

__ يجب أن يتعرض النظام كله للتأثير الشديد إلى الحد الذي تحتل معه وحدته بالكامل ؛

__ تصبح الافتراضات و المسلمات التي يؤمن بها أعضاء المنظمة موضعها للتحدي لدرجة أن يظهر لهم بطلان

هذه الافتراضات أو تجعلهم يلجئون إلى أساليب دفاعية تجاه هذه الافتراضات ومعني ذلك أن الأزمة في جوهرها تهديد مباشر وصريح لبقاء المنظمة و استمرارها و أيضا لكيانها .³

ثانيا: مفهوم الأزمة المالية

لقد تعددت التعاريف حول الأزمات المالية بحيث أن ليس لها تعريف محدد ولكن كلها اتفقت على أنها:

✓ اختلال عميق و اضطراب حاد مفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية يتبعهما انخيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، ويمتد آثار ذلك للقطاعات الأخرى؛⁴

✓ الإنخفاض المفاجئ في أسعار نوع أو أكثر من الأصول، والأصول إما رأس مال مادي يستخدم في العملية الإنتاجية، مثل الآلات والمعدات أو الأبنية وإما أصول مالية، وهي حقوق ملكية لرأس المال المادي، مثل

¹ دياز حمزة، مرجع سابق، ص 3-4

² محمد صلاح سالم ، إدارة الأزمات والكوارث ، ط 1، عين للدراسات و البحوث الإنسانية و الإجتماعية ، مصر، 2005 ، ص 7

³ محمد رشاد الحملاوي ، إدارة الأزمات ، ط 2 ، دار أبو المجد للطباعة ، القاهرة ، 1995 ، ص 29 .

⁴ الجوزي جميلة، مداخلة بعنوان أسباب الأزمة المالية وجذورها، مجلة كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ص1

الأسهم وحسابات الادخار مثلا، أو أنها حقوق ملكية للأصول المالية، وهذه تسمى مشتقات مالية، ومنها العقود المستقبلية (للفظ أو العملات الأجنبية مثلا)؛¹

✓ حالة من الاختلال العميق و الإضطراب الحاد والمفاجئ في بعض التوازنات الإقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية تمتد آثاره إلى القطاعات الأخرى. كما تطلق الأزمة بصفة خاصة على الإضطرابات الناشئة عن اختلال التوازن بين قطاعي الإنتاج و الإستهلاك. وتكمن الخطورة في الآثار الإقتصادية الناجمة عن الأزمة والمتمثلة بالإنكماش و الركود الإقتصادي و الإنخفاض في مستويات الإستثمار وحالة الذعر و الحذر التي تصيب أسواق المال.²

المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية

رجح المحللون الاقتصاديون العديد من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الأزمات المالية ومن أهم هذه الأسباب نذكر:

أولاً: عدم إستقرار الاقتصاد الكلي

إن أحد أهم المصادر الخارجية للأزمات هو التقلبات في شروط التبادل التجاري. فعندما تنخفض شروط التجارة يصعب على عملاء البنوك المشتغلين بنشاطات ذات العلاقة بالتصدير والاستيراد الوفاء بالتزاماتهم خصوصاً خدمة الديون. كما تعتبر التقلبات في أسعار الفائدة العالمية أحد المصادر الخارجية المسببة للأزمات المالية في الدول النامية. فالتغيرات الكبيرة في أسعار الفائدة عالمياً لا تؤثر فقط على تكلفة الاقتراض بل الأهم من ذلك أنها تؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية و درجة جاذبيتها.³

و كذلك تقلبات أسعار الصرف الحقيقية تعتبر من مصادر الإضطرابات على المستوى الاقتصاد الكلي والتي كانت سببا لحدوث العديد من الأزمات المالية.⁴ وأكدت دراسات مختلفة على هذه الحقيقة، وأظهرت أن 22 دولة نامية في أمريكا الجنوبية قد عانت من اضطرابات في أسعار الصرف الحقيقية بمعدل أعلى من أي إقليم في العالم بما في ذلك دول جنوب شرق آسيا، وذكرت الدراسة بأن وقوع الأزمات المالية حدث نتيجة لارتفاع حاد في أسعار الصرف الحقيقية كأحد آثار ارتفاع الأرباح في قطاع التجارة الخارجية أو ارتفاع أسعار الفائدة المحلية.⁵

¹ مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، جامعة بسكرة، ص2

² محمد أبو حمور، ورقة بحثية بعنوان جذور الأزمة المالية و الإقتصادية وتحليلاتها، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي، عمان-الأردن، ديسمبر 2010، ص1

³ سعيدي يحيى و آخرون، مداخلة بعنوان الأزمات المالية الأسباب و التداعيات، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي، بالوادى، يومي 26-27 فيفري 2012، ص3

⁴ كمال بن موسى، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، جامعة الجزائر، ص5

⁵ عيسى محمد الغزالي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد التاسع والعشرون، السنة الثالثة، ماي 2004، ص4

أما على المستوى المحلي، فالتقلبات في معدل التضخم التي تعتبر عنصرا حاسما في مقدرة القطاع المصرفي على القيام بدور الوساطة المالية وخصوصا منح الائتمان و توفير السيولة، وقد أعتبر الركود الإقتصادي الناتج عن ارتفاع مستويات الأسعار سببا مباشرا لحدوث الأزمات المالية في العديد من دول أمريكا الجنوبية و دول العالم النامي. كما أن هناك آثار سلبية أخرى على مستويات النمو في الناتج المحلي الإجمالي و التي كان لها دور هام في التهيئة لحدوث الأزمات المالية.¹

ثانيا: اضطرابات القطاع المالي

يشكل التوسع في منح الائتمان وتدفقات كبيرة لرؤوس الأموال من الخارج و انخيار أسواق الأوراق المالية القاسم المشترك الذي سبق حدوث الأزمات المالية و الذي يتواكب مع الانفتاح الإقتصادي والتجاري و التحرر المالي غير الوقائي وغير الحذر ونذكر منها:

1- عدم تلاؤم أصول وخصوم المصارف:

يؤدي التوسع في منح القروض إلى ظهور مشكلة عدم التلاؤم والمطابقة بين أصول وخصوم المصارف خصوصا من جانب عدم الاحتفاظ بقدر كافي من السيولة لمواجهة التزاماتها الحاضرة والعاجلة في فترات تكون فيها أسعار الفائدة العالمية مرتفعة وأكثر جاذبية من أسعار الفائدة المحلية، أو عندما تكون أسعار الفائدة المحلية عالية وسعر الصرف ثابتا مما يغري المصارف المحلية بالاقتراض من الخارج. وقد يتعرض زبائن المصارف كذلك إلى عدم التلاؤم بالنسبة للعملة الأجنبية وعدم التلاؤم أيضا بالنسبة لفترات الاستحقاق.²

2- تحرر مالي غير وقائي:

إن التحرير المتسارع، غير الحذر وغير الوقائي للسوق المالي بعد فترة كبيرة من الانغلاق والتقييد قد يؤدي إلى حدوث الأزمات المالية. فمثلا عند تحرير أسعار الفائدة فإن المصارف المحلية تفقد الحماية التي كانت تتمتع بها في ظل تقييد أسعار الفائدة. وعمومًا، فإن تجارب الدول النامية دلت على اضطرابات في أسعار الفائدة المحلية بعد انتهاج أسلوب التحرر المالي خصوصا خلال المرحلة الانتقالية.³

¹ عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري و أثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل إقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص8

² سعدي يحيى و آخرون، مرجع سابق، ص3

³ عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص6

3- تدخل الحكومة في تخصيص الائتمان:

من المظاهر المشتركة للأزمات المالية في العديد من الدول النامية كان الدور الكبير للدولة في العمليات المصرفية خصوصاً في عملية تخصيص القروض الائتمانية. و في كثير من الأحيان كانت الحكومة تقوم بتوزيع الموارد المالية المتاحة على قطاعات اقتصادية أو أقاليم جغرافية بعينها في إطار خطة لتنمية تلك الأقاليم والقطاعات أو لخدمة أغراض أخرى قد تكون سياسية بالدرجة الأولى وليست اقتصادية. وفي الدول العربية، لا يزال القطاع المصرفي في كثير منها مملوكاً للدولة بما يتبع ذلك من مشاكل من حيث انخفاض الإنتاجية وقلة الكفاءة والحافز على الإبداع. و في أحيان كثيرة يعاني القطاع المصرفي من احتكار الحكومة لنشاطاته. وقد أدى هذا الوضع إلى حصول الأفراد ذوي النفوذ والاتصالات الواسعة مع الحكومة على القروض والائتمان دون الأخذ في الاعتبار سلامة المشروع الاستثماري أو القدرة المالية للمقترض.¹

4- ضعف النظام المحاسبي و الرقابي و التنظيمي:

تعاني معظم الدول التي تعرضت لأزمات مالية من الضعف في النظام والإجراءات المحاسبية المتبعة ودرجة الإفصاح عن المعلومات خصوصاً فيما يتعلق بالديون المعدومة ونسبتها في محفظة المصرف الائتمانية. كما تعاني من ضعف النظام القانوني المساند للعمليات المصرفية وعدم الالتزام بالقانون الخاص بالحد الأقصى للقروض المقدمة لمقترض واحد ونسبتها من رأسمال المصرف. وتظهر الدراسات المتعلقة بالدول التي تعرضت لأزمات مالية أنه في أكثر من 28 دولة تعرضت منها، كان نقص الرقابة المصرفية الفعالة سبباً مباشراً في حدوث الأزمة. حيث يؤدي نقص الرقابة إلى التقييم غير الدقيق وغير الكافي للمخاطر الائتمانية وتركيز المخاطر في مجال واحد كالتوسع في منح القروض العقارية والاستهلاكية، كما حدث في الأزمة الكورية.²

ثالثاً: تشوه نظام الحوافز

إن ملاك المصارف والإدارات العليا فيها لا يتأثرون مالياً من جراء الأزمات المالية التي ساهموا في حدوثها، فلا يتم مثلاً إنهاء خدماتهم أو تحميلهم الخسائر التي حدثت من جراء الأزمة خصوصاً عند تحمل المصرف مخاطر زائدة عن قدرته.³

¹ سعدي يحيى و آخرون، مرجع سابق، ص4

² عبد الغاني بن علي، مرجع سابق، ص9

³ كمال بن موسى، مرجع سابق، ص6

من ناحية أخرى، فقد دلت التجارب العالمية أيضًا على أن الإدارات العليا في المصارف وقلة خبرتها، كانت من الأسباب الأساسية للأزمات المصرفية وأن عملية تعديل هيكل المصرف وتدوير المناصب الإدارية لم تنجح في تفادي حدوث الأزمات أو الحد من آثارها لأن نفس الفريق الإداري ظل في مواقع اتخاذ القرارات بحيث لم يحدث تغير حقيقي في الإدارة وطريقة تقييمها وإدارتها لمخاطر الائتمان. ودلت التجارب كذلك على أن الإدارات العليا في حالات متعددة نجحت في أن تخفي الديون المعدومة للمصرف لسنوات وذلك نتيجة لضعف الرقابة المصرفية من ناحية وضعف النظم والإجراءات المحاسبية من ناحية أخرى. و هذا الوضع جعل من الصعب التعرف على العلامات السابقة لحدوث الأزمات المالية والاستعداد الجيد لتفادي حدوثها والتخفيف من آثارها.¹

رابعاً: سياسات سعر الصرف

يلاحظ أن الدول التي انتهجت سياسة سعر الصرف الثابت كانت أكثر عرضة للصدمات الخارجية. ففي ظل مثل هذا النظام يصعب على السلطات النقدية أن تقوم بدور مصرف الملاذ الأخير للاقتراض بالعملة الأجنبية حيث أن ذلك يعني فقدان السلطات النقدية لاحتياطياتها من النقد الأجنبي وحدثت أزمة العملة مثال حالة المكسيك والأرجنتين. وقد تمخض عن أزمة العملة ظهور العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم نقص في عرض النقود وارتفاع أسعار الفائدة المحلية مما يزيد من الضغوط وتفاقم حدة الأزمة المالية على القطاع المصرفي. و في المقابل، وعند انتهاج سياسة سعر الصرف المرن فإن حدوث أزمة العملة سوف يؤدي فوراً إلى تخفيض قيمة العملة وزيادة في الأسعار المحلية مما يؤدي إلى تخفيض قيمة أصول وخصوم المصارف إلى مستوى أكثر اتساقاً مع متطلبات الأمان المصرفي.²

المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية

و تصنف الأزمات المالية إلى الأنواع التالية:

أولاً: أزمة النقد الأجنبي

تحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة، عندما تؤدي إحدى هجمات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها، أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطياته، أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة.³

¹ عيسى محمد الغزالي، مرجع سابق، ص8

² كمال بن موسى، مرجع سابق، ص6

³ سيد أحمد حاج عيسى و آخرون، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض المؤشرات السوسيو-اقتصادية لبعض اقتصاديات دول المينا، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص3

يصنف هذا النوع من الأزمات إلى نوعين:

1- أزمة العملة ذات الطابع القديم:

يعبر عنها بالحركة البطيئة وتحدث بعد فترة من الإفراط في الإنفاق وارتفاع حقيقي في قيمة العملة، وبالتالي إضعاف الحساب الجاري في سياق ضوابط متزايدة على رأس المال مما يؤدي في النهاية إلى تخفيض قيمة العملة.

2- أزمة العملة ذات الطابع الجديد:

تحدث عندما ينتاب المستثمرين القلق بشأن جدارة ميزانيات جزء مهم من فهذا القلق يؤدي في أسواق مالية متحررة إلى ضغط سريع على سعر الصرف، وبتالي حدوث انخفاض قيمة العملة.¹

ثانيا: الأزمة المصرفية

تحدث الأزمة المصرفية عندما يؤدي اندفاع فعلي أو محتمل على سحب الودائع من أحد البنوك، أو إخفاق البنوك، بإيقاف قابلية التزاماتها الداخلية للتحويل، أو إلى إرغام الحكومة للتدخل لمنع ذلك، بتقديم دعم مالي واسع النطاق للبنوك لمنع حدوث آثار سلبية واسعة النطاق في الدولة. و تميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة و لها آثار اشد على النشاط الإقتصادي، و قد كانت هذه الأزمات نادرة في الخمسينيات و الستينيات من القرن العشرين بسبب القيود على رأس المال و التحويل، و لكنها أصبحت أكثر شيوعا في سبعينيات القرن ذاته، و تحدث بالتراصف مع أزمات العملة. كما كان من الصعب التعرف عليها، نظرا لطبيعة المشكلة من جهة و نقص البيانات و المعلومات من جهة أخرى.²

ثالثا: أزمة الديون

تحدث أزمة الديون عندما يتوقف المقترض عن السداد أو عندما يعتقد المقترضون أن التوقف عن السداد ممكن الحدوث، ومن ثم يتوقفون عن تقديم قروض جديدة، و يحاولون تصفية القروض القائمة. و قد ترتبط أزمة الديون بدين تجاري (خاص) أو دين سيادي (عام). و تؤدي المخاطر المتوقعة بأن يتوقف القطاع العام عن سداد التزاماته، إلى تراجع في تدفقات رأس المال الخاص، وإلى أزمة في الصرف الأجنبي، ومن أمثلة ذلك أزمة المديونية لسنة 1982 في بلدان أمريكا اللاتينية.

¹ خالد فراح و آخرون، مداخلة بعنوان آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم الثالث، الملحق الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012، ص4

² ناديا العقون، العملة الإقتصادية و الأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو.م.أ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013، ص8

أين كان حجم القروض الموجهة إلى البلدان النامية ينمو بمعدل 27% خلال الفترة ما بين 1973-1982. وقد أدى التوظيف السيئ للرأسمال المصرفي الدولي، و انسيابه إلى منافذ الإستثمار القصير المدى في هذه البلدان، إلى ارتفاع متوالي في أسعار الفوائد، وهو ما أرهق كاهل الاقتصاديات النامية التي تحولت اعتباراً من سنة 1982- وهي سنة انفجار أزمة المديونية - إلى مصدرة صافية لرأس المال المالي، وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم خدمة الديون السنوية عن حجم القروض الجديدة.¹

رابعاً: أزمة أسواق رأس المال

تحدث في الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصادياً بظاهرة " الفقاعة - Bubble ". أي عندما يرتفع سعر الأصل بشكل يتجاوز قيمتها العادلة²، على نحو ارتفاع غير مبرر . وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو المضاربة على سعره وليس شراء من أجل الإستثمار لتوليد الدخل. و هنا يصبح انهيار هذه الأصول مسألة وقت فقط، حيث لما يكون هناك اتجاهها قويا لبيع تلك الأصول تبدأ أسعارها في الهبوط، و من ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار و يمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في ذات القطاع أو القطاعات الأخرى.³

¹ نادية العقون، مرجع سابق، ص9

² خالد فراح و آخرون، مرجع سابق، ص4

³ المجوزي جميلة، مرجع سابق، ص2

المبحث الثاني: تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي في إدارة الديون السيادية

تعرضت دول منطقة الوحدة النقدية والاقتصادية الأوروبية لأعنف أزمة لها على الإطلاق، منذ طرح العملة الأوروبية الموحدة، عُرفت بأزمة الديون السيادية الأوروبية، ويعود نشأة هذه الأزمة إلى وجود علاقة بينية من الديون بين دول منطقة الإتحاد الأوروبي، أدت إلى حدوث أزمة جديدة أطلق عليها اسم أزمة الديون السيادية الأوروبية، والتي أدت إلى حالة من الهلع والخوف ليس فقط في الأسواق الأوروبية بل انتشرت إلى معظم أسواق العالم.

المطلب الأول: أزمة الديون السيادية (المفهوم، الأسباب، الآثار)

أولاً: مفهوم أزمة الديون السيادية

تعرف أزمة الديون السيادية بأنها فشل الحكومة في القيام بخدمة ديونها المقومة بالعملات الأجنبية لعدم قدرتها على تدبير العملات اللازمة لسداد الالتزامات المستحقة عليها بموجب الدين السيادي، وتجدد الإشارة إلى أن معظم حكومات العالم تحرص على ألا تفشل في سداد التزاماتها نحو ديونها السيادية، وذلك حرصاً منها على الحفاظ على تصنيفها الائتماني في سوق الاقتراض من التدهور¹، ذلك أن توقف الحكومة عن السداد، أو نشوء إشارات تشير إلى ذلك، يؤدي إلى فقدان المستثمرين في الأسواق الدولية الثقة في حكومة هذه الدولة وتجنبهم الاشتراك في أي مناقصات لشراء سنداتهم في المستقبل، أكثر من ذلك فإن ردة فعل المستثمرين لا تقتصر على أولئك الذين يحملون سندات الدولة، وإنما يمتد الذعر المالي أيضاً إلى باقي المستثمرين الأجانب في هذه الدولة والذين لا يحملون هذه السندات. على سبيل المثال أدت أزمة الديون السيادية للأرجنتين في 2001 إلى قيام المستثمرين الأجانب (الذي لا يحملون سندات الدين السيادي للدولة) بسحب استثماراتهم من الأرجنتين مما أدى إلى حدوث تدفقات هائلة للنقد الأجنبي خارج الدولة ومن ثم حدوث نقص حاد في النقد الأجنبي لدى الدولة، الأمر الذي أدى بالتبعية إلى نشوء أزمة للعملة الأرجنتينية.²

¹ عبد الله عناني و آخرون، مداخلة بعنوان تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص4

² حسين بورغدة و آخرون، مداخلة بعنوان تجربة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الديون السيادية باليونان، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص8-7

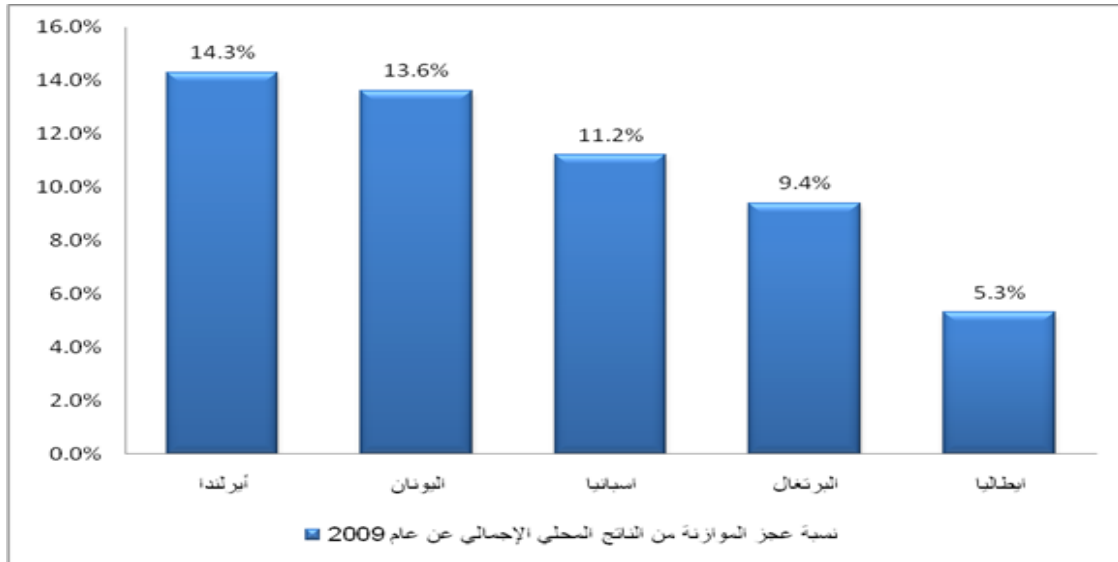
الجدول رقم(1-2):نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في 2010

الدولة	نسبة العجز في الميزانية %	الدولة	نسبة العجز في الميزانية %
ايرلندا	14.7-	بلجيكا	5.8-
اليونان	12.2-	قبرص	5.7-
اسبانيا	10.1-	النمسا	5.5-
فرنسا	8.2-	ايطاليا	5.3-
البرتغال	8.0-	ألمانيا	5.0-
سلوفينيا	7.0-	فنلندا	4.5-
نيوزيلندا	6.1-	مالطا	4.4-
تشيكوسلوفاكيا	6.0-	لوكسمبورج	4.2-

المصدر: أوصالح عبد الحلیم،مداخلة بعنوان،الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي ، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013،جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة،ص4

وتشير بيانات الجدول رقم (1-2) إلى أن ايطاليا هي أعلى دولة يرتفع فيها حجم الدين الحكومي العام بعد اليونان، حيث يصل إلى حوالي 119% من الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم(1-2): الدول صاحبة أعلى عجز للموازنة ضمن دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2009.



المصدر: حسين بورغدة و آخرون،مداخلة بعنوان تجربة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الديون السيادية باليونان،الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013،جامعة 20 أوت 1955،سكيكدة،ص9

وفي حالة تحقق التوقف عن سداد أقساط الديون وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المقررة فإن الدولة تدخل في دائرة الإفلاس، ولا توجد نظم محددة تحكم عملية إفلاس الدول، مثلما هو الحال بالنسبة للشركات، التي غالباً ما تجبر على ملاء استمارة إفلاس، لكي يتخذ بعد ذلك الإجراءات القانونية اللازمة لتصفية الشركة، أما بالنسبة للدول التي تقع في أزمة ديون سيادية فإنها غالباً ما تلجأ إلى محاولة تدير العملات الأجنبية من خلال طرقها الخاصة أولاً، فإذا فشلت فإنها إما أن تلجأ للمؤسسات غير الرسمية مثل نادي باريس، أو قد تلجأ الدولة إلى المؤسسات الرسمية الدولية مثل صندوق النقد الدولي طالبة المساعدة في سداد ديونها¹، فيقوم الصندوق بتقييم أوضاع الدولة، فإذا كان التوقف عن السداد راجعاً لظروف طارئة، على سبيل المثال انخفاض أسعار صادرات هذه الدولة، فإنه يعقد معها ما يسمى باتفاق المساندة، والذي بمقتضاه يتم منح الدولة تسهيلات نقدية بالعملات الأجنبية في صورة نسبة محددة من حصتها لدى الصندوق (على صورة شرائح)، دون أن يفرض على الدولة إجراءات لتصحيح هيكلها الاقتصادي والمالي. أما إذا كان التوقف عن السداد يعود إلى مشكلة هيكلية مرتبطة بضعف هيكل إيرادات الدولة أو سوء عملية تسعير السلع والخدمات العامة، أو عدم مناسبة عملية تقييم معدل صرف عملتها المحلية... الخ، فإن الصندوق يشترط في هذه الحالة أن ترتبط عملية تقديم المساعدة للدولة بضرورة إتباع الدولة لبرنامج إصلاح هيكلي يتضمن مجموعة من الإجراءات المقترحة أن تتبعها الدولة حتى تستطيع إصلاح هيكل ميزانيتها العامة وتخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها، وتحسين قدرتها على الاقتراض والسداد في المستقبل².

ثانياً: أسباب أزمة الديون السيادية

هناك العديد من العوامل التي ساهمت في ظهور أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو وتفاقمها، ووصول تأثيراتها إلى كافة الاقتصاديات المنظمة إلى المنطقة، ويمكن تبين أهم العوامل التي كانت وراء هذه الأزمة في النقاط التالية:

ضعف سياسة الموازنة: حيث أنه على عكس القرارات النقدية التي تم تحويل سلطة اتخاذها إلى المستوى الأوروبي في إطار الوحدة الاقتصادية والنقدية الأوروبية، فإن السياسة المالية بقيت سلطتها على مستوى الدول الأوروبية كل على حدى، وهذا ما أدى إلى وجود تناقض على مستوى الإتحاد النقدي والاقتصادي، أين تكون السياسة النقدية فوق قطرية، في تبقى السياسة المالية على المستوى القطري. فمع إعطاء السياسة المالية مزيداً من الأهمية في السياسة الاقتصادية العاملة للدولة تبعاً للأفكار الكينزية، فقد أصبحت سياسة الموازنة تلعب دوراً مهماً في عملية الاستقرار الاقتصادي، من خلال البحث عن تحقيق التوازن الموازي. غير أن هذا الاختيار صعب في الواقع العملي، فالإتحاد

¹ سليمة طبايبي و آخرون، مداخلة بعنوان مساعي الاتحادات النقدية والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من آثار أزمة الديون السيادية، الملحق الدولي الثامن حول إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص9

² عبد الله عناني و آخرون، مرجع سابق، ص4

الأوروبي لا يملك مركزا للسياسات الاقتصادية قادر على توجيه وتنسيق السياسة الموازنة لدول الإتحاد من خلال مراقبة الموازنات القطرية، وقد صعب هذا الوضع على السلطات الاقتصادية للإتحاد الأوروبي الوصول إلى إيجاد مزيج من السياسات المالية والنقدية المثلى.¹

السياسة الأجرية في الإتحاد الأوروبي ونمو التجارة الخارجية: ففي إطار إتحاد اقتصادي ونقدي لا تكون فيه أداة سعر الصرف محل اعتماد من طرف الدول الأعضاء، فإن تطور المنافسة المرتكزة على السياسة الأجرية لا يمكن أن تنسجم في إطار الإتحاد إلا إذا لم يكن للأسعار القطرية التوافقية أي تأثير على مستوى التكاليف، وبعبارة أخرى إذا كانت الزيادات في الأجور تتبع مباشرة بالزيادة في معدلات التضخم، و بالمردودية الإنتاجية. حيث ارتفع مؤشر الأجور في ألمانيا من 100 نقطة سنة 2000 (سنة الأساس) إلى 103 سنة 2008، في حين ارتفع إلى 119 في عموم منطقة اليورو، ووصل إلى 129 في اليونان، 127 في إسبانيا، 126 في إيطاليا، 123 في البرتغال، 117 في فرنسا. ومن وجهة نظر التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي، فقد زادت أهمية الميزة التنافسية الألمانية المرتبطة بالسياسة الأجرية في ميزان مدفوعاتها الجاري أكثر فأكثر مقارنة بشركائها الأوروبيين. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فقد بلغ الارتفاع في رصيد ميزان المدفوعات الألماني بين سنتي 2000 و 2007 نسبة 7.5% من الناتج المحلي الخام، وزيادة ثابتة على طول هذه الفترة، إضافة إلى دول أخرى كهولندا والنمسا، على عكس وضعيات بعض الدول الأخرى كاليونان، إسبانيا، إيطاليا والبرتغال التي شهدت موازين مدفوعاتها عجوزات متلاحقة. وقد ساهمت حالة عدم التوازن هذه في زيادة وتفاقم أزمة الديون لعدد من اقتصاديات منطقة اليورو.²

عجوزات المالية العمومية في منطقة اليورو: وما يدل على ذلك هو قيم الديون السيادية المرتفعة بشكل غير طبيعي، وبمقارنة وضعية منطقة اليورو مع وضعية باقي الاقتصاديات، يلاحظ أن العجز غير ناتج عن ارتفاع في النفقات، وإنما هو ناتج عن انخفاض في الموارد. وتأتي هذه الوضعية نتيجة لانعدام الثقافة الضريبية لدى مواطني بعض الدول الأوروبية كاليونان.

عدم وجود مصداقية على مستوى الأرقام المعلنة: حيث صرحت بعض دول منطقة اليورو كاليونان والبرتغال وإسبانيا بأرقام غير صحيحة فيما يخص أرقام وقيم متغيراتها الاقتصادية الأساسية كمعدل التضخم، نسبة الدين إلى الناتج المحلي، نسبة العجز الموازي، الخ... حتى تتمكن من استيفاء شروط الانضمام إلى منطقة اليورو، وهذا ما جعلها تواجه العديد من الصعوبات بعد ذلك فيما يخص التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة.

¹ عبد الله عناني و آخرون، مرجع سابق، ص5

² عبد الله عناني و آخرون، نفس المرجع، ص5

بالإضافة إلى هذه الأسباب وأخرى المتعلقة بالبنية المؤسساتية والهيكلية الخاصة بمنطقة اليورو، هناك العديد من العوامل المرتبطة أساساً بالأزمة المالية، وما خلفته من آثار على المتغيرات الاقتصادية العالمية وعلى سير وأداء الاقتصاد العالمي، وهو ما انعكس سلباً على أداء بعض اقتصاديات منطقة اليورو.¹

جدول رقم(2-2): النمو الفعلي والمتوقع للناتج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري لليونان (2009-2015) الوحدة (%)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
2.7	2.1	2.1	1.1	2.6-	4.0-	2.0-	النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي (%)
140	146	149	149	145	133	115	إجمالي الدين (%) من الناتج المحلي الإجمالي
6.0	5.9	3.1	1.0	0.9-	2.4-	8.6-	ميزان الحساب الجاري (%)

المصدر: فاطمة بن يوب و آخرون، مداخلة بعنوان دراسة تحليلية لآثار الأزمة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لمنطقة اليورو ، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص11

وتشير بيانات الجدول أعلاه أن حجم الدين الحكومي لليونان قد وصل إلى 115% من الناتج المحلي الإجمالي لها، وتشير توقعات صندوق النقد الدولي أن تلك النسبة ستقرب من 150% بحلول عام 2012 وتشير النتائج ببدائية تحطى الأزمة ونمو الناتج المحلي وانخفاض حجم الدين وزيادة التوازن في الحسابات الجارية في اليونان بحلول عام 2014، غير أنه في الوقت الحالي نظراً لتزايد المخاوف وعلى الرغم من إعلان البنك المركزي الأوروبي بأنه سيقوم بشراء السندات اليونانية والإيطالية إلا أن حالة الخوف والقلق مازالت تحتاح الأسواق المالية العالمية.

ثالثاً: آثار أزمة الديون السيادية

يذهب الرأي السائد في الدراسات التي تتناول التمويل الدولي إلى أن ارتفاع الدين الخارجي يفوق الأداء الاقتصادي، لأن ذلك بمثابة ضريبة على مشروعات الإستثمار في المستقبل وبقيد تلك المشروعات. ولكن العجز المالي ومن ثم الدين العام للدولة ليس ضاراً على طول الخط، بل إنه في الكثير من الأحيان يصبح ضرورة، مثل العجز الذي تحققه الدولة لكي ترفع به معدلات التوظيف وتقاوم ارتفاع معدلات البطالة، حيث يصبح العجز من أدوات صناعة الرفاهية في المجتمع وتحسين مستوياتها، ومن ثم فإن الأثر الصافي للدين يعتمد على السبيل الذي تم استخدامه فيه ويمكن إيجازها فيما يلي:

1- الأثر على الطلب الكلي:

يوجد قدر من الاتفاق بين الاقتصاديين حول أن الدين له آثار طيبة على الطلب الكلي في الأجل القصير حيث يمكن الحكومة من زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، ولكن في الأجل الطويل يحجم هذا الطلب عندما تقتض الحكومة لسداد ديونها السابقة والذي لا يمثل طلباً.

¹ عبد الله عناني و آخرون، مرجع سابق، ص6

2- الأثر على المالية العامة:

ويظهر ذلك من جانبين الجانب الأول أن الدين السيادي يستخدم لتمويل عجز الموازنة، والجانب الثاني فإن أعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، ونظرا لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من نمو الإيرادات العامة وبالتالي فإن عجز الموازنة يتزايد ويستمر الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة مما يؤثر على الأداء المالي العام بشكل سيء، ومن الجانب الثاني فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى أكثر من ربع النفقات، وحوالي نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.¹

3- ثمة علاقة بين الديون وأعباء خدماتها ومعدل الادخار المحلي:

إذ تمثل خدمة الدين ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي الجزء المقتطع من الناتج أي من الدخل لسداد الدين والفوائد، وعليه فإن العلاقة عكسية بين مقدار هذا الجزء المقتطع وبين معدل الادخار المحلي.

4- الأثر على ميزان المدفوعات:

إذا كان الدين الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلية في ميزان المدفوعات مما يساهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان فإن خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات تزيد في العجز في الميزان، وهذا ما يحدث في كثير من الدول نظرا لتزايد أعباء الدين الخارجي وخفض الاستثمارات والقروض الأجنبية الواردة، وهذا فضلا على أن الاقتصاد يتحمل الفوائد لصالح المستثمرين من الخارج.

4- الأثر على العدالة بين الأجيال من المواطنين:

عادة ما يتم في وقت ويتم السداد في وقت آخر بعده، وإذا كان الجيل الذي حدث في ظله الاقتراض يستفيد بالأموال المقترضة فإن الجيل التالي له هو الذي يتحمل أعباء خدمة هذه القروض بالاقتطاع من الأموال المتاحة للإنفاق على الخدمات اللازمة له، ويكمن القول أن الجيل التالي قد انتفع بالقروض لو استخدمت في الإنفاق على المشروعات الاستثمارية التي يطول الانتفاع بها إلى سنوات تزيد عن سنوات سداد القرض اللاحقة.²

المطلب الثاني: الأزمة اليونانية (الأسباب، التسلسل الزمني للأحداث)

قبل الحديث عن الأزمة الاقتصادية اليونانية الحالية والولوج إلى ما يمكن أن تؤدي ضغوطها المتزايدة من عواقب وخيمة على الدول الأخرى نستعرض بإيجاز أهم ملامح الاقتصاد اليوناني.

¹ رواق خالد، مرجع سابق، ص 63

² رواق خالد، نفس المرجع، ص 64

أولاً: نظرة على الاقتصاد اليوناني

كان الاقتصاد اليوناني، الاقتصاد الأكثر ديناميكية في المنطقة الأوروبية بمعدل نمو سنوي قدر بنحو 4.2%، و ذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2007 ، ويقوم الاقتصاد اليوناني يقوم على ثلاث دعائم أساسية، هي: قطاع الخدمات ويساهم بحوالي 75,5% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 68% من قوة العمل، وقطاع الصناعة ويساهم بحوالي 20,6% من الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى انه يستوعب حوالي 20% من قوة العمل، وقطاع الزراعة ويساهم بحوالي 3,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى أنه يستوعب 12% من قوة العمل. هذا، وبلغت نسبة البطالة حوالي 7,7% سنة 2008 ، وهي نسبة تمثل مؤشرا مرتفعا مقارنة بدول الإتحاد الأوروبي الأخرى.¹ وأهم الخدمات هي السياحة والنقل البحري أما الصناعة (الصناعة الغذائية، التبغ، النسيج...).

السياحة وتسهم بنسبة 18,3% من الناتج الداخلي الخام ووصلت في 2009 إلى غاية 19%.

النقل البحري: فهي تعد من أكبر خمس دول في العالم وهي الأكبر ضمن الإتحاد الأوروبي.

الزراعة: احتلت في سنة 2010 المرتبة الأولى في إنتاج القطن والثانية في الأرز.²

الجدول (2-3): البيانات الاقتصادية لليونان خلال الفترة ما بين 2001-2010

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدين العام (مليار أورو)	151.9	159.2	168.0	183.2	195.4	224.2	239.3	263.3	299.7	329.5
نسبة الدين (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	103.7	129.4	113.0	107.4	106.1	100	98.6	112	115	129.2
التضخم	3.7	1.3	4.2	3.0	3.3	3.5	3.0	3.4	3.9	4.7
النمو الحقيقي (%) في الناتج المحلي الإجمالي)	4.2	3.4	5.9	4.4	2.3	5.5	3.0 -	0.2 -	3.3 -	3.5 -
عجز الموازنة (%) من الناتج المحلي الإجمالي)	4.5-	4.8-	5.6-	7.5-	5.2-	5.7-	6.5-	9.8-	15.6-	10.3-

المصدر: منصر عبد العلي وآخرون، مداخلة بعنوان آثار أزمة المديونية الأوروبية الراهنة على أداء الاقتصاد الأوروبي وآفاق الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص3

¹ خير الدين معطي الله وآخرون، مداخلة بعنوان أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة أزمة اليونان نموذجا، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص9

² نزار سناء وآخرون، مداخلة بعنوان دور التحرير المالي في انتشار أزمة الديون السيادية اليونانية في منطقة اليورو ، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص39

- أن حجم الدين السيادي لليونان قد وصل إلى أوجه في سنة 2010م بقيمة 329.5 مليار اورو ما يشكل 12.99% من الناتج المحلي الإجمالي لها؛
- انخفاض ملحوظ في النمو بنسبة -3.5% سنة 2010 وهو بذلك تجاوزت نسبة 03% المسموح بها في منطقة اليورو؛

الجدول رقم(2-4): خطة ضبط أوضاع المالية العامة في اليونان وفق الناتج المحلي الإجمالي %

السنة المالية	2010	2011	2012	2013	2014
حجم الدعم	7.8	14.3	17.8	19.9	21.8
إجمالي العجز/ الفائض	9.4-	7.4-	6.5-	4.9-	2.6-
التوازن الأساسي	0.4-	2.9	3.5	4.3	5.6
إجمالي مستوى الدين	129.2	136.8	142.2	144.7	145.2
تعزيز المالية من خلال تخفيض النفقات والإيرادات (المجموع = 100٪)					
تخفيضات النفقات	66	45	-	-	-
تحسينات الإيرادات	34	55	-	-	-

المصدر: منصر عبد العالي وآخرون، مداخلة بعنوان آثار أزمة المديونية الأوروبية الراهنة على أداء الاقتصاد الأوروبي وآفاق الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص6

الجدول رقم (2-5): نسبة الدين الحكومية، العجز في الميزانية والميزان الجاري

من الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو خلال 2010م

الدولة	الدين الحكومي العام %	نسبة العجز في الميزانية %	الميزان التجاري %	الدولة	الدين الحكومي العام %	نسبة العجز في الميزانية %	الميزان التجاري %
النمسا	72.2	5.5-	2.7	إيطاليا	119.0	5.3-	-3.3
بلجيكا	96.7	5.8-	1.0	لكسمبرج	18.4	4.2-	7.8
قبرص	60.8	5.7-	-7.7	مالطا	67.1	4.4-	-4.8
فنلندا	48.4	4.5-	3.1	نيوزيلندا	63.7	6.1-	7.1
فرنسا	82.3	8.2-	-1.7	البرتغال	92.9	8.0-	-9.9
ألمانيا	84.0	5.0-	5.7	تشيكوسلوفاكيا	41.8	6.0-	-3.5
اليونان	142.8	12.2-	-10.5	سلوفينيا	37.3	7.0-	-0.8
إيرلندا	94.9	14.7-	0.5	اسبانيا	60.1	10.1-	-4.6

المصدر: منصر عبد العالي وآخرون، نفس المرجع، ص6

إيطاليا هي أعلى دولة يرتفع فيها حجم الدين الحكومي العام بعد اليونان، بـ 119% من الناتج المحلي الإجمالي، بما أثار مخاوف مواجها إيطاليا لنفس مصير اليونان؛ احتلت البرتغال المرتبة الثانية بعد اليونان من حيث أعلى عجز في الميزان التجاري، إيرلندا تصدرت قائمة دول منطقة اليورو من حيث نسبة العجز في الميزانية، حيث وصلت نسبة العجز في ميزانيتها إلى نحو 14.7%،
- هناك عجز كبير في الموازنة العامة وصلت إلى غاية 15.6% سنة 2009م .

ثانيا: أسباب الأزمة اليونانية

الأزمة اليونانية أتت نتيجة لتراكم مجموعة من الأسباب سواء كانت أسباب داخلية أو خارجية. وعموما يمكن تحديد مجمل هذه الأسباب فيما يلي:

1- الأسباب الداخلية:

يمكن تحديد أهم الأسباب الداخلية للأزمة فيما يلي:

- ✓ تسارع النمو وأسعار الأنشطة المحلية التي ارتفعت نسبة لأسعار المنتجات القابلة للتصدير أو وارداتها، وجذب الاستثمارات لقطاعات أقل إنتاجية غير القابلة للتداول وبعيدا عن الصادرات والصناعات المتنافسة مع واردات؛
- ✓ كانت اليونان تقدر أرقام منخفضة لديونها من أجل المحافظة على عضوية الإتحاد النقدي، وهو ما جعلها تعاني الآن من ما يقرب 300 مليار أورو ديون، مما أدى إلى تراجع ثقة العالم في الاقتصاد الأوروبي، ودفع أداء ديون كل من البرتغال وإيرلندا وإيطاليا وإسبانيا للظهور على السطح أيضا؛
- ✓ تمول اليونان العجز المزدوج في الميزانية والحساب الجاري عن طريق الاقتراض في أسواق رأس المال الدولية وهو ما أسهم في ارتفاع الديون الخارجية لـ 115% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2009؛¹
- ✓ العجز المستمر في الميزانية إذ كانت اليونان تعاني من عجز في سنويا يقدر بـ 5% منذ سنة 2001 وعجزاً في الحساب الجاري 9% وكان هذا العجز أكثر من الشروط الموضوعية للانضمام للاتحاد الأوروبي 2% و 1% على التوالي؛²

¹ رحامي موسى وآخرون، مداخلة بعنوان الأزمة اليونانية بين الانتشار و الانحسار الأوروبي قراءة في خطط و حلول الأزمة، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي، بالوادى، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 6

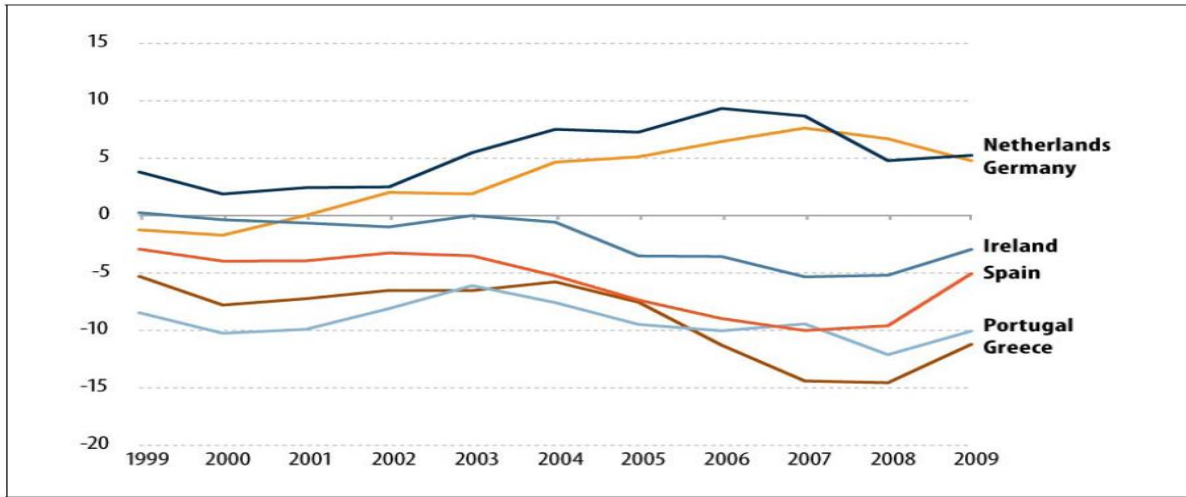
² نزار سناء و آخرون، مرجع سابق، ص 41

✓ عزز خفض تكاليف الاقتراض وتوسيع الطلب المحلي عائدات الضرائب في *GIIPS*، وبدلاً من الاعتراف بهذه الإيرادات المؤقتة وحفظ المكاسب غير المتوقعة عندما تباطأ النمو، وزيادة حكومات *GIIPS* في الإنفاق زيادة كبيرة، فضلاً عن سوء الإدارة المالية الصارخة للمشاكل في اليونان.

2- الأسباب الخارجية:

✓ ارتفعت الثقة في آفاق النمو والاستقرار في اقتصاد اليونان، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، وإسبانيا *GIIPS* (*) عندما تم طرح اليورو، مما تسبب في انخفاض أسعار الفائدة للأعضاء الأكثر استقراراً؛

الشكل (2-2): تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية. (نسبة من الناتج %)



المصدر: غايب وليد، مداخلة مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان، المنتدى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي، بالواد، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 8

✓ إقدام البنك الأمريكي SachsGoldman على مساعدة اليونان لإخفاء حجم ديونها الحقيقي، كي تتمكن من تلبية شروط الانضمام لمنطقة اليورو؛

✓ عدم الاستقرار في أسواق الديون اليونانية وغيرها من الأسواق المالية زاد من تداول المشتقات الأخرى، والمعروفة باسم مقايضة العجز عن سداد القروض؛

✓ تعامل الشارع الألماني مع الأزمة اليونانية على أنها أزمة داخلية و على اليونان حل مشاكلها لوحدها، الأمر الذي دفع أنجيلا ميركل على مساندة الشارع الألماني في البداية لكسب الانتخابات الإقليمية، على الرغم من علمها أن هذه الأزمة لها تداعيات سلبية على الاقتصاد الألماني؛¹

* - اليونان، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، إسبانيا، كما تدعى أيضاً *PIIGS* أو *PIGS*

¹ برهوم أسماء وآخرون، المنتدى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، مداخلة بعنوان أزمة اليونان، المركز الجامعي، بالواد، يومي 26-27 فيفري 2012، ص 3

- ✓ ارتفعت الصادرات بحدة كحصة من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا، وهولندا، وغيرها من البلدان المستقرة في أوروبا ونمو الطلب في *GIIPS* وإشباعه كسياسة لزيادة الصادرات، فاعتماد عملة موحدة وسع الاتجاهات التنافسية الأوروبية؛
- ✓ ازدهار الطلب المحلي في *GIIPS* بفعل النمو السريع للأجور التي تجاوزت الإنتاجية، وزيادة تكاليف وحدة العمل وتآكل القدرة التنافسية الخارجية كذلك، وتعزز هذا الاتجاه بصرامة أسواق العمل في معظم دول *GIIPS* فضلاً عن ظهور انخفاض قيمة العملة والنمو السريع في إنتاجية الأيدي العاملة قطاعات التصدير من الولايات المتحدة واليابان والصين، ما خلق مشاكل القدرة التنافسية لـ *GIIPS*؛¹
- ✓ قاد تحسين الثقة وانخفاض أسعار الفائدة لزيادة الطلب المحلي للمستثمرين والمستهلكين في *GIIPS* كما شجع على زيادة الإنفاق وتشغيل الديون المستحقة في كثير من الأحيان في الخارج وتدفق رأس المال الأجنبي لها؛
- ✓ اندلاع الأزمة المالية العالمية خريف 2008 أدى إلى أزمة سيولة لكثير من البلدان، بما في ذلك عدة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، فالركود العالمي الناتج عن الأزمة المالية وضع ضغطاً على ميزانيات العديد من الحكومات، بما في ذلك اليونان؛
- ✓ أدت الأزمة المالية العالمية لنهاية مفاجئة لنموذج النمو في مرحلة ما بعد نهائيات كأس الأمم الأوروبية في *GIIPS* لأنها سقطت في الركود وانهارت عائدات الضرائب، ما كشف النقاب عن الإنفاق الحكومي غير الغير مستدام وفقدانهم للقدرة التنافسية؛²
- ✓ في أواخر شهر نوفمبر 2009 أثبتت مخاوف حول التقصير في سداد ديونها إضافية احتمال وجود سلسلة من الافتراضات السيادية للحكومات تحت وطأة الأزمة المالية مما دفع بثقة المستثمرين في الاقتصاد اليوناني إلى التراجع؛
- ✓ انخفضت أسعار السندات على الصعيد العالمي فقدت أسواق المال في جميع أنحاء العالم بين 8-17% في 2010، مع خسائر أعلى عموماً في الدول ذات الدخل المرتفع الأوروبي. كما كان هناك انخفاض كبير في تدفقات رؤوس الأموال على الصعيد العالمي.³

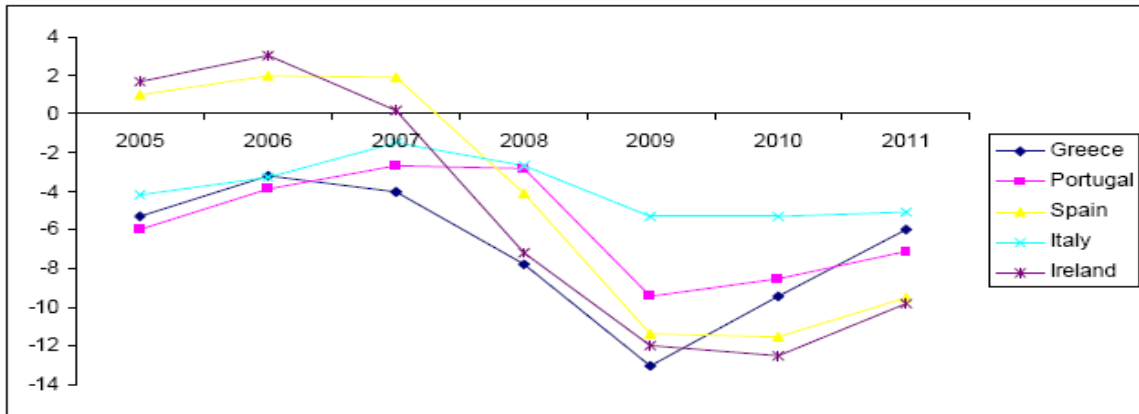
¹ رحمانى موسى وآخرون، ص 6-7

² رحمانى موسى وآخرون، نفس المرجع، ص 7

³ رديف مصطفى وآخرون، للمنتدى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، مداخلة بعنوان أزمة اليونان و تداعياتها على منطقة دول اليورو، المركز الجامعي،

بالوادي، يومي، 26-27 فيفري 2012، ص 13

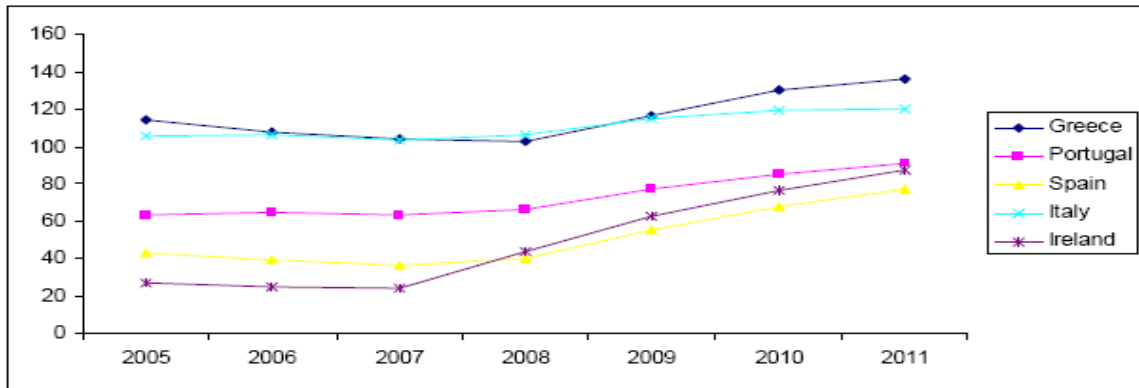
الشكل رقم (2-3) : العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول "PIIGS"



المصدر : خلوفي عائشة وآخرون، مداخلة بعنوان جهود الاتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دوله ، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات ، المركز الجامعي، بالوادى، يومي 26-27 فيفري 2012، ص12

كل هذه المعدلات تخالف ما جاءت به معاهدة "ماستريخت" (معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبي)، والتي نصت على أن لا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة 3% من الناتج المحلي الإجمالي، كما نصت هذه المعاهدة أن لا تتجاوز نسبة الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن هذه الدول وحسب الشكل أدناه قد تجاوزت هذه النسبة بكثير

الشكل رقم (2-4) : الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول "PIIGS"



المصدر : المصدر : خلوفي عائشة وآخرون، نفس المرجع، ص12

إذ يشير الشكل أعلاه إلى أن هذه الدول قد تجاوزت نسبة الدين المنصوص عليها في المعاهدة بشكل كبير، فاليونان بلغت فيها نسبة الدين العام 120% من ناتجها المحلي الإجمالي وهذا عام 2009، تليها إيطاليا بنسبة 110%، ثم البرتغال إلى ما يقارب 80%، فايرلندا بنسبة 70% وأخيرا إسبانيا حوالي 66%، كما أن هذه النسب في تصاعد مستمر في عامي 2011 و 2012 كما هو مبين في الشكل، مما جعلها تتعد كل البعد عن معاهدة "ماستريخت" وتضع الوحدة الاقتصادية الأوروبية على حافة الانهيار.

ثالثاً: التسلسل الزمني لأحداث أزمة اليونان

عموماً يمكن إجمال أهم الأحداث المصاحبة لنشأة الأزمة اليونانية حسب التسلسل الزمني كالاتي:

- ✓ 04 أكتوبر 2009: تشكيل حكومة يونانية جديدة؛
- ✓ 08 نوفمبر 2009: اليونان تعلن عن تهديد لسيادة الدولة بعجز في ميزانيتها بنحو 12.7% من الناتج المحلي الإجمالي و دين عام قدر بنحو 113.4% من الناتج المحلي الإجمالي أي ضعفي مما صرحت به الحكومة السابقة قبل ثلاثة أشهر، بعد انكشاف الأمر أمهل الإتحاد الأوروبي الحكومة الجديدة مهلة سنين حتى تخفض عجز ميزانيتها؛
- ✓ 08 ديسمبر 2009: لجنة التقيط الدولية Fitch Ratings تقوم بتغيير نقطة سندات الخزينة اليونانية من A إلى A-؛
- ✓ 08 ديسمبر 2009: تنقيط شركة Fitch ينتقل من A- إلى BBB+ (*)؛
- ✓ 10 ديسمبر 2009 : رئيس البنك المركزي الأوروبي يطالب اليونان باتخاذ إجراءات صعبة للتخفيض في عجز ميزانيتها و ديونها؛
- ✓ 14 ديسمبر 2009: الوزير الأول لليونان يصرح بأنه سيعمل على تطبيق سياسة تقشفية بهدف استرجاع التوازن في الميزانية و النفقات العمومية¹؛
- ✓ 22 ديسمبر 2009: بعد الوكالتين Fitch و Standard&Poor's (*) جاء دور وكالت Moody's لتقوم بتخفيض التنقيط على ديون اليونان من A1 إلى A2 بسبب التدهور المالي الذي تشهده مالية الدولة؛
- ✓ 14 جانفي 2010 : اليونان تعلن عن الخطوط العريضة لبرنامجها التعديلي للنفقات العمومية، الذي سيخفض عجز الميزانية إلى 2.8 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2012، الأمر الذي لم يقتنع به مستثمري الأسواق المالية ؛
- ✓ 3 فيفري 2010 : مجلس محاكمة البنك المركزي الأوروبي يقوم بالمصادقة على البرنامج التعديلي المقترح من طرف السلطات اليونانية في شأن تسيير نفقاتها العمومية بدأ بتجميد رواتب العمال الذين يتقاضون أقل من 2000 أورو في الشهر؛
- ✓ 11 فيفري 2010 : الإتحاد الأوروبي يعلن بإصدار برنامج مساعدة اليونان دون تحديد آلياته²؛

* تقيم الشركة المقترضين بمقياس يبدأ من AAA إلى D. المعايير المتوسطة تكون بين AA و CCC (مثال: BBB+ و BBB و BBB-). وتقدم الشركة عن بعض المقترضين (ما يسمى توجيه "مراقبة الائتمان") ما إذا كان من المرجح أن يتم ترقيته (إيجابية) أو خفضه (سلبية) وربما تكون غير مؤكدة (محايد).

¹ برهوم أسماء وآخرون، مرجع سابق، ص4

* Standard & Poor's هي شركة خدمات مالية ومقرها في الولايات المتحدة. وهي فرع لشركات مكغرو هيل التي تنشر البحوث والتحليلات المالية على الأسهم والسندات.

² خير الدين معطى الله وآخرون، مرجع سابق، ص10

- ✓ 24 فيفري 2010 : إضراب عام باليونان لمدة يوم كامل احتجاج على سياسة التقشف المتبعة من طرف حكومة بابانديرو؛
- ✓ 25 فيفري 2010: تشكيل لجنة مشتركة بين اليونان و صندوق النقد و الإتحاد الأوروبي؛
- ✓ 05 مارس 2010: إعلان أثينا على سياسة تقشف جديدة لتوفير ما يقارب 4.8 مليار اورو من خلال:¹
- بيع أملاك عقارية عامة؛
 - رفع متوسط سن التقاعد في القطاع العام من 61عام إلى 63عام ؛
 - خفض الأجور في القطاع العام إلى 20 % و معاشات التقاعد إلى 30%؛
 - رفع الضريبة على الغاز و الكحول و التبغ من 19 إلى 23%؛
 - فرض ضريبة على القيمة المضافة بزيادة تقدر ب 30% ؛
- ✓ 11 مارس 2010: إضراب باليونان و مظاهرات شملت القطاعين العام و الخاص؛
- ✓ 15 مارس 2010: اتفاق وزراء مالية دول الإتحاد على مساعدة اليونان؛
- ✓ 18 مارس 2010: تصريح بابانديرو على عجز حكومته على خفض العجز في ميزانيتها؛
- ✓ 25 مارس 2010: البنك المركزي الأوروبي قبل السندات اليونانية منخفضة التنقيط إلى غاية 2011؛
- ✓ 11 أبريل 2010 : اتفاق رؤساء الدول الأوروبية على منح اليونان قرض قدر بنحو 30 مليار اورو بسعر فائدة 5% على ثلاثة سنوات؛²
- ✓ 23 أبريل 2010: اليونان تطلب مساعدات من الإتحاد الأوروبي و صندوق النقد الدولي؛
- ✓ 01 ماي 2010: خروج الجماهير اليونانية في مظاهرة إلى الشارع ضد السياسة التقشفية؛
- ✓ 02 ماي 2010: إعلان اليونان على سياسة تقشفية رابعة، و موافقة الإتحاد و صندوق النقد الدولي على أن إجمالي حجم أموال المساعدات التي ستحصل عليها اليونان خلال العام الحالي بأكمله يصل إلى نحو 45 مليار اورو، بينما يصل إجمالي حزمة المساعدات التي ستحصل عليها خلال السنوات الثلاث المقبلة إلى نحو 110 مليارات اورو، منها 30 مليارا من صندوق النقد الدولي و 80 مليارا من دول منطقة اليورو من البنك المركزي للإتحاد و تحدد حصص المساعدة على أساس وزن الدولة في الإتحاد؛³
- ✓ 05 ماي 2010: إضراب عام باليونان؛
- ✓ 07 ماي 2010: موافقة المفوضية الأوروبية على تفعيل المساعدات التي تقدر ب 110 مليار اورو على ثلاثة سنوات؛

¹ رواق خالد، مرجع سابق، ص75

² خير الدين معطى الله وآخرون، مرجع سابق، ص10

³ رواق خالد، نفس المرجع، ص76

- ✓ 09 ماي 2010: لتجنب انتشار أزمة الديون و لإنعاش الأسواق المالية المفوضية الأوروبية و صندوق النقد الدولي يدرسان إمكانية إقراض اليونان 750 مليار اورو؛
- ✓ 14 جوان 2010: تراجع تقييم الديون اليونانية؛
- ✓ 07 جويلية 2010: الإضراب العام السادس باليونان؛
- ✓ 23 أكتوبر 2010: منح اليونان أول قسط مساعدات 8.5 مليار اورو من أصل 61 مليار اورو؛¹
- ✓ 23 جانفي 2011: نجاح FESE في تفعيل أول قسم من عملية طرح السندات اليونانية، العملية التي تعد بالحصول على 5 مليار اورو من أكثر من 45 مليار اورو على مستوى الأسواق؛
- ✓ 23 فيفري 2011: إضراب عام في اليونان ضد سياسة التقشف؛
- ✓ 12 مارس 2011: قمة أوروبية للاتفاق على منح اليونان قروض من 4 إلى 7 سنوات بسعر فائدة من 4.2% إلى 5.2%؛
- ✓ 15 ماي 2011: قمة جمعت ستة وزراء مالية أوروبيين بلوكسمبورغ للاتفاق على خطوة جديدة لإنقاذ اليونان؛
- ✓ 13 جوان 2011: Standard & Poor's خفضت تنقيط اليونان إلى CCC(*)²؛
- ✓ جويلية 2011: إتباع سياسة تقشفية جديدة حيث ضمت:²
- خصخصة شركات بمليار اورو؛
 - زيادة الضريبة المفروضة على أصحاب الدخل الذي يتجاوز 8000 اورو للسنة؛
 - ضريبة إضافية لمن دخله أكبر من 12000 اورو للسنة؛
 - زيادة الضريبة على المعاشات التقاعدية؛
 - خلق هيئة خاصة لاستغلال الممتلكات العمومية؛
- ✓ 23 أكتوبر 2011: قمة بروكسل خلاف بين فرنسا و ألمانيا حول صندوق الإنقاذ الأوروبي (قدرته 608 مليار اورو)، إذ لا توافق ألمانيا فرنسا حول تحويل الصندوق إلى بنك؛³
- ✓ 02 نوفمبر 2011 : خطة إنقاذ جديدة تشمل إعفاء اليونان من سداد 50% من ديونها المستحقة و منحها قرض 130 مليار اورو. و اتفاق مجموعة العشرين على رفع مشاركات الدول في صندوق النقد طوعيا، بالإضافة إلى تعهد الصين على توجيه اقتصادها نحو نمو يقوم على زيادة الطلب الداخلي بشكل يدعم الانتعاش العالمي و الاستقرار المالي كونها تتمتع بفائض في ميزانها التجاري؛

¹ برهوم أسماء وآخرون، مرجع سابق، ص5

* CCC: حاليا ضعيف ويعتمد على الظروف الاقتصادية المواتية الوفاء بالتزاماتها.

² رواق خالد، مرجع سابق، ص76

³ خير الدين معطى الله وآخرون، مرجع سابق، ص6

✓ 11 نوفمبر 2011: عرض بابانديرو خطة الإنقاذ الجديد للاستفتاء العام بالإضافة إلى قرار تنحيه عن منصبه، و تأسيس حكومة جديدة تمثل الوحدة الوطنية، الأمر الذي أعطى تفاعل على مستوى الأسواق المالية كون أن هذه الحكومة ستعمل على حل الأزمة بشكل أفضل من سابقتها؛

✓ 15 نوفمبر 2011: طلب اليونان مساعدات قدرة 80 مليار اورو لتجنب الإفلاس قبل بداية السنة الجديدة 2010.

تعد الإجراءات التقشفية المتخذة في اليونان صارمة وقاسية وغير مسبوقه، واستجابت فقط لمتطلبات منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي، ولا تحمي مصالح المواطنين اليونانيين الذين يدفعون ثمنا باهظا مقابل البقاء في منطقة اليورو، و تجنب إعادة جدولة ديون بلادهم.

وفق لنتائج النصف الأول لسنة 2011 ارتفع معدل البطالة إلى 16.2% بعد أن كان 10.3% سنة 2009، فصل 16.6% من الموظفين ارتفاع معدل البطال إلى 36% بزيادة قدرة بنحو 57.28%، انخفاض الإنتاج الصناعي 8%.

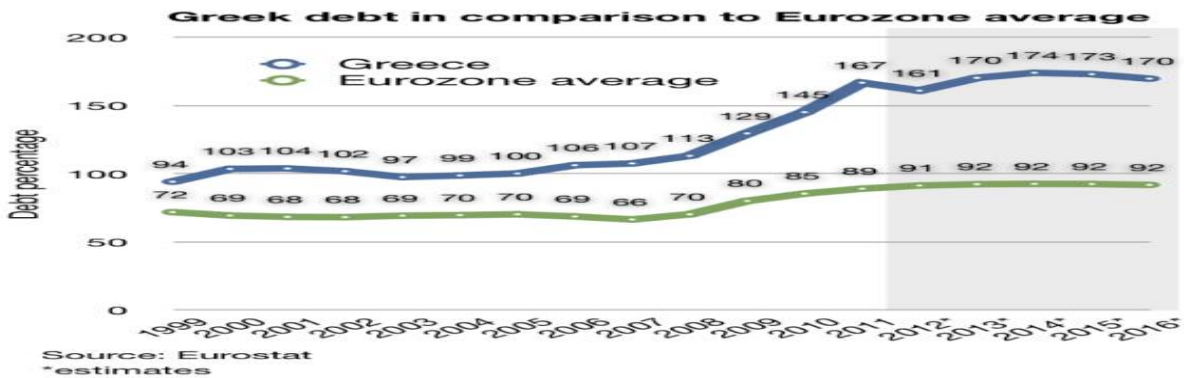
يرى الباحثون الاقتصاديون أن أثينا بحاجة إلى إصلاحات واسعة لاستعادة النمو وتحديث الاقتصاد، فاستمرار الركود الحالي في اليونان قد يدفعها إلى التخلف عن سداد الديون في السنوات القادمة، و هكذا يدخل الاقتصاد اليوناني داخل الحلقة المفرغة.¹

المطلب الثالث: إدارة أزمة منطقة اليورو (خطط الإنقاذ، مستقبل منطقة اليورو)

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى خطط الإنقاذ للخروج من أزمة الديون السيادية في أوروبا و إلى مستقبل منطقة اليورو في ظل وجود هذه الأزمة.

الشكل رقم (2-5): نسبة الدين العام اليوناني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (1999-2010)

مقارنة مع ذات النسبة في دول الاتحاد الأوروبي



المصدر: "أزمة الدين الحكومي اليوناني"، عن الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

¹ برهوم أسماء وآخرون، مرجع سابق، ص7

يمكن القول أن أسعار الفائدة المنخفضة لعبت دوراً أساسياً في إضعاف معدلات الإنجاز المحلي إذ لم تتجاوز في المتوسط 11% منذ سنة 1990. وهو ما دفع باليونان للجوء إلى الاقتراض الخارجي 80% من الديون اليونانية تعود إلى الدول الأوروبية نهاية 2010. مما ساهم في تفاقم العجز في الميزانية.

أولاً: خطة الإنقاذ الأوروبية

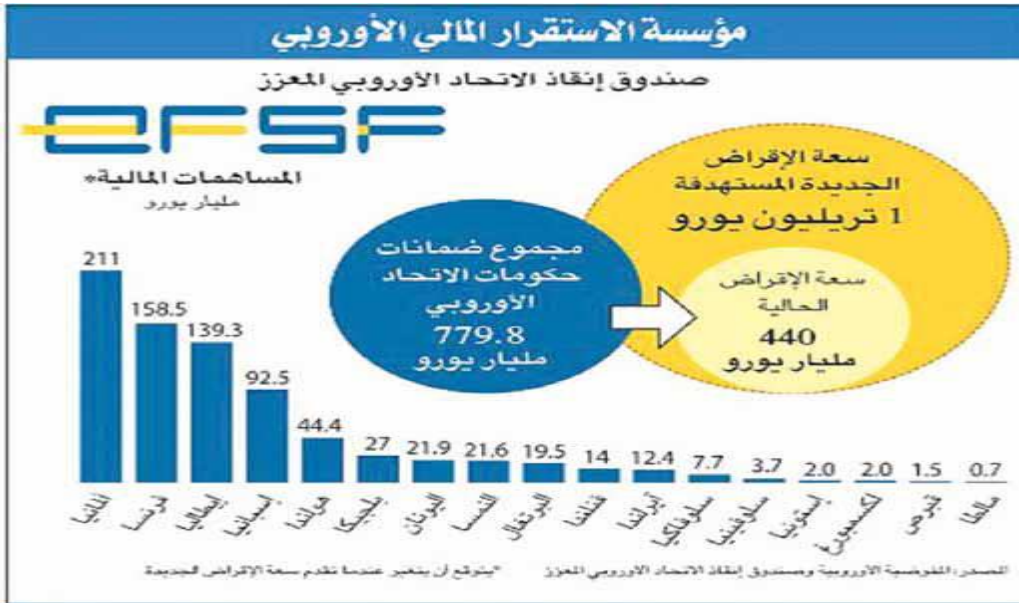
تستند هذه الآلية إلى جانبين هما:

1- الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي:

هو عبارة عن مؤسسة منشأة وفق قواعد إنشاء مؤسسة تجارية في قانون لكسمبورغ، وفق عقد مبرم في 07 جوان 2010 بين 17 دولة عضو في منطقة اليورو، مخصص لتمويل هذه الدول بضمان الدول الأعضاء في منطقة اليورو بمبلغ إجمالي 440 مليار أورو.¹

الهدف من إنشاء الصندوق دعم الاستقرار المالي في المنطقة بتقديم مساعدة مالية مؤقتة إلى الدول الأعضاء التي ترح تحت ثقل الديون، نسبة مشاركة الدول في الصندوق تعتمد على حجم حصتها في البنك المركزي الأوروبي، حيث تأتي ألمانيا في المقدمة بنسبة 27%، تليها فرنسا بنسبة 20%، وإيطاليا بنسبة 18% والشكل الموالي يوضح نسبة مشاركة كل دولة.

الشكل (2-6): الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي



المصدر: عبد الكريم عبيدات و آخرون، مرجع سابق، ص14

¹ عبد الكريم عبيدات و آخرون، مداخلة بعنوان مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، للملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، المركز الجامعي، بالوادى، يومي 26-27 فيفري 2012، ص13

كما وافقت حكومات منطقة اليورو على السماح للصندوق الأوروبي للاستقرار المالي بشراء الدين السيادي بخصم في السوق الثانوية، وتمويل عملية إعادة رزمة البنوك وتقديم خطوط ائتمان وقائية للبلدان الواقعة تحت الضغط في أسواق الدين.¹

2- الآلية الأوروبية للاستقرار المالي:

تم إكمال الجهاز الحكومي بآلية مشتركة تدار من قبل المجلس الأوروبي لحساب 27 دولة الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وفي 09 ماي 2010 تم إنشاء آلية إستقرار مالي أوروبي، وتعتبر هذه الآلية مؤقتة وتكمل آلية المساعدة الموجودة لدعم الدول التي لم تنضم بعد إلى العملة الموحدة (آلية الدعم المالي قصير الأجل لموازن المدفوعات) ، يتيح لدول الإتحاد الأوروبي مبلغ 60 مليار اورو كحد أقصى (بضمان الميزانية المشتركة) لمساعدة الدول التي تواجه صعوبات مرتبطة بحوادث استثنائية خارجة عن السيطرة، يتم تعبئتها في أجل قصير جدا من قبل المجلس الأوروبي للإقراض في الأسواق المالية.²

كما تم تكملة الخطة الأوروبية بالتسهيلات الممنوحة من قبل صندوق النقد الدولي بقيمة 250 مليار اورو. كما قام البنك المركزي الأوروبي لمواجهة أزمة الديون بما يلي:

- ✓ توفير قروض إضافية للبنوك التجارية (12-6-1 شهر) إضافة إلى القروض العادية (أسبوع، 03 أشهر).
- ✓ تخفيض نوعية الضمانات المستعملة من قبل البنك المركزي الأوروبي على القروض من التصنيف A(★) إلى التصنيف BBB(★).
- ✓ التدخل في سوق السندات تحت صيغة تكوين آلية بـ 60 مليار اورو، هذه السندات مضمونة بقروض عقارية أو ديون القطاع العام.
- ✓ إعادة شراء ديون اليونان، ايرلندا وإسبانيا من السوق الثانوية.³

¹ أحيمية خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص51

² أحيمية خالد، نفس المرجع، ص52

* A: نوعية المقترضين الذين يمكن أن يتأثر استقرارهم المالي ببعض الأوضاع الاقتصادية

* BBB: المقترضين الطبقة المتوسطة، التي تعتبر مرضية في الوقت الراهن

³ عبد الكريم عبيدات و آخرون، مرجع سابق، ص15

✓ - خطة إنقاذ اليونان:

لمواجهة أزمة الديون اليونانية في 2010 أقر الإتحاد الأوروبي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي خطة إنقاذ تمتد ثلاث سنوات تبلغ قيمتها 110 مليار يورو ساهم صندوق النقد الدولي فيها بـ 30 مليار يورو.

✓ - خطة إنقاذ أيرلندا:

بالتنسيق مع المجلس الأوروبي والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي تم الإجماع على خطة إنقاذ لصالح أيرلندا بقيمة 85 مليار يورو من أجل:

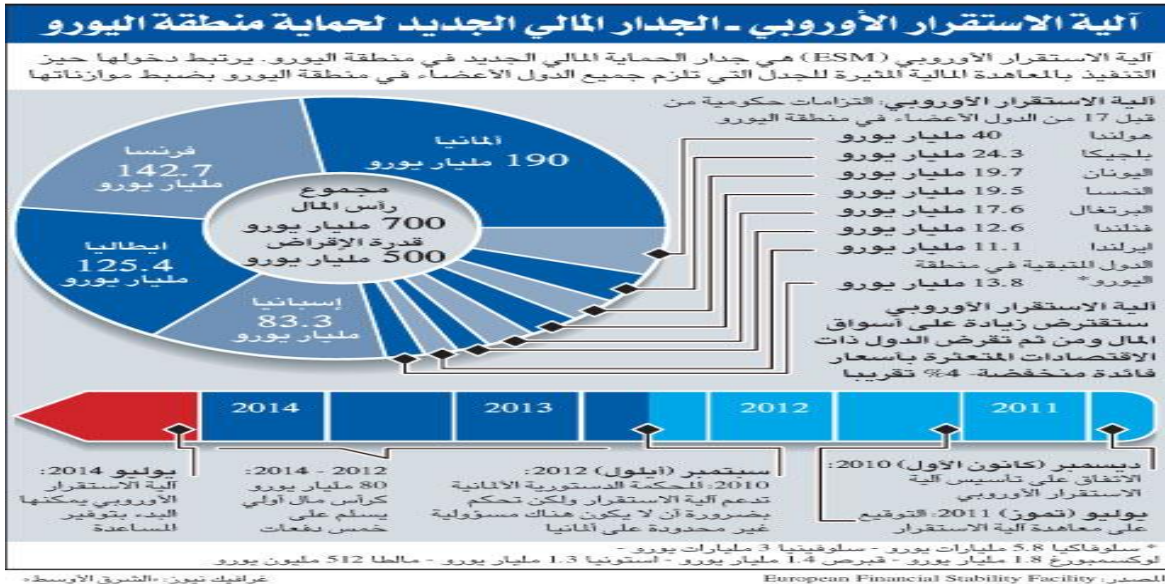
• مساعدة مستعجلة للقطاع المصرفي؛

• تسوية الجباية وتصحيح العجز المفرط حتى 2015؛

• إصلاحات من شأنها تعزيز النمو خاصة فيما يتعلق بسوق العمل.¹

حزمة الإنقاذ مخصصة كما يلي: 10 مليار يورو لإعادة رزمة البنوك المتعثرة، 25 مليار يورو لمساعدة القطاع المصرفي و50 مليار يورو لاحتياجات الميزانية. وتكون كما يلي: مساهمة أيرلندا في هذه الخطة بـ 17.5 مليار يورو نجد مساهمة كل من: FMI: 22.5 مليار يورو، MESF: 22.5 مليار يورو، FESF + (قروض كل من بريطانيا، الدنمارك والسويد): 22.5 مليار يورو.²

الشكل (2-7): آلية الاستقرار الأوروبي



المصدر: أوصالح عبد الحلهم، مداخلة بعنوان، الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمة المالية في الإتحاد الأوروبي، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 8

¹ عبد الكرم عبيدات وآخرون، مرجع سابق، ص 15

² أحميمة خالد، مرجع سابق، ص 53

حزمة الإنقاذ مخصصة كما يلي: 10 مليار اورو لإعادة رسملة البنوك المتعثرة، 25 مليار اورو لمساعدة القطاع المصرفي و50 مليار اورو لاحتياجات الميزانية. وتكون كما يلي: مساهمة ايرلندا في هذه الخطة بـ 17.5 مليار اورو نجد مساهمة كل من: FMI(*) : 22.5 مليار اورو. MESF(*) : 22.5 مليار اورو. FESF(*) + (قروض كل من بريطانيا، الدنمارك والسويد): 22.5 مليار اورو.¹

ثانيا: مستقبل منطقة اليورو

منذ اندلاع الأزمة أثرت مخاوف كبيرة من التداعيات المتتالية لها، ووجوب اتخاذ عدة إجراءات واسعة النطاق للخروج من تلك الأزمة، ومن من السيناريوهات التي كانت مطروحة على الساحة الأوروبية لحل الأزمة، هناك ثلاثة سيناريوهات تتمثل في:²

✓ **سياسة التقشف:** تناول السيناريو الأول فكرة اتخاذ الدول محل الأزمة لإجراءات تقشفية، وخاصة بعد حصولها على الدعم من صندوق النقد الدولي، وسيطلب ذلك منها اتخاذ إجراءات هامة وضرورية، تتمثل في زيادة حجم الضرائب وخفض الإنفاق العام، مع ضرورة توخي الحذر لما سيتبع تلك الإجراءات من آثار انكماشية على مستويات الطلب الكلي، فضلا عن ضرورة التعامل بحذر مع تعقد الأوضاع الاقتصادية في هذه الدول في ظل الأزمة، هذا وتعتبر الخصخصة من أهم السياسات الواجب اتخاذها، خاصة بالنسبة لاعتبارات الحصول على القيمة الحقيقية لهذه الأصول التي يمكن أن تتأثر بفعل ضغوط الدين السيادي؛

✓ **فكرة الانسحاب من منطقة اليورو:** طبقا لاتفاقية ماستريخت، يصعب تنفيذ تلك الفكرة، حتى وإن طبقتها إحدى الدول، فإن التأثيرات المترتبة عليها لن تكون جيدة، فقد لا تتمكن الدولة من الحصول على التسهيلات المتاحة بالمنطقة الأوروبية، والتي يأتي على رأسها تسهيلات البنك المركزي الأوروبي من أي جهة أخرى، بالإضافة إلى حرمانها من دعم الدول الأوروبية التي قد تتخذ موقف منها بسبب هذا القرار وتأثيره على انخيار منطقة اليورو، وتأثيره على قيمة العملة الأوروبية الموحدة.³

* FMI: صندوق النقد الدولي، Fonds monétaire international

* MESF: آلية الاستقرار المالي الأوروبي، Mécanisme européen de stabilité financière

* FESF: صندوق الاستقرار المالي الأوروبي، Fonds européen de stabilité financière

¹ أحيمه خالد، مرجع سابق، ص53

² منصر عبد العالي وآخرون، مداخلة بعنوان آثار أزمة المديونية الأوروبية الراهنة على أداء الاقتصاد الأوروبي وآفاق الاقتصاد العالمي، الملتقى الدولي الفامن حول إدارة الإتحادات النقدية في

ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص8

³ منصر عبد العالي وآخرون، نفس المرجع، ص8

1- خروج اليونان من منطقة اليورو والتنصل من كل الديون الخارجية، وهذا يعني أزمة في العلاقات الأوروبية الداخلية مما سيؤدي إلى حالة من الفوضى المالية والأمنية والتي ستمتد لفترة طويلة، وسيرفع نسبة البطالة والجريمة، وستفقد الممتلكات والاستثمارات أكثر من 50% من قيمتها. هذا إضافة إلى نقص حاد في المواد الاستهلاكية والدواء، كذلك فإن اليونان ستعيش أزمة في التبادل التجاري الداخلي والخارجي إلى حين العودة إلى العملة القديمة، وإلى أن يتم تعميمها وتوفيرها واستقرارها، وسيتراوح سعر اليورو الواحد بين 1000-1500 دراهما في الوقت الذي تم صرفه حين دخلت اليونان منطقة اليورو ب 340 دراهما، وحسب الإحصائيات فإن هذا السيناريو لا يجده 80% من اليونانيين.¹

2- البقاء في منطقة اليورو مع بذل مزيد من الجهد لحل الأزمة، وقبل الحديث عن هذا الخيار فإنه من المهم التأكيد إن الاقتصاديات الأوروبية اقتصاديات غير متجانسة من حيث مستوى تطور الأداء، ومن حيث مستوى الإنتاجية، كما أنها ليست اقتصادا موحدًا، بل هي اقتصاديات متنافسة فيما بينها. لا توجد هوية أوروبية، بل هناك هويات متعددة، وبالتالي فإن التعاطي مع المشاكل هو شأن خاص لكل دولة، تقوم بالتعاطي معها بالطريقة التي ترتبها، وفي كثير من الأحيان يكون الحل لصالح دولة على حساب دولة أخرى. وبهذا يمكن القول إنه ليس هناك سلوك اتحادي كما هو في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يزال الأوروبيون في مرحلة المجموعة الأوروبية رغم تبنيهم لتسمية الاتحاد الأوروبي.

✓ هيكله الديون السيادية: حمل هذا السيناريو آثار بالغة على مستقبل منطقة اليورو، حيث سيؤدي إلى خلل بالأسواق، واضطراب هائل في النظام المصرفي الأوروبي، ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن استقرار البنوك والمصارف الأوروبية يعتمد بصورة كبيرة على الطريقة التي سيتم إتباعها في التعامل مع الدين السيادي، وعملية إعادة الهيكلة ستؤثر على السوق المصرفي الأوروبي في الفترات القادمة، كما قد تلاقي الدول التي تقوم بإعادة هيكلة ديونها مصاعب شتى في الاقتراض من الدول الأخرى، لأن الدول الدائنة تمتنع غالبًا عن الإقراض لدولة قامت بإعادة هيكلة ديونها، مما سيترتب عليه أثر بالغ الخطورة عليها في المستقبل.²

¹ لشهب مسعود وآخرون، مداخلة بعنوان قراءة في أزمة الديون اليونانية، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20

أوت 1955، سكيكدة، ص 10

² منصر عبد العالي وآخرون، ص 8

لذلك فإنه إن أرادت الدول الأوروبية أن تحافظ على المشروع الأوروبي وأن تحافظ على مصالحها وأيضاً لأسباب أخلاقية فإنه يتوجب عليها أن تلجأ إلى الحلول التالية:

- إعفاء اليونان من الجزء الأكبر من الديون، فهي في الأساس فوائد ديون، ونقصد هنا بالديون تلك التي حصلت عليها اليونان من الدول الأوروبية نفسها وليس فقط من ديون القطاع الخاص ليصل الدين إلى الحد الذي يمكن الاقتصاد اليوناني من الإيفاء بالتزاماته؛

- خفض نسبة الفائدة إلى 1%؛

- السماح لليونان بالبحث عن ديون خارج أوروبا وبأسعار وبشروط أفضل؛

- المساعدة في تحديث الاقتصاد اليوناني؛

- تسويق وتهيئة السوق اليونانية للاستثمار من خلال خفض الضرائب. مساعدتها في استخراج النفط والغاز والذي تشير الدراسات إلى وجوده في البحر والبر.¹

¹ لشهب مسعود وآخرون، مرجع سابق، ص11

خلاصة

جاءت الأزمة المالية والاقتصادية الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو بعدد ضخم من الاختبارات المتنوعة إذ تفجرت أزمة السيادية اليونانية في المنطقة بداية من نهاية 2009، وانتشرت إلى كل من البرتغال و إيرلندا وإسبانيا، قبل أن تتمكن منطقة اليورو من اكتساب الفعالية اللازمة بعد الأزمة العالمية مهددة النظام المالي والإقليمي.

ويتضح من خلال أزمة الديون السيادية الأوروبية أن اتفاقية ماستريخت قد فشلت إلى حد ما في فرض قواعدها بشكل صحيح وسليم، كما أن القيود المؤسسية التي تفرضها الوحدة النقدية هي أحد الأسباب التي ساهمت في زيادة التباعد بين الدول الشمالية والجنوبية فقد أظهرت الاختلالات التجارية بين دول أوروبا الشمالية والجنوبية أن آلية التكيف في منطقة اليورو لا تعمل بشكل جيد رغم حرية انتقال العمالة ومرونة الأسعار لا يضمن استقرار الدول الأعضاء ولا يساعد على تحقيق التضامن المطلوب في ما بينها.

رغم أن هناك ميثاق الاستقرار والنمو والذي يعتبر دليلاً لمتابعة وضع كل دولة في منطقة اليورو إلا أن هذه الأزمة قد كشفت عن خلل كبير في التمكن من السيطرة والتحكم في الأوضاع المالية والنقدية في منطقة اليورو، وذلك لنقص الشفافية والمصدقية في الأرقام والإحصائيات المقدمة إذ لا تعكس الوضع الحقيقي للاقتصاد كما حدث في اليونان. ولم تكن اليونان الدولة الوحيدة في الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي التي تجاوزت الحدود في المديونية وعجز الميزانية ما جعل الأزمة اليونانية تهدد مستقبل منطقة اليورو بالانهيار.

الصفحة	الموضوع
III	الإهداء.....
IV	شكر وتقدير.....
V	الملخص.....
VI	فهرس المحتويات.....
VII	فهرسة الجداول.....
VIII	فهرسة الأشكال.....
IX	فهرسة الملاحق.....
أ،ب،ج،د	المقدمة العامة
1	الفصل الأول الإتحاد النقدي إطار نظري وتطبيقي
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: الإتحاد النقدي مفاهيم ومرتكزات.....
3	المطلب الأول: مفهوم الإتحاد النقدي (تعريف، أهداف، مستويات).....
3	أولاً: تعريف الإتحاد النقدي.....
4	ثانياً: أهداف الإتحاد النقدي.....
5	ثالثاً: مستويات الإتحاد النقدي.....
7	المطلب الثاني: منطقة العملة المثلى.....
7	أولاً: تعريف منطقة العملة المثلى.....
8	ثانياً: مزايا منطقة العملة المثلى.....
9	ثالثاً: شروط قيام منطقة عملة مثلى.....
10	المطلب الثالث: نظريات منطقة العملة المثلى.....
10	أولاً: نظرية ميندل.....
11	ثانياً: نظرية ماكينون.....
12	ثالثاً: نظرية كينن.....
13	رابعاً: نظرية فليمنج.....
13	خامساً: نظرية التكاليف والمنافع.....
13	سادساً: نظرية الأهداف.....
14	المبحث الثاني: الإتحاد النقدي الأوروبي.....

14	المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي.....
14	أولاً: المنظمة الأوروبية للتعاون الإقتصادي.....
14	ثانياً: المجموعة الإقتصادية للفحم والفلوآذ.....
15	ثالثاً: المجموعة الإقتصادية الأوروبية.....
16	رابعاً: مخطط وارنر.....
16	خامساً: نظام التبعان داخل النفق.....
18	سادساً: وحدة النقد الإيكيو.....
20	سابعاً: تقرير دايبلور.....
21	المطلب الثاني: معاهدة ماستريخت والتدرج إلى الوحدة النقدية.....
21	أولاً: معاهدة ماستريخت.....
23	ثانياً: مراحل الوحدة النقدية الأوروبية.....
24	المطلب الثالث: ميلاد العملة الأوروبية الموحدة.....
24	أولاً: ميلاد اليورو.....
25	ثانياً: إيجابيات وسلبيات العملة الموحدة اليورو.....
27	خلاصة.....
28	الفصل الثاني الإتحادات النقدية و الأزمات حالة الإتحاد النقدي الأوروبي
29	تمهيد.....
30	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمات المالية (تعريف، أسبابها و أنواعها).....
30	المطلب الأول: تعريف الأزمة المالية.....
30	أولاً: مفهوم الأزمة.....
31	ثانياً: مفهوم الأزمة المالية.....
32	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية.....
32	أولاً: عدم إستقرار الاقتصاد الكلي.....
33	ثانياً: اضطرابات القطاع المالي.....
34	ثالثاً: تشوه نظام الحوافز.....
35	رابعاً: سياسات سعر الصرف.....
35	المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية.....
35	أولاً: أزمة النقد الأجنبي.....
36	ثانياً: الأزمة المصرفية.....

36 ثالثا: أزمة الديون
37 رابعا: أزمة أسواق رأس المال
38 المبحث الثاني: تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي في إدارة الديون السيادية
38 المطلب الأول: أزمة الديون السيادية (المفهوم، الأسباب، الآثار)
38 أولا: مفهوم أزمة الديون السيادية
40 ثانيا: أسباب أزمة الديون السيادية
42 ثالثا: آثار أزمة الديون السيادية
43 المطلب الثاني: الأزمة اليونانية (الأسباب، التسلسل الزمني للأحداث)
44 أولا: نظرة على الاقتصاد اليوناني
46 ثانيا: أسباب الأزمة اليونانية
50 ثالثا: التسلسل الزمني لأحداث أزمة اليونان
53 المطلب الثالث: إدارة أزمة منطقة اليورو (خطط الإنقاذ، مستقبل منطقة اليورو)
54 أولا: خطة الإنقاذ الأوروبية
57 ثانيا: مستقبل منطقة اليورو
60 خلاصة
62 الخاتمة العامة
62 النتائج
63 التوصيات
65 قائمة المراجع
73 الملاحق
81 الفهرس

المقدمة العامة

الفصل الأول

الإتحاد النقدي إطار نظري وتطبيقي

فهرس المحتويات

الفصل الثاني

الإتحادات النقدية في ظل

أزمة الديون السيادية

الخاتمة العامة

الملاحق

المراجع

الفهرس

فهرس الجداول

فهرس الأشكال

فهرس الملاحق

الملحق 1: معدلات النمو الاقتصادية السنوية لدول الاتحاد الأوروبي خلال 2007-2010 (الوحدة: %)

2010	2009	2008	2007	السنوات الدول
1.3	3.1-	1.0	2.9	بلجيكا
1.6	4.9 -	0.9 -	1.7	ألمانيا
0.9 -	7.1 -	3.0 -	6.0	ايرلندا
3.0 -	2.0 -	2.0	4.5	اليونان
0.4 -	3.6 -	0.9	3.6	اسبانيا
1.3	2.2 -	0.4	2.3	فرنسا
0.8	5.0 -	1.3 -	1.5	ايطاليا
0.4 -	1.7 -	3,6	5.1	قبرص
2.0	3.4 -	0.0	6.5	لوكسمبورغ
1.1	1.9 -	2.1	3.8	مالطا
1.3	4.0 -	2.0	3.6	هولندا
1.3	3.6 -	2.0	3.9	النمسا
0.5	2.7 -	0.0	1.9	البرتغال
1.1	7.8 -	3.5	6.8	سلوفينيا
2.7	4.7 -	6.2	10.6	سلوفاكيا
1.4	7.8 -	1.2	4.9	فنلندا
0.9	4.1 -	0.6	2.8	منطقة اليورو
0.0	5.0 -	6.0	6.2	بلغاريا
1.6	4.2 -	2.5	6.1	جمهورية التشيك
1.6	4.9 -	0.9	1.7	دنمارك
0.9	14.1 -	3.6 -	7.2	استونيا
3.5 -	18.0 -	4.6 -	10	لاتفيا
0.6 -	15.0 -	2.8	9.8	ليتوانيا
0.0	6.3 -	0.6	1.0	المجر
2.7	1.7	5.0	6.8	بولندا
0.8	7.1 -	7.3	6.3	رومانيا
1.8	4.9 -	0.2-	2.5	السويد
1.2	4.9 -	0.5	2.6	المملكة المتحدة
1.0	4.2 -	0.7	2.9	ا. الأوروبي

Source: Directorate-General Economic and Financial Affairs, European Commission, "European Economic Forecast –Spring 2010" p. 182, Available at: http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/european_economy/2010/pdf/ee-2010-2en.pdf

الملحق 2: البطالة السنوية في دول الاتحاد الأوروبي خلال 2007-2010 (الوحدة:%)

2010	2009	2008	2007	السنوات الدول
8,8	7,9	7	7,5	بلجيكا
7,5	7,5	7,3	8,4	ألمانيا
13,9	11,9	6,3	4,6	ايرلندا
11,8	9,5	7,7	8,3	اليونان
19,7	10,8	11,3	8,3	اسبانيا
11,8	9,5	7,8	8,4	فرنسا
10,2	7,8	6,7	6,1	ايطاليا
9,5	5,3	3,6	4,0	قبرص
6,1	5,3	4,9	4,2	لوكسمبورغ
6,1	5,4	5,9	6,2	مالطا
4,9	3,4	2,8	3,2	هولندا
5,1	4,8	3,8	4,4	النمسا
9,9	9,6	7,7	8,1	البرتغال
7,0	5,9	4,4	4,9	سلوفينيا
14,1	12	9,5	11,1	سلوفاكيا
9,5	8,2	6,4	6,9	فنلندا
10,3	9,4	7,5	7,5	منطقة اليورو
7,9	6,8	5,6	6,9	بلغاريا
8,3	6,7	4,4	5,3	جمهورية التشيك
6,9	6,0	3,3	3,8	دنمارك
15,8	13,8	5,5	4,7	استونيا
20,6	17,1	7,5	6,0	لاتفيا
16,7	13,7	5,8	4,3	ليتوانيا
10,8	10	7,8	7,4	المجر
9,2	8,2	7,1	9,6	بولندا
8,5	6,9	5,8	6,4	رومانيا
9,2	8,3	6,2	6,1	السويد
7,8	7,6	5,6	5,3	المملكة المتحدة
9,8	8,9	7,0	7,1	الاتحاد الأوروبي

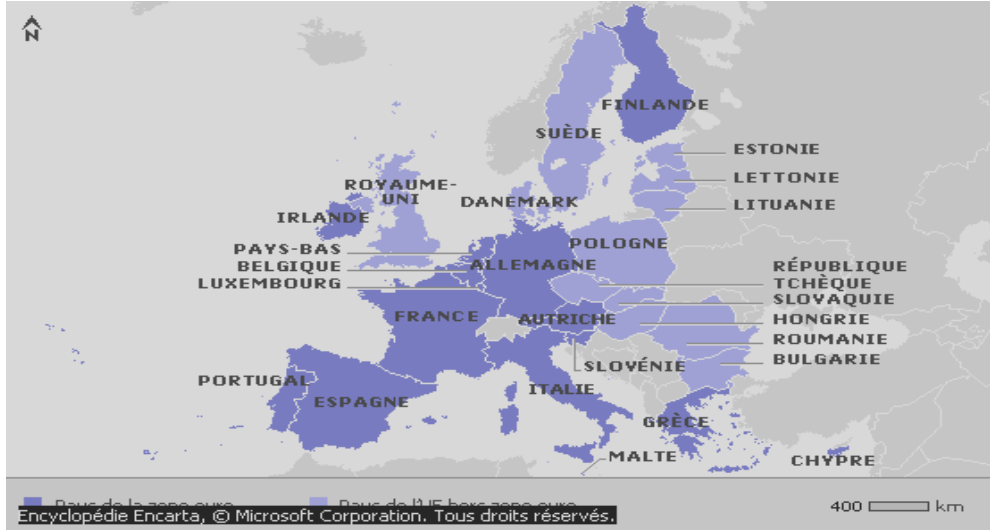
Source: European Economic Forecast –Spring 2010, OP. Cit, p. 193.

الملحق 3: التغير السنوي في صادرات وواردات دول الاتحاد الأوروبي (الوحدة: %)

الواردات %			الصادرات %			السنوات الدول
2009	2008	2007	2009	2008	2007	
-11,1	3,1	4,7	-10,8	1,5	4,5	بلجيكا
-8,9	4,3	4,8	-14,2	2,9	7,5	ألمانيا
-9,3	-2,1	5,6	-2,3	-1	8,6	ايرلندا
-14,1	0,2	7,1	-18,1	4	5,8	اليونان
-17,9	-4,9	8	-11,5	-1	6,6	اسبانيا
-9,8	0,8	5,4	-11,5	-0,2	2,6	فرنسا
-14,5	-4,3	3,8	-19,1	-3,9	4,6	ايطاليا
-19,8	8	13,3	-11,8	-2,1	6,1	قبرص
-9,3	3,3	8,3	-7,7	1,5	8,8	لوكسمبورغ
-8,7	-7,4	0,4	-3,1	-7,2	2,7	مالطا
-8,7	3,7	5,1	-8,2	2,7	6,7	هولندا
-13,6	-0,7	7,3	-15,5	0,8	9,4	النمسا
-9,2	2,7	6,1	-11,6	-0,5	7,8	البرتغال
-17,9	2,9	16,3	-15,6	2,9	13,7	سلوفينيا
-17,6	3,1	9,2	-16,5	3,2	14,3	سلوفاكيا
-22,3	6,6	6	-24,3	6,5	7,9	فنلندا
-11,5	1,1	5,5	-13	1	6,3	منطقة اليورو
-22,3	4,9	9,9	-9,8	2,9	5,2	بلغاريا
-10,2	4,7	14,3	-10,2	6	15	التشيك
-13,2	3,3	2,6	-10,3	2,4	2,2	دنمارك
-26,8	-8,7	4,7	-11,2	-0,7	0	استونيا
-34,2	-13,6	14,7	-13,9	-1,3	10	لاتفيا
-29,3	10,5	10,7	-15,5	12,2	3	ليتوانيا
15,4	5,7	13,3	-9,1	5,6	16,2	المجر
-14,3	8	13,7	-9,1	7,1	9,1	بولندا
-20,6	7,8	27,3	-5,5	8,7	7,8	رومانيا
-13,4	3	9,4	-12,5	1,8	5,8	السويد
-11,9	-0,5	-0,7	-10,6	1,1	-2,8	المملكة المتحدة
-12,1	1,4	5,5	-12,5	1,5	5,5	ا. الأوروبي

Source: European Economic Forecast –Spring 2010, p. 204-205.

الملحق 4: دول منطقة العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، ودول الاتحاد الأوروبي خارج منطقة اليورو لسنة 2009.



source : " la zone euro", Encyclopédie Microsoft, Encarta, 2009.

الملحق 5: حجم المساعدات المالية لدول أزمة الديون الأوروبية (مليار أورو)

إجمالي المساعدات المالية	صندوق النقد الدولي		الاتحاد الأوروبي		البلد
	المساعدة المالية	تاريخ الموافقة	المساعدة المالية	تاريخ الموافقة	
20	5.5	12 ماي 2010	14.5	18 ماي 2010	اليونان
9	2.5	14 سبتمبر 2010	6.5	13 سبتمبر 2010	
9	2.5	21 ديسمبر 2010	6.5	19 جانفي 2011	
15	4.1	16 مارس 2011	10.9	16 مارس 2011	
12	3.3	13 جويلية 2011	8.7	15 جويلية 2011	
8	8.8	نوفمبر 2011	5.8	نوفمبر 2011	
37	9.9	المبالغ المبرمجة	27.1	المبالغ المبرمجة	
110	إجمالي المساعدات المالية المقدمة لليونان				
78	26	ماي 2010	52	ماي 2010	البرتغال
67.5	22.5	ديسمبر 2010	45	ديسمبر 2010	ايرلندا

المصدر: منصر عبد العالي وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان آثار أزمة المديونية الأوروبية الراهنة على أداء الاقتصاد الأوروبي وآفاق الاقتصاد العالمي، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، ص 9

الملحق 6: نسبة عجز الميزانية، إجمالي الدين وخدمة الديون الفعلية والمتوقعة من الناتج المحلي الإجمالي

في أكبر الدول المتأثرة بالأزمة خلال الفترة (2009-2015م)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	البيان
							اليونان
2.0	1.0	0.0	-1.0	-2.0	-03.	-8.9	عجز الميزانية (% من الناتج الإجمالي المحلي)
144.8	145.2	144.7	142.2	136.8	129.2	120.2	إجمالي الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)
7.7	7.2	6.7	5.6	5.6	5.3	4.8	خدمة الديون (% من الناتج الإجمالي المحلي)
							ايرلندا
1.1	1.1	-0.5	-1.7	-4.6	-26.8	-12.4	عجز الميزانية (% من الناتج الإجمالي المحلي)
119.8	118.9	117.8	115.6	112.7	104.9	72.7	إجمالي الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)
7.5	7.0	6.5	5.7	4.9	5.5	1.8	خدمة الديون (% من الناتج الإجمالي المحلي)
							اسبانيا
0.5	1.0	2.6	2.6	4.6	7.5	9.8	عجز الميزانية (% من الناتج الإجمالي المحلي)
83.5	83.1	81.8	79.6	78.2	72.2	62.4	إجمالي الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)
3.2	2.8	2.4	1.8	1.8	1.6	1.4	خدمة الديون (% من الناتج الإجمالي المحلي)
							البرتغال
0.5	0.5	0.0	0.4	1.3	4.4	6.5	عجز الميزانية (% من الناتج الإجمالي المحلي)
103.7	102.6	101.8	100.6	98.7	92.9	86.3	إجمالي الدين (% من الناتج المحلي الإجمالي)
5.7	5.4	4.8	3.9	3.7	2.9	2.3	خدمة الديون (% من الناتج الإجمالي المحلي)

Source: Adrian Blundell-Wignall and Patrick Slovik , A Market Perspective on the European Sovereign Debt and Banking Crisis, OECD Journal: Financial Market Trends, Pre-Publication Version, February 2011,p : 08 .

الملحق 7: التحفيز المالي الأخضر في الاتحاد الأوروبي 2009

	Total	Green Funds		RE	CCS	Bldg	Veh	Rail	Grid	W/W
	€ Billion*	€ Billion	%	€ Billion						
EU	30.0	17.6	58.7	0.5	9.7	2.2	1.5	--	3.8	--
Germany	81.0	10.7	13.2	--	--	8.0	0.5	2.2	--	--
France	26.0	5.5	21.2	0.7	--	0.6	--	1.0	3.2	--
UK	23.5	1.6	6.9	--	--	0.2	1.1	0.3	--	0.02
Italy	80.0	1.0	1.3	--	--	--	--	1.0	--	--
Spain	11.0	0.6	5.8	--	--	--	--	--	--	0.6
Other EU States	238.5	4.8	2.0	1.5	--	0.3	3.0	--	--	--
Total EU	490.1	41.9	8.5	2.7	9.7	11.4	6.1	4.5	7.0	0.7
Rest of World	1,670.5	295.1	16.2	26.7	5.9	40.3	6.2	89.6	63.9	62.4
World	2,160.6	336.9	15.6	29.4	15.5	51.6	12.3	94.1	70.9	63.1

Source : OECD, Green jobs and skills :the local labour market implications of addressing climate change, Paris ,France ,2010,p:13

الملخص

منذ أول جانفي 1999 تم إطلاق اليورو كعملة موحدة لدول الإتحاد الأوروبي، التي نظر إليها على أنها تجسيد لبلوغ هذه الدول قمة التكامل الاقتصادي باستخدام عملة واحدة في جميع أنحاء الدول الأعضاء في الإتحاد، ومع بدء استخدام اليورو تعاضمت الآمال المعلقة على العملة الموحدة بتحولها إلى عملة الاحتياط العالمية الأولى. لكن أزمة الديون السيادية في اليونان وبعض الدول الأوروبية الأخرى أثارت مخاوف متصاعدة حول مستقبل الإتحاد الأوروبي عموماً، والوحدة النقدية اليورو بشكل خاص، بل هددت وتهدد باندلاع أزمة مالية عالمية جديدة، قد تفوق في قسوتها أزمة 2008.

وهذه الدراسة تحاول البحث في مدى نجاح دول الإتحاد الأوروبي في إدارة الإتحاد النقدي في ظل الأزمات المالية ومستقبل منطقة اليورو ومستقبل الوحدة النقدية في ظل أزمة الديون السيادية.

Résumé

Depuis le premier Janvier 1999 a été le lancement de l'euro en tant que pays communes de l'Union européenne, regardé que comme l'incarnation d'atteindre ces top intégration économique des pays utilisant la monnaie unique dans les États membres de l'Union, et avec le début de l'utilisation de l'euro a augmenté attaché aux espoirs de la monnaie unique de devenir une monnaie de réserve Première mondiale.

Mais la dette souveraine en Grèce et d'autres pays européens, la crise a suscité des craintes croissantes au sujet de l'avenir de l'Union européenne en général, et de l'union monétaire, en particulier l'euro, et a même menacé de menacer une nouvelle crise financière mondiale, peut l'emporter sur la cruauté dans la crise de 2008.

Cette étude tente de trouver dans le succès des pays de l'Union européenne dans la gestion de l'union monétaire à la lumière de la crise financière et a démissionné de la zone euro et l'avenir de l'union monétaire à la lumière de la crise de la dette souveraine.

خاتمة

إن الدعوة إلى إنشاء منطقة عملة مثلى، وإنشاء عملة موحدة لاقت صدى كبير في السنوات السابقة، خصوصا بعد الإطلاق الناجح لأهم عملة موحدة في العالم، وقد شجع النمو الثابت لليورو الدعوات في مناطق أخرى من العالم إلى السير على خطى منطقة اليورو لإطلاق عملات موحدة، وهذا بغرض الاستفادة من المزايا المختلفة التي يمكن تحقيقها من الالتحاق باتحاد نقدي واستخدام عملة موحدة. غير أن أزمة اليورو الأخيرة أبرزت على السطح الوجه الآخر للعملة الموحدة والمشكلات الحقيقية التي يمكن أن تواجه الإتحاد النقدي، و ذلك مع تصاعد أزمة الديون السيادية، مما وضع المنطقة بأكملها، سواء الدول المدينة أو الدائنة، في مأزق خطي، لازال يهدد ويضعف مكانة اليورو الدولية، وطرح علامات تعجب كبيرة على آليات بناء اليورو ومستقبله كعملة.

حيث تتميز الديون السيادية أن لها إقبالا كبيرا من قبل المستثمرين في العالم، نظرا لانخفاض مستويات المخاطر المصاحبة لإقراض حكومات العالم بشكل عام، مقارنة بديون المؤسسات الخاصة. غير أن الأزمة المالية العالمية قد غيرت إلى حد كبير هذا المفهوم، بحيث أصبح خطر توقف الحكومات في دول العالم المدينة عن السداد أحد الهواجس الأساسية التي تنتشر الآن بين المستثمرين في أسواق المال في العالم، وتحديدًا فقد تعرضت الأسواق العالمية لصددمات نتيجة تطورات الأوضاع المالية على نحو سيء في اليونان، والتي وصلت إلى حافة الإفلاس، لولا تقديم برنامج المساندة لها من قبل الإتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

الديون السيادية إذن هي ديون آمنة بشكل عام، غير أن ضخامة حجمها تجعل المخاطر الكامنة المصاحبة لها على الأسواق كبيرة جدا، وذلك في حالة تعرض إحدى الدول المدينة إلى أزمة سيولة تهدد قدرتها على السداد في المواعيد المحدولة لهذه الديون، إلى درجة الاعتقاد أن الديون السيادية تظل في وقتنا الحالي، تمثل القنبلة الموقوتة المقبلة، وهي بهذا الشكل أصبحت تمثل مشكلة كامنة، ربما تهدد جهود استعادة النشاط الاقتصادي في العالم، في حال تطورت الأمور نحو الأسوأ، ولم تتمكن الدول من استعادة توازنها المالي.

نتائج الدراسة:

- كشفت الأزمة اليونانية عن أن دول الإتحاد النقدي اليورو ليس منطقة عملة مثلى بالشكل الكامل بسبب عدم وجود سلطة مالية مركزية في دول الإتحاد، باعتبارها شرطا أساسيا لمنطقة العملة المثلى، حيث على السلطات المالية المركزية بتقديم الدعم لدول منطقة اليورو عند تعرضها لضغوط مالية حادة من جانب، ومن جانب آخر ليكون نجاح دول منطقة اليورو كمنطقة عملة مثلى ليس عليه أن يكون راجعا أساسا إلى وجود سلطة مالية مركزية فقط، بقدر ما

يكون راجعا إلى مرونة عملية تحديد الأجور و الأسعار في دول منطقة اليورو وسهولة انتقال عنصر العمل بين الدول الأعضاء، وأن هذين العاملين تفتقدتهما دول الإتحاد النقدي الأوروبي وهو ما ينفي صحة الفرضية الأولى؛

- أثبتت أزمة الديون السيادية حقيقة الاختلالات الاقتصادية التي ظهرت بعد إطلاق اليورو حول السندات المشتركة وآلية عمل صندوق الاستقرار الأوروبي، والمزيد من التنازل عن السلطات الوطنية لصالح مؤسسات الإتحاد الأوروبي وخطط التقشف التي تفرضها ألمانيا من حولها على اعتبار أنها خارج الأزمة على دول الأزمة الجنوبية والموافقة على بنودها اضطرارا لتجنب الإفلاس وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

توصيات الدراسة:

- 1- ضرورة ضمان الاستقرار الاقتصادي لجميع الدول الأعضاء في التكتل وسرعة مواجهة أي هزات قد تضعف أي من الدول الأعضاء، وذلك لأن التكتل الإقتصادي الذي يضم اقتصاديات قوية وأخرى ضعيفة يكون تكتل هش و عرضة لانتشار العدوى بين أعضائه.
- 2- إن تحقيق الاستقرار والنجاح لأي تكتل له عملة موحدة لا يتم فقط من خلال سياسة نقدية موحدة يرسمها البنك المركزي بهذا التكتل في ظل ترك السياسة المالية بين السلطات الوطنية للدول الأعضاء، ولكن الأمر يتطلب التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال السياسة المالية تحت إشراف البنك المركزي للتكتل وذلك لتجنب الاختلال المالي في منطقة العملة الموحدة.
- 3- إن الإقراض من الداخل أو الخارج يشكل خطورة على الاستقرار الاقتصادي الوطني طالما كان هذا الإقراض يفوق إمكانيات الدولة على السداد وذلك حتى لو كانت تلك الدولة تحت مظلة تكتل اقتصادي قوي.

آفاق الدراسة:

- الأكيد أن أزمة الديون السيادية التي مست منطقة اليورو والإتحاد الأوروبي والإشكالات التي صاحبت العمل الجماعي كتكتل موحد لحل الأزمة، طرحت الكثير من التساؤلات عن الأسس التي بنيت عليها الوحدة النقدية، سواء من حيث المعايير أو من حيث المكاسب والتكاليف الناجمة عن العملة المشتركة.

هل تمثل دول الإتحاد المغربي منطقة عملة مثلى؟

شكر وتقدير

قال الله تعالى: "لئن شكرتم لأزيدنكم"

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

الشكر لله عز وجل أولا وأخرا في توفيقه لنا على إتمام هذا البحث فما كان شيء أن يجري في ملكه إلا بمشيئته جل شأنه.

إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون

وبعد الثناء لا يسعنا إلا أن نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان وخالص تقديرا إلى الأستاذ المشرف " بوشول السعيد" على ما بذله من توجيه ومتابعة وإشراف.

ثم نتقدم بالشكر والعرفان بالجميل إلى كل من وهبنا دفعا جديدا لإنجاز هذا البحث، وإلى كل من ساهم بصدق في تقديم يد المساعدة لإعداد هذا البحث من قريب أو بعيد.

الصفحة	عنوانه	رقم الشكل
17	مخطط الثعبان الأوروبي داخل النفق	(1-1)
39	الدول صاحبة أعلى عجز للموازنة ضمن دول الاتحاد الأوروبي لسنة 2009.	(2-1)
47	تطور الحساب الجاري لميزان المدفوعات في بعض البلدان الأوروبية.	(2-2)
49	العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول "PIIGS"	(2-3)
49	الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لدول "PIIGS"	(2-4)
53	نسبة الدين العام اليوناني نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (1999 - 2010) مقارنة مع ذات النسبة في دول الاتحاد الأوروبي	(2-5)
54	الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي	(2-6)
56	آلية الاستقرار الأوروبي	(2-7)

الصفحة	عنوانه	رقم الجدول
18	تطور تركيب سلة الإيكو	(1-1)
20	الأوزان النسبية لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية	(1-2)
39	نسبة العجز في الميزانية في دول منطقة اليورو في 2010	(2-1)
42	النمو الفعلي والمتوقع للنتاج المحلي الإجمالي والدين والميزان الجاري لليونان (2009-2015)	(2-2)
44	البيانات الإقتصادية لليونان خلال الفترة مابين (2001-2010)	(2-3)
45	خطة ضبط أوضاع المالية العامة في اليونان وفق الناتج المحلي الإجمالي	(2-4)
45	نسبة الديون الحكومية، العجز في الميزانية والميزان الجاري من الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو خلال 2010	(2-5)

الصفحة	الموضوع
III	الإهداء.....
IV	شكر وتقدير.....
V	الملخص.....
VI	فهرس المحتويات.....
VII	فهرسة الجداول.....
VIII	فهرسة الأشكال.....
IX	فهرسة الملاحق.....
أ،ب،ج،د	مقدمة.....
1	الفصل الأول الإتحاد النقدي إطار نظري وتطبيقي
3	المبحث الأول: الإتحاد النقدي مفاهيم ومرتكزات.....
3	المطلب الأول: مفهوم الإتحاد النقدي (تعريف، أهداف، مستويات).....
7	المطلب الثاني: منطقة العملة المثلى.....
10	المطلب الثالث: نظريات منطقة العملة المثلى.....
14	المبحث الثاني: الإتحاد النقدي الأوروبي.....
14	المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوروبي.....
21	المطلب الثاني: معاهدة ماستريخت والتدرج إلى الوحدة النقدية.....
24	المطلب الثالث: ميلاد العملة الأوروبية الموحدة.....
28	الفصل الثاني الإتحادات النقدية و الأزمات حالة الإتحاد النقدي الأوروبي
30	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للأزمات المالية (تعريف، أسبابها و أنواعها).....
30	المطلب الأول: تعريف الأزمة المالية.....
32	المطلب الثاني: أسباب الأزمة المالية.....
35	المطلب الثالث: أنواع الأزمات المالية.....
38	المبحث الثاني: تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي في إدارة الديون السيادية.....
38	المطلب الأول: أزمة الديون السيادية (المفهوم، الأسباب، الآثار).....
43	المطلب الثاني: الأزمة اليونانية (الأسباب، التسلسل الزمني للأحداث).....
53	المطلب الثالث: إدارة أزمة منطقة اليورو (خطط الإنقاذ، مستقبل منطقة اليورو).....
62	خاتمة.....
62	النتائج.....

فهرس المحتويات

63	التوصيات.....
65	قائمة المراجع.....
73	الملاحق.....
81	الفهرس.....

الصفحة	عنوانه	رقم الملحق
73	معدلات النمو الاقتصادية السنوية لدول الاتحاد الأوروبي خلال (2010-2007)	01
74	البطالة السنوية في دول الاتحاد الأوروبي خلال (2010-2007)	02
75	السنوي في صادرات وواردات دول الاتحاد الأوروبي	03
76	دول منطقة العملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، ودول الاتحاد الأوروبي خارج منطقة اليورو لسنة 2009	04
77	حجم المساعدات المالية لدول أزمة الديون الأوروبي (مليار اورو)	05
78	نسبة عجز الميزانية، إجمالي الدين وخدمة الديون الفعلية والمتوقعة من الناتج المحلي الإجمالي في أكبر الدول المتأثرة بالأزمة خلال الفترة (2015-2009)	06
79	التحفيز المالي الأخضر في الاتحاد الأوروبي 2009	07

- المراجع باللغة العربية:

أولاً: الكتب

- 1- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكوز، الدار الجامعية، مصر، 2006.
- 2- مجموعة من الباحثين مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبد العزيز، الأزمة المالية العالمية أسباب وحلول من منظور إسلامي، مركز النشر العلمي، ط، 2009.
- 3- محمد رشاد الحملاوي، إدارة الأزمات، ط 2، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 1995.
- 4- محمد صلاح سالم، إدارة الأزمات والكوارث، ط 1، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، مصر، 2005.

ثانياً: الرسائل و الأطروحات الجامعية:

- 1- طيني مريم، واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 2- إنصاف قسوري، اليورو واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2005-2006.
- 3- براهمي فوزية، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001-2002.
- 4- مخلوف ساقية، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي 1999-2010، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد ومالية دولية، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2012.
- 5- مداني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، دراسة حالة الجزائر في إطار منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- 6- موساوي أحمد، اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وتأهيل الاقتصاد الجزائري دراسة حالة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 7- قحايرية أمال، الوحدة النقدية الأوروبية- الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006.
- 8- أحيممة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 9- نادية العقون، العولمة الاقتصادية و الأزمات المالية الوقاية والعلاج دراسة لأزمة الرهن العقاري في الو.م.أ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012-2013.

- 10- عبد الغاني بن علي، أزمة الرهن العقاري و أثرها في الأزمة المالية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تحليل إقتصادي، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2009-2010.
- 11- بوشول السعيد، واقع التكامل الإقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآفاقه، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2008-2009.
- 12- دياز حمزة، إنعكاسات الأزمة المالية العلمية على الأمن الغذائي في الوطن العربي دراسة تحليلية وفق نموذج SWOT، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 13- يحي سعاد، تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربية و آثاره المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
- 14- عائشة خلوفي، تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية، دراسة حالة الإتحاد الأوروبي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011-2012.
- 15- عادل بلجبل، التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005-2006.
- 16- نادية بلوغي، تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
- 17- نعيم سلطان شيبوط، التكتل الأوروبي مآله على ضوء التحديات التي يواجهها، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2001.
- 18- كبور نعيمة، الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل العولمة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2000-2001.
- 19- سامية مقعاش، العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006-2007.
- 20- مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013-2014.
- 21- قويدر آمال، التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة تكامل أم تناقض، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2001.
- 22- رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.

ثالثا: الدوريات والمجلات

- 1- عيسى محمد الغزالي، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد التاسع والعشرون، السنة الثالثة، ماي 2004.
- 2- مفتاح صالح، الأزمة المالية العالمية، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الثامن، ديسمبر 2010، جامعة بسكرة.
- 3- سليمان ناصر، اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
- 4- مصطفى كامل، العملة الأوروبية وإنعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر، مجلة كلية بغداد الإقتصادية الجامعة، العدد 24، الجامعة المستنصرية، 2010.
- 5- ماجدة مدوخ، النظام النقدي الأوروبي، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، العدد 3، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي، 2008.

رابعا: المؤتمرات والملتقيات والندوات

- 1- محمد زيدان وآخرون، اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، مداخلة بعنوان اليورو والنظام الإقتصادي العالمي رهانات وتحديات، جامعة الاغواط 18-20 أبريل 2005.
- 2- سوسن زيرق، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان أي أفق للعملة الخليجية الموحدة، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 3- بن معزو محمد زكريا، مداخلة بعنوان أزمة الديون السيادية في العام 2010 ومستقبل الاتحاد الأوروبي تحت ضوء نظرية منطقة العملة المثلى، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة.
- 4- شرفوق سمير وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان هل منطقة اليورو ومجلس التعاون الخليجي منطقة نقدية مثلى، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 5- قحام وهيبه وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان محددات اختيار أنظمة سعر الصرف في ظل المتغيرات الدولية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 6- علوان ضاوي وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان دور الإتحاد النقدي في تفعيل التكامل الإقتصادي، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 7- لشهب مسعود وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان قراءة في أزمة الديون اليونانية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 8- عبد الكريم عبيدات و آخرون، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، مداخلة بعنوان مستقبل الإتحاد النقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون الأوروبية، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- 9- خلوفي عائشة وآخرون، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات جهود الإتحاد الأوروبي في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات دوله ، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.

- 10- رديف مصطفى وآخرون، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، مداخلة بعنوان أزمة اليونان و تداعياتها على منطقة دول اليورو، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- 11- برهوم أسماء وآخرون، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، مداخلة بعنوان أزمة اليونان، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- 12- لواج منير وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان قراءة نظرية في الإتحادات النقدية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 13- عايب وليد، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، مداخلة مستقبل الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل أزمة الديون السيادية لليونان ، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- 14- رحمانى موسى وآخرون، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الاقتصادية زمن الأزمات، مداخلة بعنوان الأزمة اليونانية بين الانتشار و الانحسار الأوروبي قراءة في خطط و حلول الأزمة، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- 15- نزار سناء و آخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان دور التحرير المالي في انتشار أزمة الديون السيادية اليونانية في منطقة اليورو ، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 16- خير الدين معطى الله وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان أثر تحرير سعر الفائدة في خلق الأزمات المالية المعاصرة أزمة اليونان نموذجا، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 17- منصر عبد العالي وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان آثار أزمة المديونية الأوروبية الراهنة على أداء الاقتصاد الأوروبي وآفاق الاقتصاد العالمي، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 18- فاطمة بن يوب و آخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان دراسة تحليلية لآثار الأزمة المالية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لمنطقة اليورو ، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 19- سليمة طبائية و آخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان مساعي الإتحادات النقدية والمؤسسات المالية الدولية للتخفيف من آثار أزمة الديون السيادية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 20- أوصالح عبد الحليم، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان، الاقتصاد الأخضر كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمة المالية في الاتحاد الأوروبي ، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 21- حسين بورغدة و آخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان تجربة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الديون السيادية باليونان، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

- 22- عبد الله عناني و آخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان تأثير أزمة منطقة اليورو على العلاقات الاقتصادية الأوروبية مع دول مجلس التعاون الخليجي ، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 3- نظيرة فلادي وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان الإتحاد النقدي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.
- 24- خالد فراح و آخرون، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، مداخلة بعنوان آثار الأزمة المالية العالمية على اقتصاديات دول العالم الثالث، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- 25- سيد أحمد حاج عيسى و آخرون، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على بعض المؤشرات السوسيو-اقتصادية لبعض اقتصاديات دول الميناء، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- 26- كمال بن موسى، تقييم تجربة المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية، مداخلة بعنوان الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على البنوك الإسلامية، جامعة الجزائر.
- 27- سعدي يحيى و آخرون، الملتقى الدولي الثاني حول واقع التكتلات الإقتصادية زمن الأزمات، مداخلة بعنوان الأزمات المالية الأسباب و التداعيات، المركز الجامعي، بالوادي، يومي 26-27 فيفري 2012.
- 28- محمد أبو حمور، المؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إقتصادي إسلامي، ورقة بحثية بعنوان جذور الأزمة المالية و الإقتصادية وتحليلاتها، عمان-الأردن، ديسمبر 2010.
- 29- الجوزي جميلة، مداخلة بعنوان أسباب الأزمة المالية وجذورها، جامعة الجزائر.
- 30- وافي ميلود وآخرون، اليورو اقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، آثار اليورو على الاقتصاديات العربية دراسة حالة الجزائر، جامعة الاغواط 18-20 أفريل 2005.
- 31- تشام فاروق، اليورو اقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، مداخلة النظام النقدي الأوروبي والوحدة النقدية اليورو وآثاره على الاقتصاد الجزائري، جامعة الاغواط 18-20 أفريل 2005.
- 32- خبابة عبد الله وآخرون، اليورو اقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، مداخلة بعنوان العرب و اليورو واقع وآفاق، جامعة الاغواط 18-20 أفريل 2005.
- 33- سهام عاشور وآخرون، اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، مداخلة بعنوان اليورو وآثاره على الاقتصاديات العربية بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، جامعة الاغواط 18-20 أفريل 2005.
- 34- ياسين بوناب وآخرون، الملتقى الدولي الثامن حول إدارة الإتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية، مداخلة بعنوان أهمية التكامل الإقتصادي في نجاح الإتحاد النقدي، يومي 7-8 ماي 2013، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة.

خامسا: المواقع الإلكترونية

"أزمة الدين الحكومي اليوناني" ، عن الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

- المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Directorate-General Economic and Financial Affairs, European Commission, European Economic Forecast –Spring 2010.
- 2- " la zone euro", Encyclopédie Microsoft, Encarta, 2009.
- 3- Adrian Blundell-Wignall and Patrick Slovik , A Market Perspective on the European Sovereign Debt and Banking Crisis, OECD Journal: Financial Market Trends, Pre-Publication Version, February 2011.
- 4- OECD, Green jobs and skills :the local labour market implications of addressing climate change, Paris ,France ,2010.

مقدمة

شهدت نهاية القرن العشرين العديد من التغييرات على الساحتين العالميتين السياسية والاقتصادية، لعل أهمها تصاعد وتنامي ظاهرة الأقلية بين الدول المجاورة جغرافيا والتي لها مقومات متجانسة وتربطها مصالح إقتصادية مشتركة، حيث تسعى بتكتلها لمواجهة تحديات العولمة والخروج بأكبر قدر من الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد للمصالح الاقتصادية العالمية.

يعد الإتحاد الأوروبي من أهم تجارب التكامل الاقتصادي والنقدي في الوقت الراهن، حيث ظهرت الحاجة الملحة له بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من دمار إقتصادي لأوروبا، والتي كانت المحفز الأول لإقامة نوع من التكتل والتعاون بين دول القارة. فقد بدأ كإتحاد جمركي في معاهدة روما بسبعة أعضاء فقط ثم أخذ يتوسع إلى أن وصل إلى درجة التكامل الاقتصادي ثم الإتحاد النقدي.

حيث بذلت الدول الأوروبية جهودا جبارة وشاقة مكنتها من الوصول إلى أعلى درجات التكامل على صعيد التكتلات الإقليمية، حيث استطاعت أن تؤسس اتحاد نقدي أوروبي بموجب التوقيع على معاهدة ماستريخت سنة 1992 وكان الهدف من هذه الأخيرة هو تنسيق السياسات الإقتصادية والنقدية للدول الأعضاء لمواجهة الأزمات المالية والنقدية المحتملة. لتشكل انطلاقة اليورو في مطلع سنة 1999 تويجا باهرا لمسيرة الدول التكاملية، حيث تمكنت هذه الأخيرة من إصدار عملة موحدة اشتق اسمها من القارة الأوروبية نفسها.

من جهة أخرى تكاد تصبح الأزمات المالية الصفة الملازمة للاقتصاد العلمي انطلاقا من أزمة 1929، ولم تعد هذه الأخيرة مرتبطة بدولة معينة أو إقتصاد محدد فالعولمة المالية كسرت الحدود والحواجز أمام انتشار هذه الأزمات.

فعلى المستوى الاقتصادي الدولي الراهن الذي لم يكد يتعافى من أزمة الرهن العقاري الأمريكية حتى انفجرت أزمة الديون السيادية الأوروبية منذرة بتفويض تجربة فريدة كان من المؤمل أن تتوج نجاحا تحقق على مدى عشرات السنين بدأت بوحدة اقتصادية وتجارية كان من المتوقع أن تنتهي بأرقى أشكال التكامل الاقتصادي.

فمنذ شهر أفريل 2010 بدأ الحديث عن تفاقم مشكلة الديون والعجز في الموازنات العامة في معظم دول الإتحاد الأوروبي وخاصة اليونان التي تفاقت ديونها العامة، وأصبحت تهدد استقرارها الاقتصادي بل الاستقرار الاقتصادي الأوروبي كاملا. وقد وصل تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية والخلاف الذي تبعتها بين زعماء الدول الأعضاء قبل الاتفاق على خطة لإنقاذ اليونان من الإفلاس لدرجة جعلت بعض الكتابات تتوقع أن تؤدي هذه الأزمة إلى انهيار الإتحاد الأوروبي، عموما وتضع أكثر من علامة استفهام حول بنية الإتحاد النقدي الأوروبي والمصير الذي ستؤول إليه العملة الأوروبية الموحدة اليورو.

ومن هنا نطرح الإشكالية التالية:

كيف كان نجاح دول الإتحاد الأوروبي في إدارة الإتحاد النقدي في ظل أزمة الديون السيادية ؟

هذه الإشكالية تؤدي بنا إلى طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل دول منطقة اليورو متكاملة بالشكل الكافي بما يسمح لها من تشكيل وحدة نقدية مستقرة ؟

2- ما هو الحجم الحقيقي لأزمة الديون السيادية وحدود انتشارها أوروبيا ؟

3- هل أثرت أزمة الديون السيادية على مكانة اليورو كعملة ارتكازية عالميا ؟

للإجابة على التساؤلات السابقة يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- مرت دول منطقة اليورو بجميع مراحل التكامل الاقتصادي والنقدي تحديدا معاهدة ماستريخت 1992 بما سمح

لها من إنشاء عملة موحدة ومستقرة؛

2- مست أزمة الديون السيادية بشكل كبير ومحدد دول أوروبا الجنوبية الأضعف اقتصاديا مثل اليونان والبرتغال

وقبرص وبقية دول أوروبا الشمالية الأقوى اقتصاديا في مآمن من الأزمة؛

3- شكلت أزمة الديون السيادية مرحلة ضعف لمكانة اليورو الدولية ومستقبله كعملة احتياطية على المستوى

الاقتصادي العالمي.

مبررات اختيار الموضوع: من بين أهم الأسباب التي دفعت إلى اختيار الموضوع

- حداثة الموضوع وبروزه على الساحة الإقتصادية باعتباره يمس أهم تكتل اقتصادي عرفته الساحة الاقتصادية الدولية؛

- البحث والكشف في مكاسب ونفقات الوحدة النقدية من خلال التجربة الأوروبية؛

- دراسة التجربة الأوروبية وتحديدا النقدية ومسارات انطلاقها ومدى تأثيرها بالواقع الإقتصادي وتحديدا الأزمات

المالية.

أهداف وأهمية الدراسة: والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- محاولة الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والتطبيقية للوحدة النقدية ومناطق العملة المثلى .

- محاولة معرفة حجم قدرة المؤسسات الأوروبية في مواجهة الأزمات المالية.

- معرفة أهم الحلول الممكنة لحل أزمة الديون السيادية ومدى تأثيرها على الوحدة الاقتصادية.

تأتي أهمية هذه الدراسة في خطورة أزمة الديون السيادية الأوروبية التي ضربت اقتصاد يلتف حوله العديد من دول

العالم.

الدراسات السابقة:

1- رواق خالد، أثر أزمة الديون السيادية على واقع ومستقبل الوحدة النقدية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013. هذه الدراسة جاءت بغرض معرفة أثر أزمة الديون السيادية في ظل الأوضاع الاقتصادية والمالية لدول منطقة اليورو المتسببة في الأزمة وما أثرها على واقع ومستقبل الوحدة النقدية اليورو.

2- قحايبة أمال، الوحدة النقدية الأوروبية-الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب-، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006. هذه الدراسة جاءت بغرض معرفة الإشكاليات والآثار على المديونية الخارجية لدول الجنوب المتسببة في الأزمة ومستقبل الوحدة النقدية.

3- أحيممة خالد، أزمة الديون السيادية الأوروبية وانعكاساتها على موازين مدفوعات دول المغرب العربي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2005-2011، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013. حيث تم في هذه الدراسة معرفة ما مدى انعكاس أزمة الديون السيادية على موازين مدفوعات دول المغرب العربي وتم التركيز في هذه الدراسة على حالة الجزائر.

4- مخلوف ساقفة، واقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة وتحدياتها في دول الإتحاد الإقتصادي والنقدي الأوروبي 1999-2010، مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، اقتصاد ومالية دولية، جامعة الدكتور يحي فارس، المدينة، 2012. تم في هذه الدراسة التطرق إلى الوحدة النقدية الأوروبية وواقع تطبيق السياسة النقدية المشتركة والتحديات التي ستواجهها دول الإتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي في ظل هذه الأزمة.

الإطار الزمني والمكاني: يشمل الإطار الزمني للدراسة الفترة التي تمثل تقدير أثر أزمة اليورو ودوره الاقتصادي من تاريخ إصداره سنة 1999 إلى غاية 2013، والرؤية المستقبلية لمنطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية والرؤية المتوقعة للديون الأوروبية في أفق 2020.

المنهج والأدوات المستخدمة: نظرا لطبيعة الدراسة وأهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في بعض أجزاء الدراسة من حيث المفاهيم والأنواع، وفي بعض أجزاء الدراسة لشرح وتحليل مختلف الظواهر الاقتصادية والبيانات التحليلية والإحصاءات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، كما ظهر المنهج التاريخي من خلال سرد لمسارات الوحدة النقدية الأوروبية.

صعوبات البحث: يمكن تلخيص هذه الصعوبات فيما يلي:

- الندرة الكاملة في للمراجع الحديثة المتعلقة بالموضوع في المكتبات الجامعية؛
- التضارب في الإحصائيات والأرقام المتعلقة بتطورات الأزمة و التغيرات المتسارعة في منطقة اليورو محل الدراسة؛
- النقص الكبير للكتب المتعلقة بهذا الموضوع باللغة العربية.

محتوى البحث: تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين وجاء محتواهما كما يلي :

الفصل الأول: بعنوان الإتحاد النقدي إطار نظري وتطبيقي، حيث يتناول مبحثين في المبحث الأول تطرقنا إلى الإتحاد النقدي مفاهيم ومرتكزات وما يشمله من تعريف وأهداف ومستويات الإتحاد النقدي، وكما تطرقنا أيضا إلى منطقة العملة المتلى من نظريات وشروط وأهداف. أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى الإتحاد النقدي بجميع مراحلها الاقتصادية والمعاهدات والمواثيق التي مر بها وميلاد اليورو وسلبيات وإيجابيات الوحدة النقدية الأوروبية.

الفصل الثاني: بعنوان الإتحادات النقدية والأزمات حالة الإتحاد الأوروبي، حيث يتناول مبحثين في المبحث الأول تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للأزمات المالية وما تشمله من تعاريف وأسباب وأنواع الأزمات المالية. أما في المبحث الثاني فتم التطرق إلى تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي في إدارة الديون السيادية، حيث تناولنا في هذا المبحث مفهوم وأسباب وآثار أزمة الديون السيادية وأيضا تم التطرق إلى أسباب الأزمة اليونانية والتسلسل الزمني لأحداثها، وفي الأخير تم التطرق إلى كيفية إدارة أزمة منطقة اليورو وخطة الإنقاذ ومستقبل منطقة اليورو في ظل أزمة الديون السيادية.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
التخصص: تجارة دولية

إدارة الاتحادات النقدية في ظل الأزمات المالية
تجربة الإتحاد النقدي الأوروبي

تحت إشراف الدكتور:
بوشول السعيد

إعداد الطالب:
شرفي إسماعيل

لجنة المناقشة

رئيسا
مشرفا ومقررا
ممتحنا

أستاذ مساعد (أ) جامعة الوادي
أستاذ محاضر (ب) جامعة الوادي
أستاذ مساعد (أ) جامعة الوادي

عبد الكامل بلحبيب
السعيد بوشول
عبد القادر عبيدلي

السنة الجامعية: 2015/2014